

2271
.328
386

2271.328.386

Haykal

al-Siyasah al-Misriyah
wa-al-inqilab al-dusturi

DATE

ISSUED TO

DUE JUN 15 1991

DATE

DATE ISSUED

DATE DUE

DUE JUN 15 1991

DUE JUN 15 1992

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY PAIR>



32101 017565506



السياسة المصرية

والانقلاب الدستوري

للمؤلفة

الدكتور محمد حسين بك

وابراهيم عبدالقادر المازني - ومحمد عبدالله عنان

الطبعة الاولى

١٩٣١ - ١٣٤٩

حقوق الطبع محفوظة

مطبعة السياسة ٣٠ شارع المناخ بالقاهرة

1-338

Haykal, Muhammad Husayn
al-Siyasah al-Misriyah

السياسة المصرية

والانقلاب الدستوري

للمطبعة

الدكتور محمد حسين بك

وابراهيم عبدالقادر المازني — ومحمد عبد الله عنان

١٩٢٩ - ١٩٣١

الطبعة الاولى

١٩٣١ - ١٩٤٩

حقوق الطبع محفوظة

مطبعة السياسة ٣٠ شارع المناخ بالقاهرة

2271
, 328
, 386

2271
1328
1386

مقدمة

لما عطلت الوزارة جريدة السياسة في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ طلب حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس حزب الاحرار الدستوريين ترخيصاً بأن يصدر الحزب جريدة باسم «الاحرار الدستوريون». وكان مما أثار دهشة الناس أن صرح دولة اسماعيل صدقي باشا بالترخيص باصدار هذه الجريدة بعد أيام قليلة من طلبها. وقد صدر العدد الاول منها في ٢ يناير سنة ١٩٣١. لكن الناس كانوا أكثر دهشة حين صدر قرار مجلس الوزراء في ٢٥ يناير بتعطيل الجريدة المذكورة، أي بعد ظهور خمس وعشرين عدداً منها. فقيم التصريح بالترخيص ثم تعطيل الجريدة التي يصدر هذا الترخيص بها. ثم سمعنا بعد هذا أن وزارة الداخلية مستعدة للسماح للاحرار الدستوريين بترخيص جديد اذا تم طلبوه. لكن هذا الكلام لم يلبث الا ريثما أعد عدد السياسة الاسبوعية في ٣١ يناير للصدور. فان هذا العدد لم يخرج الى الجمهور أن صادرت الوزارة وعطلت الجريدة. فكانت هذه التصرفات العجيبة كلها ذات مغزى واحد. ذلك أن الوزارة تريد أن لا يكون القانون رجده هو الذي يحدد حرية الصحافة ويكون الحكم بينها وبين خصومها. وهي تريد كذلك أن تعطيل الصحف كما رأت في تعطيل صحيفة مظهراً تتبدى به للجمهور في ظاهر من القوة لعل الجمهور يخافها ويرهبها.

ورأى حزب الاحرار الدستوريين أن لا ينزل عند رغبة الوزارة في هذين الامرين فآثر أن لا تكون له جريدة تعبر عن رأيه؛ وبذلك أتيح لحروري «السياسة» و«الاحرار الدستوريون» فرجة من الوقت يفكرون فيها في عمل يتصل بالصحافة. ولما كانت صناعة القلم موضع اعتراض وثانت الصحافة هي في الواقع تأريخ يومى للحوادث التي تقع وصلة بعضها ببعض فقد رأى ميلاي انماضلان الاستاذان ابراهيم عبد القادر المازني ومحمد عبد الله عثمان أن يجعل من فسحة الوقت التي لنا وسيلة للتأريخ لهذه الفترة الاخيرة من حياة مصر منذ حدث الانقلاب الدستوري فيها في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠؛ على أن لا يكون تأريخنا صحفياً أو مشوباً بشائبة

دوى الوقت، بل على أن يكون تاريخاً يتصدف فيه الى سرد الوقائع بالرجوع الى مساندها والتعليق عليه تعليقا أساسه الفكرة القومية السامية وتوخى الحق الذى نعتقد . وعلى ذلك قسمنا هذا الكتاب وجعلنا ما يحتاج اليه فيه من وثائق ثم تبادلنا الرأي وخصناه وتبادلنا ما كتبنا وراجعناه معاً فخرج للتأريء فى الصورة التى يراها والتى نعتقد انها صادفت حظاً غير قليل من التوفيق .

ولقد اصل بنا ونحن نعد عملنا الذى تقدم اليوم للقارىء ان وزارة الداخلية أحيطت به خبراً وأن وزير الداخلية اسماعيل صدق باشا معزم مصادرته متى هوتم . ولقد أثار هذا النبأ منا دهشة ساخرة . وليس مرجع دهشتنا الى أن شرائع مصر كلها ليس فيها قانون يبيح مصادرة كتاب من الكتب الا بواسطة النيابة العمومية اذا هى رأت فيه جريمة من الجرائم على أن تكون مصادرة تحفظية الى حين صدور حكم القضاء . وانما كان مرجع الدهشة عندنا ما لهذا النبأ من معنى عجيب . فهو اما أن يكون معناه أن صدق باشا يفرع من قول الحق فى أية صورة من الصور وينصب الاداة الحكومية كلها خصماً مسلحاً لكل من يرى انه يقول هذا الحق . واما أن يكون معناه أن صدق باشا نصب نفسه خصماً لاشخاصنا او لشخص معين منا . ولئن كان مما يعتر دولته به انه لا يحجب في سبيل النجاح عن أمر من الامور لاى اعتبار من الاعتبارات فان مخالفة القانون مخالفة صارخة بمصادرة كتاب من الكتب لأحد هذين المعنيين ليس مما يسهل على انسان من الناس فضلاً عن رئيس حكومة أن ينزل اليه . فان هو فعل فالتضاء حكم عدل بيننا وبينه . وأيا كانت النتيجة فان ماصودر من الكتب فى مختلف العصور جميعاً ظهر للناس بعد ذلك بزمان قليل وكانت مصادره أقوى حجة لتجريح أصحابه الحق ولقرع محاريهم منهم وفرارهم من مواجهتهم .

لهذه الاعتبارات كلها لم يزد هذا النبأ على أن أثار دهشتنا الآخرة سوية تسيناه بعدها واستمررتنا ثم عملنا بجمع أطراف الحوادث وتنظيمها فى سلكها ونصل بينها وبين نظائرها وترتب عليها نتائجها ونحاذى بين هذه جميعاً وسلك آخر من الحوادث له هو الآخر نتائجها التى تمين فى اتصالها بنتائج أسلاك الحوادث الأخرى على تجلية الحقيقة فى أمر هذه الفترة من تاريخ مصر منذ حدث الانقلاب الدستورى فيها . وكم تبيننا نتائج ووقفنا على حوادث وانكشفت أمامنا وجهات نظر كانت أيام اشتغالنا بالصحافة اليومية لا تنكشف بكل هذا الوضع لاختلاف النظرة وتتابع

الحوادث وتجسم البعض امام النظر جسامه هو غير جدير بها وعدم العناية الكافية
بغيره لا اعتبار أو لا أثر . ولم يحل دون ترتيبنا النتائج التي لم نكن قد كشفنا في
جريدتي السياسة والاحرار الدستوريون منها أي من الحوائل التي كانت تنال موضعاً
من العناية والاعتبار في تلك الظروف . ولذلك يرى القارئ في هذا الكتاب طائفة
من الحوادث لم ترد في الصحف اليومية وبعض نظريات لم يبحثها أحد . وهذه وتلك
تعاون في تدوين سائر الحوادث وتزيد ارتباط بعضها ببعض . وتلك وحدها غابتنا
لأنها في رأينا خير سبيل لكشف الحقيقة .

وحسب القارئ أيأ كان الرأي الذي يدين به والهيئة السياسية التي ينتمي إليها
سيتفق في الرأي وإيانا متى هو وقف على المساند التي استندنا إليها وعلى الطريق التي
اتبعنا في تأويل هذه المساند لاستنتاج رأينا ؛ فهو سيري ان شيئاً من الضغن لم
يحل سطوراً من سطور هذا الكتاب ، وان ماوجه من النقد التحليلي لتصرف من
التصرفات مبرر دائماً تبريراً لا يستطيع أحد اتهامه أو دفعه . وإذا كانت سياسة
الغاء الدستور واصدار دستور جديد يجعل سلطة الأمة خيالا ووهما مما اعترمت
وزارة صدق باشا القيام به منذ أول يوم تأليفها ، أذهى اخفت ذلك عن أشد الناس
اتصالاً بها — تقول اذا كانت هذه السياسة قد أدت بالوزارة الى مخاصمة الأمة والى
الاعتماد على التأييد الاحنى وكان ذلك بعض طبائع الانقلاب الدستوري في أمة ليس
حيثها في يدها فانا لم نضع هذه النظرية أمامنا لنبدل بالحوادث عليها ؛ وانما نحن
تتبعنا الحوادث في اناقة فبدت لنا هذه النتيجة من تلقاء نفسها وجعلت تخلص من
خلال هذه الحوادث رويدا رويدا حتى اذاني أقول يوما في نفسي : اذن هذه
وزارة المصالح الاجنبية . وافضيت الى زميلي بهذا المعنى وفكرت في أن يجعل للوزارة هذا
النعمة نطلقه في مختلف اجزاء الكتاب عليها . على أننا جميعاً آثرنا أن نترك الكلام
للحوادث وحدها وأن يشترك القارئ وإيانا في تتبع هذه الحوادث وأن يكون
له من الحرية ما لنا في ترتيب نتائجها عليها .

والذي نؤكد أنه أننا حرصنا كل الحرص على تمام الدقة في رواية الحوادث كما أننا
قمنا جهد استطاع بالاشارة الى اراجع التي استقمنا هذه الحوادث منها . فلم يكن
تصریح من تصريحات رئيس الوزارة أو حديث من أحاديث الساسة المصريين أو الانكليز
أو مقال في الصحف المصرية أو الانكليزية أو حادث من الحوادث التي وقعت ألا اشرفنا
الى الصحيفة التي نشرها والعدد الذي نشرت فيه . ذلك بأن هذا الكتاب لم يقصد

كما توهم الذين نقلوا اليها نبأ مراقبة وزارة الداخلية اياه كتاب دعاية ضد وزارة
صدق باشا وانما هو كتاب تاريخ فترة من أدق فترات حياة مصر . وأى داع يدعونا
الى الدعاية ضد وزارة هي بنفسها تفرم بالدعاية ضد نفسها . أليست تقوم فى الحكم
على القوة المسلحة وترى لا مكان بقاءها أن تحطم الاقلام التى تجرى بما لا يعجبها وأن
تتشرى فى الناس الارهاب كما ينكمشوا فى قزع منها وأن تنفق عن سعة فى استرضاء
الانكليز ليظل لها تأييدهم وأن تضع من مرافق البلاد كل ما أستطاعت تحت تصرف
رؤوس الأعداء والاعنابية لتمال عطفها . فلما جئنا بالدعوة ضدها وسرد الحوادث
وحده كقيل بأن يظهر الحقيقة من غير أية ضرورة للتعليق عليها أو استفزاز الهمم
بسببها . بحسبنا نحن أن تترك الحوادث تنطق بمذلولاتها مكنتين بسرد هذه الحوادث
واستظهار روابط الصلة بينهما مستعنيين فى ايضاح ما يحتاج الى ايضاح منها بدوى العلم
به لاجئين الى الارقام والاحصاءات فيما يستدعى الارقام والاحصاءات شارحين
الحوادث بوقائعها الصحيحة لتبدو قراعد السياسة التى اختطتها الوزارة لنفسها وسبب
ما أصابت من نجاح فيما نجحت فيه وما لقيت من فشل وخذلان فيما كان نصيبها فيه
الفشل والخذلان .

مع نزاهة الطريقة التى اتبعنا فى حدود عقيدتنا ومبدئنا والتى انتظمت هذا
الكتاب من وله الى آخره وحدة متسقة متماسكة فانشك فى أنه اذا قدر له أن يطالع
الجمهور ولم تحل القوة بينهما فاستناول بعض الصحف التى تصدر عن وحي الوزارة
بالطن والتعجيج ؛ وأغلب الظن أن تتناول مؤلفيه باللمز ونحو القول . واللمز ونحو
القول ليس مما يأتى له المؤلفون أو يفتخرون عنده . فهم يعلمون أن من شر ما متخنت
به هذه الامة فى فترات نهضتها ومحاولات الانتقاص من كل شخص يعمل لنصرة الحق
على الباطل والعدل على الظلم ويقوم لوطنه بحق وطنه عليه باخلاص وصراحة . وقد
أصابهم من هذا الذى يعلمون أنهم قديرة رضون بسبب هذا الكتاب له الشئ الكثير
حتى صار عندهم بعض ما فى طبيعة البيئة السياسية المحيطة بهم . وهم قد ألقوا هذه البيئة
وألقوا خيرها وشرها وأجهوا بكل جهدهم ليكون لهم فى الميزان من الخير نصيب .
فاذا مروا باللمز مروا كراما .

فأما تناول الصحف التى تصدر عن وحي صدق باشا وقائع هذا الكتاب والنتائج
التي رتبناها على هذه ارقائع فيجد فى الكتاب نفسه أبلغ رد عليه . نقول هذا لان
جريدة السياسة وجريدة الاحرار الدستوريون اللتين عطلنا كاتنا الميدان الحزلا قلامنا

والمنبر الرفيع نصرة الحق والحرية وكان لنا أن ندافع فيما عن أرائنا التي أبدينا في هذا الكتاب بما يستكن في الحق من حماسة وقوة . أما وقد عطلت هاتان الجريدتان وعطلت فمهما السياسة الاسبوعية فليس لنا من ميدان طليق حر نأخذ فيه بنصرة ما نحترى هذا الكتاب عليه اذا حاول محاول تقض شيء منه . ولو أن دولة اسماعيل صدق بإشاريد أن يظهر مرة في مظهر الرجل الذي يحترم الرأي للرأي ويرى دفاع صاحب الرأي عن رأيه حتماً من أقدم الحقوق فليعد لنا جريدة السياسة وليطلق بعد ذلك لمن شاء العنان في نقده هذا الكتاب يرى من دفعنا لكل نقد يوجه اليه قوة جديدة تزيد صرح الآراء التي وردت فيه قوة وتزيد قوة ما تحمله في تقوس أهل هذه الأمة جميعاً من محل العقيدة والايمان .

على أنا واثقون أن دولته لن يفعل شيئاً من هذا . وكيف يفعله اذا كان قد دار بخاطره أن يصادر هذا الكتاب من قبل أن يعرف حرفاً مما خط فيه على نحو ما اتصل بنا . وكيف يفعله وهو لا يريد أن يسمح لمن يسميهم خصومه في الرأي أن يفضوا به الى الناس أحراراً في اجتماعهم وفي نشراتهم الدورية بينما يبيع لنفسه ولكن ينصرونه أن يقولوا في خصومه ما شاؤوا . أتأذت أن تقرأ هذه الصحف التي تصدر عن وحيه لا ترى فيها رأياً يناقش مناقشة منطقية مهما يكن فيها من قوة العبارة وحماسة اللهجة فهي تعبر عن فكرة يؤيدها صاحبها . ولكنها تتف من حاجة هؤلاء المصنوم عند الطعن عليهم . وأكبر مطعن تحسب أنها وقعت فيه أن الاحرار الدستوريين كانوا يطعنون من قبل على الوفديين وهم اليوم لا يطعنون عليهم . وان الوفديين كانوا يطعنون من قبل على الاحرار الدستوريين وهم اليوم لا يطعنون عليهم . فاما أن يكون هؤلاء وهؤلاء صادقين ومن صدقت فيه هذه المطاعن لا يسمع لنفوله حين يناهض الانقلاب الذي استحدثه صدق باشا ، واما أن يكون هؤلاء وهؤلاء كاذبين فهم كذلك كاذبون في مناهضتهم الانقلاب الذي أقدمت عليه وزارة صدق باشا . مثل هذه الحجج مجدداً لاتنقض دقاً ضد واقع ملموس تؤيده الوقائع التي أوردناها في هذا الكتاب . فليكن الوفديون وليكن الاحرار الدستوريون ما تشاء صحف صدق باشا وما يشاء دولته فلن يكون هذا دليلاً على أن الانقلاب الذي أحدثه لم يمهّد له وقائع ولم تتصل به وقائع أخرى ولم يقيم على استخفاف مستهتر بمصر وبحقوقها اعتماداً على تأييد النقوذ الاجنبي سواء من جانب انكسار الأمن من جانب المصالح الاجنبية المختلفة في مصر . وما لنا في هذه المقدمة ولسياسة الوزارة وهذا الكتاب كليل بشرحها وبيان

العمد التي تستند اليها . فلمترك القارىء مع الرقائق الواردة فيه وجهها لوجه . وليكن
كبير رجائنا أن لا يقف حظ هذا الكتاب من التوفيق عندما يكشف عنه من
حقائق ، وأن تكون النتائج التي ختمناه بها والتي رسمنا على هداها الخطة التي تكفل
للمصريين استقلالهم وسعادتهم ولا نكترا وللأجانب النازلين بمصر مصالحهم موضع
نظر المسؤولين عن مصائر هذه البلاد وموضع سعيهم الجدل لتحقيقها . وأنا لوانقون
من أن كل مجهود يبذل في هذا السبيل سيلقى من أمة المصرية كل ثقة وتأيد .

محمد حسين هيكل

الفصل الأول

بين مصر ولندن

استقالة الوزارة الوفدية — ذواعى التعجيل بقبول استقالتها —
ترشيح المصالح المالية الاجنبية لصدقي باشا — تأييد الظروف المحلية
للترشيح — موقف الانجليز في مصر وموقفهم في لندن — الانجليز
والدستور — الانجليز والمعاهدة — مساعي الوزارة الصديقة في إنجلترا —
علة التوفيق فيها — الدستور وقانون الانتخاب ومتى عرض على الحكومة
البريطانية تعديلهما — الحزب الجديد وكيف تألف — مبادؤه والاعتراض
عنها — لحساب من قامت الوزارة وتصدت لمهمتها ؟

لما استقالت الوزارة الوفدية في ١٧ يونيه ١٩٣٠ ، كان نفوذ المصالح المالية
هو الذي رشح صاحب الدولة اسناخيل صدقي باشا عند الانجليز في مصر ، وكان
الانجليز — وان لم يخل سلوكهم المزدوج في آخر عهد الوزارة الوفدية من
المسؤولية عن السرعة التي سارت بها الازمة وعن الاطمئنان الذي قوبل به
وقوعها — في حيرة على الحقيقة ، ويذاكن حضرة صاحب الجلالة الملك لا يزال
يجري الاستشارات التي تقضى بها التقاليد الدستورية في مثل هذا الطرف الدقيق
أذيع في الصحف في صباح يوم ١٩ يونيه الخبر ان الاتيان : (الاحرام ١٩ يونيه)
١ — مظاهرة كبيرة في ساحة عابدين

« اتصل بنا أن مظاهرة سامية كبيرة جداً تبلغ الآلاف ستعظم غداً تتمثل
بجواهر الناحيين في دوائر العاصمة وتذهب الى ساحة عابدين فتهتف بحياة الدستور
وتطلب من العتبات الملكية عدم قبول استقالة الوزارة الشخصية .
وسيكون مرعد وصولها الى ساحة عابدين ما بين الساعة العاشرة والساعة
الحادية عشرة صباح غداً »

٢ — المطالبة بعدم قبول الاستقالة

«ويظهر أن هيئات أخرى ستلتزم من العتبات الملكية عدم قبول الاستقالة
صورةً للدستور وحرصاً على الأمن ومصالح البلاد والعباد»

ورفع رجال التعليم بوزارة المعارف «المجتمعون بلجان تقدير الدرجات
بدار العلوم العليا» إلى جلالة الملك التماساً يرجون فيه من جلالته «أن يتعطف
بعدم قبول استقالة الوزارة الشعبية الرشيدة الحائزة لثقة البلاد من أقصاها
إلى أقصاها».

وفي الوقت ذاته اجتمعت اللجنة التنفيذية للجان الوفد بالعاصمة وقررت :
(الاهرام ٢ يونيه)

«أولاً — إعلان الثقة التي لاحد لها بحضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل
مصطفى النحاس باشا على دفاعه عن الدستور».

«ثانياً — قيام اللجنة للتشرف بمقابلة دولة الرئيس الجليل لشكره على
موقفه المشرف».

«ثالثاً — الاحتجاج على تأليف أية وزارة بطريقة غير دستورية وإعلان
عدم الثقة بها».

«رابعاً — وجوب استمرار عقد اللجان المركزية والفرعية لمواصلة الدفاع
عن الدستور».

فكان هذا — ولا سيما خبر المظاهرة في ساحة غابدين — مضافاً إلى ما حدث
في البرلمان لما أعلن فيه خبر استقالة الوزارة — داعياً إلى التعجيل بقبول الاستقالة
ومسوغاً لهذا القبول ؛ ولم يكن يسع الانجليز أن يعترضوا في وقت توشك فيه
سياسة الدولة أن تنتقل إلى الشوارع ، وصاروا بعد ذلك أمام أمر واقع من حيث
قبول الاستقالة وجاء الوفد فاختار قراراً قضى على حيرة الانجليز التي سببتها لهم
سياستهم المزدوجة ؛ وهذا القرار هو الذي نشرته الصحف وبها فيه .

« أن موقف الوفد حيال الوزارة الجديدة يتلخص في أن النواب الوفديين
لا يؤيدون وزارة غير دستورية لا تواجه البرلمان ببرنامجهما وبطرح الثقة عليه ، وأنه
يجارب كل وزارة لا تتألف على هذا الشرط ويعتبرها نائرة على الدستور وحقوق
البلاد » (الاهرام ٢٠ يونيه)

وهكذا كانت هذه الحركات معينة ومؤيدة لنفوذ المصالح المالية الأجنبية

ومظاهرة لسعيها عند الانجليز في مصر حتى عرف عنهم انهم لا يعترضون على تولى دولة
صدقي باشا للوزارة الجديدة.

ولم تكذب الوزارة تنقل الحكم حتى اذاعت بياناً وزارياً جاء في ختامه انها «ستحرص
دائماً على أن تظل البلاد متمتعة بالنظام النيابي الذي هو ترجان الثقة والتعاون بين
الحكومة والشعب».

واكتفت بهذه الاشارة الغامضة عن التصريح بحقيقة ما انتوته للدستور
ولا يخفى أن «تمتع البلاد بالنظام النيابي» قد يفيد أولاً لا يفيد الحرص على دستور ١٩٢٣.
والواقع — كما ظهر فيما بعد — أن دولة اسماعيل صدقي باشا تولى الوزارة ليعمل
الدستور — لا قانون الانتخاب فقط — وكان التعديل الذي يشده أبعد مدى
مما حدث بالفعل ، فقد كان يروم أن يقتصر البرلمان على مجلس واحد مكون من مائة
عضو خمسه معينان . لكن الظروف كانت أقوى منه ، واضطر هو الى كتمان
نياته الحقيقية لان الظروف التي تألفت فيها وزارته لم تكن مما يشجع على المصارحة
بها بل حتى ولا على الايماء اليها.

واذا كانت الظروف المحلية التي يتصل بها الانجليز في مصر ويواجهونها قد
دفعهم بسرعتها وبما انطوت عليه من تهديد الأمن والنظام . ومن تخرج الموقف الى
قبول الحل الموقت الذي سارت فيه الازمة ، فان الانجليز في لندن كان لهم رأى آخر
في الازمة كلها على العموم ، وفي قيام الوزارة الصديقة على الخصر ، وان كان
انطواء الوزارة البريطانية على رأى مخالف لرأى الانجليز المحليين لم يمنعها أن تدع
لهم الفرصة ليجرو التجربة التي يروا أن الظروف قضت بها اذ كانوا هم الذين يواجهون
الحوادث ويتصلون بها عن قرب . وتلك عادة الحكومة البريطانية في احترام
مشورة الانجليز المحليين أينما كانوا او افاحة الفرصة الكافية لاختبار مبلغ ما في سياساتهم
من السداد . لكن رأى الانجليز في لندن ظيّر مع ذلك وكانت آيته الحملات العنيفة
التي قامت بها الصحافة البريطانية على اختلاف ألوانها السياسية واجماعها على التنديد
بما حدث ، وخروجها عن اعتدالها المألوف في استهجانها . وغير مجهول ان التيمس
أقوى الصحف البريطانية جميعاً وأعظمها نفوذاً وأوثقها صلة بوزارة الخارجية . وقد
قالت في افتتاحية لها نشرتها في ٢٣ يونيه :

« ان الازمة المصرية السياسية قد أجلت ولم تنته بتأليف وزارة صدقي باشا ،
ومعظمها من المستقلين وأعضاء حزب الاتحاد المشتهر عنه بأنه الحزب الذي يحظى

بعطف جلالة الملك عليه أكثر من ثقة الناخبين به ، ولو تقدمت الوزارة الى مجلس النواب طبقا للاصول المرعية لكانت بلا ريب تجد معارضة عظيمة من الأغلبية » وقالت عن برنامج الوزارة مشككة في نياتها « وقد تضمن برنامج الوزارة فقرات مهمة عن الحرص على النظام البرلماني وهي فقرات يمكن تفسيرها بحسب ما يحتاج صدر قارئها من الآمال أو المخاوف . وارجاء البرلمان شهرا ليس الا ارجاء لليوم الحرج مادام من الصعب على المرء أن يفترض ان الملك فؤاد واسماعيل صدق باشا ينويان أن يقوموا بالتجربة الخطرة وهي حكم البلاد مدة بأساليب استثنائية ، ولا يجد أن تبقى الوزارة الجديدة في منصة الحكم ريثما يفتح باب المناقشة بين القصر والنحاس باشا على تعديل القانون الخاص بحماية الدستور »

ولم تكتف بذلك بل شكت في مقبلة الوزارة الجديدة على معالجة المصائب الاقتصادية وختمت مقها المزيج باستهجان قيام الوزارة نفسها فقالت : « أما مصاعب الحالة الاقتصادية التي تروح مصر تحبها الآن فلا يتمل أن تحمل على يد حكومة يعوزها التأيد البرلماني الكافي . فبينما يقال أن هذه المصاعب قد تكون هي التي حملت الوزراء الوفديين على الاستقالة ، يلوح أن مناظرهم قد ارتكبوا غلطة سياسية عندما أخذوا على عاتقهم مهمة شاقة وهي انقاذ مصر من الشدة المالية ، ولكن اذا كان الجانب الاكبر من تبعة الأزمة الاقتصادية والمالية واقعا على عاتق سياسة الوفد فلماذا لا يجهل الملك وأحزاب الأقلية الوفديين ؟ ولماذا لا يعطون وزارة الوفد فرصة تكفي للاختبار فاما أن تظهر كفاءة أو عجزها عن معالجة الحالة بدلا من أن يبيعوا للوفد الاسباب ليدعى أن الدستور في خطر . وانه انما يدافع عنه » .

وقد فطن صدق باشا بسرعة الى عظم دلالة مقالة التيمس ، وأدرك أن بقاءه ونجاحه في مهمته رهن بقدرته على ثلاثة أمور : الأول وقف حملة الصحف البريطانية ، وتحويلها الى مناصرتة ، والثاني حسن استغلال الظروف المحلية في مصر ولاسيما حركات الوفد من حيث علاقتها بالا من والنظام ، والثالث اقناع وزراء الخارجية البريطانية بان تأييدها له لا مفر منه اذا لم يستطع اقناعها بان ذلك لمصلحتها . فصار الموقف في مصر ولندن كما يأتي : —

الانجليز المحليون يواجهون الواقع ، والواقع هو أن سياستهم ذات الحدين شجعت الوفد على التطرف وجسمت له الأمل في إمكان تنفيذ برنامجه وخيلت له أن في الوسع العود الى المفاوضات وتوقيع الاتفاق وفي الوقت نفسه شجعت العناصر السياسية المتماثلة من الوفد وأعماله على الاعتقاد بأن بقاءه في الحكم غير مرغوب فيه . وجاء الوفد من ناحيته بعد الاستقالة فسد الباب الذي كان يمكن أن يؤدي الى تفرج الأزمة ، وجدل حلها بطريقة دستورية في حكم المستحيل ؛ وتعرض الأمن للخطر وأصبح النظام مهدداً فنجحت مساعي المصالح المالية في ترشيح رجل معروف بشدة خصومته للوفد مشهور بتوثق صلاته بالشؤون الاقتصادية أما في إنجلترا فكان الموقف مختلفا . ذلك أن طائفة من رجال الحكومة — وزراء وموظفين — يرون أن الدستور المصري (١٩٢٣) وقانون الانتخاب (المباشر) غير صالحين ؛ وأن الحكومة البريطانية أخطأت حين طأنت على إصدار هذا الدستور . غير أن من المبادئ الأساسية لحزب العمال تأييد الديمقراطية ، ولكن بعض زعماء حزب العمال وقر في نفوسهم ؛ مع نزوعهم الى تأييد النظام الدستوري الصحيح ، أن سلوك الأغلبية البرلمانية في مصر قلب الحكم الدستوري حكما ديمقراطيا معيبا ؛ وأن الوفد هو الذي عقد الموقف ، لأنه لم يطرد من الحكم وإنما استقال من تلقاء نفسه . وعلى أثر استقالته قرر الائتقدم أحدهم الى قبول الوزارة والايفيدالا وزارة تتألف بطريقة دستورية وتقدم الى البرلمان طالبة ثقتها بها ، ولما كان البرلمان مؤلفا من حزب واحد على الحقيقة فإن معنى هذا القرار شل الحكومة والحيلولة دون كل حل ينتقد الموقف ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فقد رأى الانجليز أن دعوة الوفد لصون الدستور ولو بالقوة مهددة للأمن العام فليس في الوسع تأييده أو المجاهرة بالأخذ بناصره ثم أن الحكومة البريطانية تريد المعاهدة ، وحكومة الوفد أقدر على توقيعها وضمان التأييد الشعبي لها ، وقد كان أملها فيه كبير اولذلك مكنته من الحكم ليحقق لها هذا الرجاء ، وقبلت أن تعاد المفاوضات معه وأن كانت قد فرغت من هذا الشأن مع صاحب الدولة محمد محمود باشا ، ولكنها تجاوزت عن هذا الاعتبار لتضمن أن يتمتع كل مطعن في المستقبل على صحة الاتفاق . غير أن هذا الأمل خاب فما هو مصير المعاهدة ؟ هل تسمع الوزارة البريطانية الى ما يعدها به المتطرفون من حزب العمال من أن الوفد لاشك يقبل المعاهدة اذا عاد الى الحكم ؟ ؟ وهل في الوسع التعلق بهذا الأمل على الرغم من التجارب مرة أخرى ؟ ؟ واذا كان هذا لا تشير به الحكمة

العنلية في نظر انجلترا فهل يستل أن تكون الوزارة الصديقة أقدر على الاتفاق وعلى كفالة ابرام الشعب له ؟ ؟ واذا كان هذا غير معقول أو منتظر فهل لا يمكن اتخاذ الوزارة الصديقة أداة لجمع القوى الحقيقية في البلاد حول المعاهدة وتأليف جبهة واحدة منها متضافرة على قبولها ؟

وتوالت الحوادث بسرعة ، وبدا للانجليز كأن الوفد هو العنصر المشاغب المهدد للامن والمصالح الاجنبية فاستطاعت الوزارة الصديقة أن تظهر لانجلترا كأنها العامل الذي يعول عليه في ضبط الامور والحفظ بالامن وكفالة هذه المصالح . وبادرت الوزارة الصديقة على الرغم من تفاقم الاضطرابات في القاهرة والمنصورة والاسكندرية وبورسعيد وغيرها فقدمت عربوناً آخر لتأييد الانكليز بأن وافقت في الاسابيع الاولى من حكمها على ثلاثة أعمال كبرى عهدت في القيام بها الى شركات انجليزية كبيرة بمبالغ ارتقت مجملها الى نحو مليون جنيه فحصلت تأييد المصالح المالية مساعي الوزارة الصديقة في انجلترا

كان ظاهر الموقف في انجلترا لا يشجع على الامل ولا يبعث على الرجاء ، وكان شر دافيه حملات الصحف المتواصلة ودؤوبها بغير انقطاع على التنديد بما حدث في مصر . ولكن الانجليز لا يمتنون شيئاً مقبهم للاضطراب في مصر ، وذلك لسببين كلاهما مرتبط بمصالحهم ، أولهما ان عود مصر الى الثورة — وما أكثر ما لهجت الالسنه بهذه الكلمة في ذلك الوقت — حقيق ان يدفع بمصر في طريق التطرف وأن يردّها الى الشعور العداوى نحو الانجليز بعد ان جعلوا وكدهم في السنوات الاخيرة أن يحولوا التيار ويجروه في مجرى آخر حتى وصلوا الى بغيتهم فصرفوا الامة عنهم وتركوها تتباغض وتتناحر وهم بمنسرح عن خصوماتها يشهدون وينتفعون ، وثاني السببين أن الاضطراب في مصر لا يخلو من تهديد للمصالح الاجنبية وقد يوقعها ذلك في مشكل على الاقل مع ايطاليا اذا استطاعت أن تأمن جانب غيرها ، ولايطاليا نعمة عالية في هذه السنوات لا تغرى بالاطمئنان .

لهذا كانت الاضطرابات التي وقعت في مصر واسراع الوزارة الصديقة الى قمعها من أكبر العوامل التي مالت بالحكومة البريطانية الى جانبها وزادت انصرافا عن الوفد ورغبة عنه ، ولهذا لم تجد الوزارة الصديقة عسراً أو مشقة تذكر في اقناع الحكومة البريطانية بأن سيبلها أولى بالتأييد وأحق بالمعاونة . ولا سيما بعد ٢١ يولييه . فان مروره بسكون واخلق حركة الاضطراب التي سبقت بها التندر

وحسن استعداد الوزارة للقمع — هذا كله أ كسب الوزارة وجاهة عند الانجليز وطماهم من النواحي التي يوجسون خوفاً منها على أن مما يجب أن يذكر للحقيقة والتاريخ أن دولة صدقي باشا مذ تولى الوزارة الى اليوم الذى وقعت فيه اضطرابات الاسكندرية كان غير واثق من مركزه عند الانجليز فكان لذلك متردداً في قمع الشعب والاضطراب بما ينبغي من القوة والحزم ؛ ولكنه كان يستر تردده وخوفه ؛ ويدع خصومه يتوهمون أنه يصاب بهم ليورطهم في أعمال أخرى من أعمال الشعب فتكون شدته بعد ذلك معهم هلامسوغ ؛ ولكن حوادث الاسكندرية كانت سيئة الوقع جداً في الدوائر الانجليزية فلو أن الاضطرابات كانت قد استمرت مع تردد دولته في القضاء عليها لخذله الانجليز بسرعة ؛ ولكن أنصاره في انكلترا وفي مصر ألحوا عليه في وجوب الحزم والسرعة في قمع كل شعب مهما كلفه ذلك ؛ واسرع هو فاجابهم ونزل على مشورتهم فنجح .

وقد اتجه سعى الوزارة في انجلترا الى أربع جهات :

(١) الحكومة البريطانية (٢) الصحافة (٣) رؤوس الاموال (٤) احزاب المعارضة

والمساعي كلها متداخلة وهى بطبيعة الحال واحدة ، ومحورها جميعاً أنه لا ينبغي الاصفاء الى الوفد لان عهده أمتاز بالتقوضى وتعطل الاعمال والتخريب وأنه لاخير فيه فلا يرجى منه أن يستمع الى دأغى العقل فيما يتعلق بالمعاهدة ، فالذى يعد به الآن انصاره باسمه ويقطعون عنه من العهود لا قيمة له ، لانه اذا عاد الى الحكم فسيضيع الفرصة كما ضيعها من قبل اذ كان كل هم سمعته عند الجماهير ، يضاف الى ذلك أنه في وزارته لم يعن بالمصالح الاجنبية عامة والانجليزية خاصة ، فليس لوعوده أدنى قيمة وقد فشلت تجربته فن العبث تكرارها ، واذا أصرت الحكومة البريطانية على قانون الانتخاب المباشر فان معنى ذلك أن تعود أغلبية الوفد الى البرلمان ويعود هو بها الى الحكم وتتكرر التجارب المتعبة الماضية بلا أدنى جدوى ، وحكم الوفد مؤد الى قيام ديكتاتورية مستترة وراء البرلمان وباسم الدستور ، والى ذبوع الفوضى ورجوع عهد التخريب والاضطراب وتعطيل الاعمال الحيوية ، والقضاء على ما قامت به انجلترا في مصر في أكثر من أربعين سنة من أعمال الإصلاح الكبرى ، التى تعد نماذج لها في النظر المصرى . أما فيما يتعلق بالمعاهد فان في وسع أية حكومة مصرية أن تعقدها بعد أن قبل الوفد كل شيء وأصبح

عاجزاً عن أن يغير غيره بما سبق له هو أن قبله ، فيكفي أن تجنيء حكومة رشيدة
يرلمان يمثل خير عناصر الامة ، ولا بد لذلك من تعديل قانون الانتخاب ، والمجلتلا
لا تلتزمها تبعة عن ذلك لان حكومة مصر مستقلة فاعلى الحكومة الانجليزية الا
ان تقف على الحياد وتمتنع عن مظاهرة الوفد أو التدخل لمصلحته

وقد صادفت هذه الحجج التي ألح في عرضها أنصار وزارة صدق باشا عوناً من الحوادث
فاصغت اليها الحكومة البريطانية لأسباب: الاول فشل الاتفاق مع حكومة الوفد ،
والثاني نفور الانجليز من حوادث الاضطرابات التي ثارت في مصر في مستهل عهد الوزارة
الصدقية ، والثالث قدرة الوزارة الصدقية على قمعها وعلى حفظ الأمن بتأييد العناصر
الرشيدة لها ، والرابع لسرعتها في انجاز الاعمال التي تلتكأت حيالها الوزارة الوفدية
وايكال مشروعات عديدة الى شركات بريطانية

على ان الحكومة البريطانية لم تستقر على رأى نهاى الا بعد حوادث ١٥ يوليه
في الاسكندرية . وقد يذكر القراء انها بعثت بمذكرة الى المندوب السامى ليمليها
الى كل من رئيس الوزارة المصرية والى صاحب الدولة النحاس باشا ، على انه قل
من بين القراء من يعرف أن رد الوزارة المصرية على هذا التبليغ كتب بعد التفاهم
مع دار المندوب السامى ، لأن الانجليز المحليين كما أسلفنا القول كانوا يؤيدون
الوزارة بحكم الظروف التي يلاسونها في مصر مباشرة . ومع أن الحكومة البريطانية
اقتنعت بما سمته خطة الحياد الدقيق ومعناه الكف عن معاونة الوفد واطلاق يد
الوزارة الصدقية فقد كانت في ذلك الوقت لاتزال على شيء من التردد فاقتنعت في
وقت من الاوقات أن يحدث تفاهم واتلاف بين صاحبي الدولة صدق باشا والنحاس
باشا ، ولم تلق المفكرة قبولا ولم تلح فيها حكومة المجلتلا لأنه كان من الواضح
في أبان تلك الاضطرابات أن السبيل اليها مكتظة بالمصاعب وأن الأمل في
حكم المقطوع .

وحتى بعد ان انتهى الامر بما سمي « الحياد الدقيق » بالمعنى الذي أسلفنا
لم تجرؤ الوزارة الصدقية ان تعرض أكثر من تركها تعديل قانون الانتخاب . ولما
كان الاحرار الدستوريون معروفاً عنهم أنهم يؤيدون ذلك ولا يعترضون عليه
فقد وافقت الحكومة البريطانية مبدئياً ، وكان ذلك في أولياته شهر أغسطس بعد
أن انقطعت حركات الاضطراب واستقر النظام وزال الخوف من تكرار الشعب .
أما الدستور فلم يجر في أمر تعديله كلام الا في آخر الصيف ومقدمة الخريف .

وكانت الوزارة كما قدمنا تروم فوق ما فعلت ، أى أن يكتفى بمجلس واحد بعضه معين والبعض منتخب ، ولكن الحكومة البريطانية أصرت على أن لا يحدث سوى تغيير يحفظ « شكل » الدستور وأن ذهب بالجوهر فيه ؛ ولذلك بقي تأليف البرلمان من مجلسين ، مع زيادة عدد المعينين في الشيوخ ، واحتفظ بصورة المسؤولية الوزارية وأن كانت قد حيت تحت ستار تنظيمها ، وهكذا .

وقد خدعت إنجلترا في أمرين : الأول أن الاحرار الدستوريين يمكن أن يقبلوا هذه التعديلات على الرغم مما سبق لهم أن قرروه وأعلنوه من أن الدستور لا عيب فيه وإنما العيب عيب قانون الانتخاب . فلما رفض الدستوريون اقرار هذه التعديلات التي تتجاوز الشكل الى الجوهر كان ذلك صدمة للحكومة البريطانية تلتها صدمة أخرى هي تقريرهم مقاطعة الانتخابات ، وتلك هي الثانية التي لم تكن تتوقعها والتي خدعت فيها . فقد كان في مرجو الانجليز — حتى مع رفض الدستوريين للتعديلات الدستورية — أن يدخلوا الانتخاب وبذلك يتسنى اجراء التجربة الى ختامها ، فجاء اعلان المقاطعة من الدستوريين ومن الوفد أيضاً محدثاً لأزمة جديدة تجعل اجراء الانتخاب مهزلة ويتعذر معها اجراء التجربة مع ستر المظاهر .

لكن الوزارة الصديقة لم تكن مخدوعة ولا جاهلة بما يكون من الاحرار الدستوريين اذا عدل الدستور ؛ وكانت خطتها أن تمضي في طريقها وأن تطاول الاحرار الدستوريين ما وسعها المطاولة حتى يتم الاتفاق بينها وبين إنجلترا فتكسب تأييدهم لها في حفظ النظام والأمن الى أن يتيسر لها اصدار الدستور الجديد ، وكان الدستوريون يحتفلون هذا وفي مأموهم أن يستطيعوا اقناعها بالعدول عن مس الدستور ، فاما تم اتفاق الوزارة مع إنجلترا وبلغت غايتها لم تتردد في التنكر للاحرار الدستوريين وأبت حتى أن تمضي في مناقشتهم .

الحزب الجديد

وبينما كانت الوزارة الصديقة تعالج اقناع الحكومة البريطانية بأن تركها تعمل الدستور وتقرض نظامه الجديد على البلاد ؛ وبينما كانت تؤكد للاحرار الدستوريين أنها لا تنوى أن تمس الدستور بمسح أو تشويه ؛ أو تتناول سلطة الأمة بانتقاص ، تسأل الانجليز عن الوزارة لحساب من تراها تعمل ؟ وقيل أن الوزارة لا حزب لها لأنها تصف نفسها بأنها قومية وقد استقال الوزراء الذين كانوا أعضاء في الاحزاب السياسية ليخلصوا من الحزبية وليصبحوا قوميين ، وبذلك صارت الوزارة عبارة

عن جملة أفراد مستقلين ، ومادام أنها قد أصدرت دستوراً وقانون انتخاب جديدين فلا مفر من أن تكون لها هيئة سياسية تنتمي إليها في أبان الانتخابات ، لأن المفروض أن إصدار الدستور وقانون الانتخابات من عملها وأن النجاح في انفاذها وتقرير نظامها بغيرها ؛ وأنها تنشئ البقاء في الحكم وتروم الاستمرار في توليه بعد ذلك ؛ فكيف يستطيع هذا الوزارة عبارة عن أفراد مستقلين ؟ ؟ إذن يجب أن يكون لها حزب تخوض به معركة الانتخابات ، فإذا فاز كان ذلك فوزاً لها يمكنها من البقاء .

واقترنت الوزارة بالرأى الذي أوحى به إليها ، ولكنها كانت لا تزال تطاول الاحرار الدستوريين وتكاثفهم نياتها . فمضت تكذب أن العزم معقود على تأليف حزب وزارى وتنفي الخبر وتؤكد أن الامر لم يخطر لها على بال ، حتى انتهى الاتفاق بين الانجليز والوزارة وأعلن الدستور الجديد وقرر الاحرار الدستوريون رفضه ومقاطعة الانتخابات فلم تمض الا أيام حتى أذيع في الصحف تمام تأليف حزب الشعب ومبادئ الحزب واسناد رياسته الى دولة صدقي باشا .

وكان في طليعة المبادئ التي وضعها اللجنة التأسيسية

« استقلال مصر استقلالاً تاماً والمحافظة على سيادة مصر على السودان وحقوقها

كاملة فيه »

نشر هذا في ١٩ نوفمبر ، فلم ترح اليه الدوائر الانجليزية ، لأن دعوى دولة اصدق باشا أن خصومه تجار سياسيون ، وانهم لا يواجهون الحقائق ولا يعالجون الامر بالوسائل العملية وان همهم الفوز بتصديق الشعب ، وأن اسرافهم في الوعود هو الذي يحبط المساعي في سبيل الوصول الى حل مرضى معقول مع الحكومة البريطانية . فلما أذيع برنامج حزب الشعب رأى الانجليز ان فاتحته من نوع الدجل الذي يعيبه دولة صدقي باشا ويصفه بأنه اتجار سياسى وبخاصة فيما يتعلق السودان ؛ وبديهي أن الانجليز وهم أصحاب الاقتراح ليس مما يحسن وقعه في نفوسهم ان يخلقوا حزبا يتقيد في أول ساعة من ساعات حياته وفي فاتحة عمره بمبدأ رونه ذاهبا في التطرف الى آخر المدى ، وبخاصة لأن التجربة التي يراود اجراؤها والمضى فيها الى ختامها هي من نوع ما حدث في العراق كما سترى فيما سيمر عليك في هذا الكتاب ، ونعني بهذا أنه ليس ثم موجب لتلقى الشعب ومداهنة عواطفه الوطنية مادام أن العدل كله سيفرض على الأمة ، فالبرلمان سيفرض ، فإذا أمكن

ذلك فستفرض المعاهدة على نحو ما حدث في العراق، والشطط من الآن في صوغ المبادئ. ينقلب في المستقبل عقبة اذا سارت الامور على ما يرام لذلك رأينا حزب الشعب يتم تأليفه ، في ١٧ نوفمبر، ويجتمع أعضاؤه المؤسسون ويضعون المبادئ وفي مستهلها ذلك المبدأ الذي اكتسب - خط الانجليز ؛ وتقر الجمعية التأسيسية هذا البرنامج ؛ ومع ذلك تمضي ثمانية أيام ثم يحدث دولة رئيس الوزارة مراسل المورتن بوست في مصر فيقول له « ان الحزب الجديد لم يؤلف بعد ، وأنا لم أقبل الى الآن رياسته ، أما البرنامج الذي أذيع فهو على سبيل التجربة فقط » وأذاعة برنامج على سبيل التجربة فقط ؛ عمل غير مفهوم وليس له سابقة واحدة في تاريخ الاحزاب ، ولا يمكن أن يؤدي الا معنى واحدا هو عدم اعتراف دولته بالبرنامج لأنه لم ينل القبول من الانجليز ؛ ونقول من الانجليز لأنه من غير المعقول أن يسخط دولته - وهو مصرى - على مبدأ خاص باستقلال مصر استقلالاً تاماً والمحافظة على سيادة مصر على السودان وحقوقها كاملة فيه ؛ وانما المعقول أن يجيء السخط من ناحية غير المصريين ؛ ومن سوى الانجليز يعنيهم الأمر بعد المصريين ؟

ولذلك أيضاً رأينا الجمعية العمومية للحزب تجتمع ويشهد لها دولة صدقي باشا رئيس الحزب ويلقى خطبة الافتتاح ولا يشير الى البرنامج بحرف واحد ورأينا الاجتماع ينفض والبرنامج لا يوزع على الأعضاء ولا يؤخذ رأيهم فيه ولا تطلب موافقتهم عليه كما هي العادة والواجب ، ولا يمكن أن يكون هذا الا متعمداً ، ومقصوداً به انكار المبدأ الذي أشرنا اليه وتجاذله واعتباره كأنه لم يكن وقد كانت نتيجة ذلك أن ظهر حزب لا يعرف لنفسه برنامجاً سياسياً ولا يقيد نفسه أمام الأمة بخطة أو غاية معينة ، ولا عجب فانه حزب اقترح انشاء الانجليز ليخدموا به التجربة التي رأوا في ذلك الظرف اجراءها

حساب من ؟

والآن ، وقد أجلنا بيان الظروف التي أحاطت بتأليف الوزارة الصديقة ، والأدوار التي مر بها وجودها ، فإن من حقنا وواجبنا ، أن نسأل : حساب من قامت هذه الوزارة وتكفلت بالمهمة التي عالجتها ولا تزال تعالجها ؟ غير مجهول ولا منكور أن دولة صدقي باشا لا يدين بالمبادئ الدستورية ولا ينطوى للشعب المصري على احترام ولا اعتراف له بحقوق ، وليست هذه دعوى

عليه وانما هي حقيقة جاهر بها دولته ولم يكتمها. فقد صرح بأنه كان مدعوا الرئاسة
الوزارة في سنة ١٩٢٨ وأنه كان يعززم يومئذ صنع ما صنع اليوم بالدستور وانه
كاشف المرحوم ثروت باشا بنياته، ونشرت له مجلة «اسبكتاتور» الانجليزية في
١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٠ مقالا وصف فيه دستور سنة ١٩٢٣ بأنه «اتضح فيما بعد
انه كثير على حالة البلاد» وقال عن الفلاح المصري انه لا يفهم شيئا خارج قريته
وانه أمي لا يقرأ ولا يكتب، وان من السخافة أن يكلف انتخاب رجل يبعد عن
قريته خمسين أو ستين ميلا، وانه — أى الفلاح — متى احتاج الى شيء بقي في حقله
وأرسل زوجته الى السوق لتأتيه به

ومعروف كذلك أن الدستور الذي أصدره هو أكثر مما كان يروم، فقد كانت
نتيجه أن يكتفى بمجلس واحد يكون خمسه معينين، وبلى ذلك شروط أخرى تجعله
أشبه بمجلس الشورى، ومعلوم أيضا أنه لما كان الاحرار الدستوريون يجادلونه
ويحاولون اقناعه بالعدول عن مس الدستور والغاء التعديلات التي أدخلها، رفض أن
يمضى في المناقشة لاستيفائها واعتذر بأنه أبغى لندن بأن الدستور الجديد سيصدر
في يوم معين (الخميس) — أى بعد يومين من تاريخ المناقشة — فلا يسعه بسبب
هذا التبليغ أن يؤخر صدوره عن ذلك الموعد.

وقد بينا في هذا الفصل أن المصالح المالية — وجلها ان لم تقل كلها أجنبي —
هي التي رشحته وأيده ؛ وزيد تأييدا لهذا الذوق فدا من الاجانب على رأسه المستر
كارفر قصد الى دولة صدقي باشا في شهر أغسطس وأبلغه أن الاجانب يتقون بدولته
وبوزارته — وليس لهذا مثال في تاريخ مصر ؛ فان حكومتها لمصر لا للاجانب.
والمصريون هم المختصون وحدهم بإيلاء الثقة أو الضن بها، بوثقتهم هي التي يعول عليها والتي
يكون من شأنا أن تشد أزر الحكومة ؛ يضاف الى ذلك أنه في شهر فبراير ١٩٣١
بعد أن أصدرت الوزارة أمرا بتقصير مواعيد الانتخابات، جرت انتخابات دمنهور
فقاطعها الناخبون أو أغلبتهم الساحقة وكان ذلك في ٨ فبراير ؛ وفي العاشر منه نشرت
الدليلى تلغراف لمراسلها في القاهرة رسالة يقول فيها ان الدوائر المالية — وهي أجنبية —
يرى أن لا ضرورة للتعجيل بالانتخابات لأن معالجة الضائقة المالية تستوجب أن تخلو
الحكومة من المشاغل البرلمانية ؛ وأن تنفرغ للازمة، ووضح بعد ذلك أن الانتخابات
لا ينتظر أن تجرى كما كان المفهوم من تقصير مواعيدها، وصرح دولة صدقي باشا
بأنه مستجري ولكنه اهمن تعيين موعدها ولو على التقريب مع سهولة ذلك. فكان

الرأى ما رأى جانب فى كل شىء حتى الانتخابات يعجل بها أو تؤجل طبقاً لمصلحة الدوائر المالية الاجنبية

وكانت الوزارة محاصرة الشارع الذى فيه النادى السعدى وبيت الامة ، وظلت تفعل ذلك مدة طويلة والناس يعجبون ويستنكرون. فلما حضر الاستر سبندر الضيفى الانجليزى المشهور وعضو لجنة ملتر ، أبدى لدولة صدق باشا ملاحظة فى هذا الحصار ، وبعد ثلاثة أيام سافر الى السودان ، فتمهلت الوزارة الى أن ركب القطار ورفعت الحصار .

وسيرى القارىء فى موضع آخر من الكتاب بياناً بالشركات الانجليزية التى وكلت اليها المشروعات العامة وكيف أن عطاءاتها قبات بسرعة .

أما المعاهدة التى يتذرع صدق باشا بالامل فى عقدها ليطول مدة حكمه فلا سبيل اليها عن طريقه لان الحكومة البريطانية كانت وما زالت ترفض أن تعقدها الامع حكومة مصرية مؤيدة من أغلبية نيابية فى برلمان منتخب انتخاب حراً ، وقد صرحت بذلك مرات عديدة ، ونشرت المورن بوست لمراسلها السياسى كلاماً عزاه الى المستر هندرسن وزير الخارجية فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٣١ قال فيه أنه يأمل أن تعقد المعاهدة فى عهد وزارة العمال ولكن هذا يتطلب عدول احزاب المعارضة المصرية عن مقاطعة الانتخابات ؛ ومعنى هذا أن من الضرورى لعقدها أن يكون البرلمان منتخبا انتخاباً حراً لا ان يكون برلماناً صدقياً ، وفى اليوم نفسه نشرت المقطم فى أخبارها أن الانتخابات سترجأ ليجئ البرلمان مستوفياً للشروط والافصاف اللازمة ؛ وليس للشروط والافصاف اللازمة معنى سوى أن يكون البرلمان ممثلاً للأمة تمثيلاً صادقاً لا كما يريد دولة صدق باشا كما فصلنا بعد . فدولته اذن لا يخدم المعاهدة والصدافة بين الامتين

نخلص من هذا كله بأننا لانامح الروح المصرية فى أعمال الوزارة ومساعدتها ومقاصدها ، والواقع أن دولة صدق باشا — الذى يفاخر بأنه مصرى فلاح — يكاد يكون مصرياً بالمولد والاقامة اكثر مما هو مصرى بالروح والعاطفة ؛ وكأننا بالسلطة والمال والجأه أعز عنده من الأمة التى يلهج أحياناً بالاعتزاز بالانتماء اليها ، وسخيل لمن يستعرض تصرفه كأن الأجانب ومصلحهم أولى عنده بالرعاية من مصر وحقوقها ومرافقتها . فهو وزير لغير مصر وأن كان يتولى وزارة مصر .

الفصل الثاني

المسألة الدستورية والحريات العامة

نتائج اعتماد الوزارة على غير الأمة — بين الوزارة والبرلمان —
التأجيل والثقة — الركنا الدستوريان — ٢١ يولييه وما كان يجب
فعله — الوزارة ومهمة الأمن — حرية الصحافة — تفسير المادة ١٥
من الدستور — تعطيل حرية الاجتماع — الدستور الجديد وساطة
الأمة — قانون المطبوعات الملغى وتطبيقه — حرية الاجتماعات الخاصة —
اجتماعات نقابة المحامين

أية وزارة تكون القوى التي تستند إليها ما يينا الفصل السابق لاستطيع أن
تواجه الرأي العام . ولهذا فن تضيق صور الحرية التي تسمح للرأي العام أن
يتكون وأن يبدو واضحا صريحا في كل جلاله وقوته بعض مانجا الزارات الغير
الديمقراطية في كل البلاد اليه . وسواء أ كانت مقاصد هذه الزارات مقاصدا اصلاح
أو كانت قائمة لغاية سياسية ترى اليها قوى أجنبية فان هذا النوع من التضيق
يدخل في نطاق الخطة التي تتبعها الوزارة . فاما وزارات الاصلاح فتنتظر أن يتجلى
للناس ما تقوم به من أعمال الاصلاح لتكون هذه الاعمال نفسها خير شهيد يوجه
الرأي العام وجهته ويجعل الوزارة التي قامت بهذه الاعمال تنزل عن القيود التي
قيدت بها الحرية شيئا فشيئا لأن النزول عن هذه القيود يزيد قوة حقيقية
ويجعلها تعتمد على أسس ديمقراطية صحيحة . وهذا ما فعله موسليني في إيطاليا
ومصطفى كمال في تركيا وغيرها ممن قاموا بادی الرأي بفكرة لم يكن الرأي العام
ليسيغها أول ظهورها أو لأن عوامل أجنبية أقوى من الرأي العام كانت تعمل
بوسائل زائفة مصطنعة لتوجهه وجهة لا تتفق والمصلحة القومية الصحيحة . فاما
الذين يقومون لتنفيذ مأرب سياسي تطمع قوة أجنبية في تحقيقه فينظرون في كل
خطوة يخطونها تحقيقا لهذا المأرب الى المزيد في التضيق على الحرية واختفات كل

صوت يمكن أن يعبر عن رأى عام فى البلاد حتى يبلغون من ذلك أقصى المدى،
فنانين أنهم متى أخفتوا الاصوات الظاهرة وصابروا على ذلك زمنا أحمدا فى النفوس
جذوتها وحملوا الناس على قبول السياسة التى كلفواهم بتنفيذها مقابل ما ينالون من
جاه ومنافع واضطروا الأمه التى تبلى بهم الى أن تسكت ولو الى زمن خاضعة خضوع
الذليل لما تسام من ألوان الخسف والهوان .

ولم يكن أمام وزارة اسماعيل صدق باشا والظروف التى قامت فيها والقوى
التي اعتمدت عليها هى ما قدمنا الا أن تأخذ بهذه الخطوة وأن تسير فى خطواتها
محاذرة أول الأمر ، مصارحة الناس بغير ماترى اليه ، عاملة على أن تكسب من
الرأى العام كل قوة تستطيع كسبها ، آملة أن تضرب هذه القوة نفسها متى اطمان
الانكيز لها والتف أصحاب الحاجات حولها . ومن حذرهما أنها لم تواجه قوى الامة قط
مجموعة ولم تضرب الحريات ضربة قوية أول قيامها كما تفعل الوزارات التى تقوم فى
ظروف استثنائية لتنفيذ فكرة اصلاح بالفعل . فالتاس يعامون مثلا أن موسوليني
مالبث أن احتل روما وتولى الحكم حتى أعلن أنه يريد أن يحكم بغير رقابة برلمانية فعلية
مكتفيا بالصحافة التى تؤيد سياسته . فأما صدق باشا فحاول أن يلبس ثوب الرجل
العامل فى حدود القانون والذى يريد أن يظل أبداً فى حدودهما ، وانه اذا اتخذ اجراء
مقيدها الحرة فذلك لانه اضطر اليه اضطرارا ، واضطرا اليه فى حدود القانون .

البرلمان وهل تؤجله وزارة غير موثوق بها

ومن الانصاف للتاريخ أن نذكر أن خطته هذه صادفها الحظ الحسن فى بدايتها .
فقد ظهر أول تأليف وزارته بظهر المتمدن عليه والذى يحاول أن يجمع الحرية من
أن يعتدى عليها غيره . من ذلك أنه استصدر مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا
ابتداء من ٢١ يونيو سنة ١٩٣٠ وهو اليوم الذى كان محمدا انعقاد البرلمان فيه
بعد استقالة مصطفى النحاس باشا . ولما تحدث اليه رئيسا مجلس الشيوخ والنواب فى
ضرورة انعقاد المجلسين لىبلى الامر عليهما جريا على التقاليد السابقة لبرلمان المصرى
كتب اليهما أنه لا يرى من ذلك مانعا اذا تعهد له كل من الرئيسين أن يقف الامر
فى الجلسة عند التلاوة وأن ينصرف الاعضاء بعدها دون مناقشة . فلما لم يتعهد
الرئيسان بذلك مع أنهما المكافان دستوريا بنظام الجلسة أمر أن تقفل دار البرلمان
فاغلقت بسلسلة وضعت فى بابها الحديدى وبقتل فى طرفى السلسلة . ولما أراد أعضاء
البرلمان الدخول الى حرمه لم تمنعهم قوة البوليس فدخلوا ثم أمر رئيس مجلس النواب

فكسرت السلسلة ودخل الاعضاء وتلى عليهم أمر التأجيل فألقوا أنفسهم بازاء حالة خيل اليهم أنهم لا يستطيعون معها مناقشة وثمة عملا فانصرفوا . وكذلك ظهرت الحكومة بمظهر المعتدى عليه والذي يجب لكي لا يتهم بالضعف أن يحمي نفسه . ولعل أخوف ما كانت الوزارة تخشاه من اجتماع البرلمان في داره بعد صدور الامر بتأجيله واغلاقها أبوابه ثم كسر النواب سلسله أن يتناقش المجلس في حق الوزارة استصدار الامر بالتأجيل قبل أن تواجه البرلمان وأن تطلب اليه اعلان ثقته بها . يدل على ذلك أن التقاليد جرت في كل الظروف المشابهة لهذا الظرف أن البرلمان كان يجتمع وكان أمر التأجيل يتلى عليه فينقض النواب . ذلك ما حدث في سنة ١٩٢٤ حين تألفت وزارة زيور باشا وأجلت انعقاد البرلمان شهرا وهو بعينه ما حصل حين تألفت وزارة محمد محمود باشا وأجلت انعقاد البرلمان شهرا كذلك . وفي هاتين السابقتين في مصر لم يناقش مجلس النواب مسألة الثقة بالوزارة التي استصدرت مرسوم تأجيله وانصرف الاعضاء بعد سماع مرسوم التأجيل منتظرين انتهاء فترته . على أن النظرية الدستورية المأخوذة بها لدى الاكثرين من ذوي الرأي والعلماء أن أية وزارة لا تملك استصدار مرسوم التأجيل من غير أن تحوز ثقة المجلس صراحة أو ضمنا . ووزارة صدق باشا لم تكن تطمع في أن تحوز هذه الثقة بحال من الاحوال . ومخافتها أن يناقش أعضاء البرلمان هذه النظرية وأن يأخذوا بها وأن يعتبروا الوزارة غير قائمة مادام البرلمان قائما الا ان تحصل على ثقته هو الذي جعل اسماعيل صدق باشا يطلب الى كل من رئيسى النواب والشيوخ أن يتعهد بأن لا يحدث أثناء الجلسة أكثر من تلاوة قرار التأجيل . فلما افتتح أعضاء البرلمان بابه ولم يصنعوا أكثر من الاجتماع لتلاوة المرسوم ولم يناقشوا مناقشة دستورية النظرية التي ذكرنا ويرتبوا عليها نتيجتها الطبيعية من أن يذهب من يكلفه المجلس فيبلغ قرار عدم الثقة الى رئيس الوزراء وان يرفع القرار الى مقام جلالة الملك اعتبرت الوزارة أنها تخطت هذه الخطوة بسلام وأنها تستطيع أن تدفع بها لحماية الامن والنظام من أن يتكرر الاعتداء عليهما .

وفي رأينا أن النظرية الدستورية التي لم يثرها البرلمان وأثرناها نحن هنا هي النظرية الدستورية السليمة . فآية وزارة دستورية لا يمكن أن تقوم وتولى شؤون الحكم الا اذا توافر لها وكنان : تعيين جلالة الملك اياها تعيينا لا تصبح وزارة شكلا الا به . وثقة مجلس النواب بها ثقة لاسبيل لها أن تباشر عملا الا اذا حصلت

عليها . فاذا لم يتوفر لأية وزارة أى واحد من هذين الركنين لم يكن لها من الجبهة الدستورية الشكيان الشكلى الذى تستمد منه تعيينها وسلطة العمل التى تستمد منها من الثقة بها . وهذا الركن الثانى هو الذى يجعل لها ولاية الحكم دون سواه . فالدستور يقرر أن مصدر السلطات كلها الأمة . ونواب الأمة هم وكلاؤها فى هذا فهم مصدر السلطات مادامت نيابتهم قائمة . وأية وزارة لا يجوز الثقة من جانبهم تستقط ولايتها ماداموا يعلنون عدم الثقة بها على الوجه المقرر بالدستور . فاذا رأت الوزارة القائمة سواء كانت مستندة الى تقهيمهم أو غير حائزة اياها أنهم لا يثوبون عن الأمة وأن تمثيلهم اياها غير صحيح فليس أمامها من الدستور الا طريق واحد هو حل مجلس النواب والاتجاء الى الأمة من طريق الانتخاب لتبين رأيها الصحيح ولو أن أعضاء البرلمان المصرى الذى اقتحم الابواب فى يوم ٢١ يونيو سنة ١٩٣٠ ناقش هذه النظرية واعلن عدم الثقة بوزارة صديق باشا وبأن ركنًا من الركنين الواجبين لقيامها غير متوفر لها فلا يجوز لها ان تؤجل انعقاد البرلمان ويجب عليها ان تستقيل ، اذنى لما كان امامها الا ان ترفع الامر الى جلالة الملك فاما قبل استقالتها واما استصدرت مرسوماً بحل مجلس النواب حل عن أعضائه صفة النيابة وما يتبعها من حق الثقة وعدم الثقة بالوزارة وردة الى الأمة . لكن هذا التصرف الدستورى الصحيح كان يقتضى وزارة صديق باشا ان تحل مجلس النواب منذ ٢١ يونيو وأن تجري الانتخابات فى شهرين فى ظل الدستور وقانون الانتخاب القائم يومئذ ، وبرنامجهما الذى أثبتت الايام أنها كانت معتزلة منذ تأليفها تنفيذه ينطوى على إلغاء الدستور وقانون الانتخاب واصدار دستور وقانون انتخاب جديدين ينص الاول على أن الأمة مصدر السلطات بينما تقضى نصوصه على هذا المبدأ وتجعل السلطة التنفيذية هى مصدر السلطات بالفعل . لذلك كان للوزارة أن تقتبط بحادث ٢١ يونيو أن انتهى الى ما انتهى اليه

وفى اعتقادنا أن النواب لو اجتمعوا فى البرلمان يومئذ وقرروا عدم الثقة بالوزارة وأبلغوا هذا القرار على لسان رئيس مجلسهم أو مكتب المجلس الى الوزارة ورفعوه الى جلالة الملك وقرروا فى نفس الوقت ان يظلوا منعقدين انعقاداً دائماً داخل المجلس حتى يقطع فى الامر برأى سواء أصدر مرسوم بحل المجلس أم أخرج منه الاعضاء بقوة الجند اذن لتغير وجه المسألة من ذلك اليوم ولشهدت مصر فى هذه الفترة الى بحمل فى هذا الكتاب تاريخها غير ما شهدت حتى اليوم

استفادة الوزارة من حوادث يوليو سنة ١٩٣٠

بعد ذلك اجتمع مؤتمر دعا اليه رئيس الوفد المصرى مصطفى النحاس باشا في يوم الخميس ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٠ جمع النواب والشيوخ وأعضاء مجالس المديرية من المنتمين للوفد وقرروا عدم الثقة بالوزارة وعدم التعاون معها والدفاع عن الدستور بكل ما يملكون من قوة . وتنفيذاً لهذا القرار وفي سبيل دعوة الناس الى تعاضده انتقل مصطفى النحاس باشا الى الزقازيق في أول يوليو والى المنصورة في ٨ يوليو سنة ١٩٣٠ حيث بدأت الحوادث الدموية التى أشرنا فى الفصل السابق إليها . وقد قررت المحكمة منع عقد اجتماع المنصورة محافظة على النظام العام اعتداءً على أن سفر النحاس باشا الى الزقازيق نشأ عنه اصطدام دموى بين الأهالى والبوليس في بلبيس . وترتب على هذا المنع أن كان الاصطدام فى المنصورة أشد وأقوى وأن كانت الحوادث التى وقعت بسببه أخطر وأجسم ، ومن هذا وجدت وزارة صدق باشا مبرراً لوجودها هو المحافظة على النظام ضد الخارجين عليه باسم الدفاع عن الدستور ، مع أن الدستور على ما كان يصرح به رئيس الوزارة يومئذ لم يتسبب أحد بسوء ولم يعتمد عليه معتد . فلما وقعت بالاسكندرية فى ١٥ يوليو حوادث أشد من حوادث المنصورة خطورة جعل رئيس الوزارة يرسل التصريح تلو التصريح بأنه يحافظ على النظام بكل ما لديه من قوة وأنه لن يسمح بالاعتداء به ولا بتكدير صفوفه . وفى هذه السبيل استعان بقوات البوليس وبلوك الخفر والجيش وجعل مصر من أقصاها الى أقصاها معسكراً باسم المحافظة على الامن والنظام على العموم ، والمحافظة على أرواح الاجانب وأمورهم على الخصوص . وكذلك أصبح بعد أن كان متهماً بالاعتداء على الدستور واقفاً في موقف المدافع عن امن البلاد وسلامتها فى الداخل ، وهى مهمة تعادل فى نظر الناس وفى نظر انكسار والاجانب المقيمين بمصر ، الدستور فى قداسته وجلال خطره . ومن ثم كان من حق صدق باشا أن يعلن أنه يرى نفسه فى حل من الالتجاء الى كل الوسائل لاداء هذه المهمة الجليلة والمحافظة على القانون ضد كل خارج على القانون

والواقع أن الانظار فى مصر وفى انكسار وفى اوربا كلها شغلت بهذه الحوادث التى سالت فيها الدماء وأطلق فيها الرصاص عن الدستور والاعتداء عليه ؛ وتعلقت بما يحيرى فى مصر من أسباب القلق وما يمكن أن ينشأ عنها . وزاد السخط اهتماماً بالأمم حين وقعت حوادث الاسكندرية اذ كانت هذه المدينة دائماً مسرحاً للشغب ومفتاحاً

لثورات والقتال التي شهدتها مصر في تاريخها . ولذلك وجهت الحكومة الانكليزية
تبليغ ١٦ يوليو الى كل من رئيس الوزارة ورئيس الوفد وبموجبه اعتبرتهم مسؤولين
عن ارواح الاجانب وعن مصالحهم . ولذلك بقيت الاسكندرية معسكرا اسابيع
متوالية . وأهتم الناس جميعا بيوم ٢١ يوليو وهو اليوم الذي ينتهى فيه شهر
تأجيل البرلمان بالرغم من أن مرسوم قبض الدورة البرلمانية كان قد صدر في ١٢ يوليو .
وزادهم اهتماما أن أعضاء البرلمان اعلنوا أنهم سيجتمعون بداره أيا كانت النتائج
وأن الحكومة أخرجت بوليس البرلمان منه بالقوة واحتلته احتلالا عسكريا حاله
قلعة حصنة تمام التحصين واذاغت على السن المتصلين بها أن أية محاولة لاقتحام داره
ستقابها باطلاق الرصاص على الذين يحاولونها .

ولقد دب الوجل الى قلوب كثيرين مما عساه يقع ذلك اليوم واقلل اكثر التجار
حوانيتهم خيفة الاعتداء عليها واعتكف الكثيرون في بيوتهم . وما لا ريب عندها
فيه أن أعضاء البرلمان لو تغدوا ما غلبوا وذهبوا الى دار البرلمان وطلبوا الى القوة
اخلاءها محتلين النتائج كائنة ما كانت لكان لما أصاب الناس من روع وفزع موضع ،
ولاريب كذلك في أن هذه القوة ما كانت تستطيع اطلاق النار عليهم مذهبوا
عزلا من السلاح وتصرفوا في حدود النظام والقانون . وأكثر ما كان في مقدورها
أن تصنع بهم اما أن تتركهم في الطريق من غير أن تسمح لهم بالدخول وتظل هي
مراطة داخل الدار ؛ واما أن تقبض عليهم وتذهب بهم الى حيث يقضى القانون
بالذهاب بهم . واكبر الظن أنها ما كانت لتفعل هذا مخافة ما يحدثه من أثر وانها كانت
تتركهم في الطريق . وفي هذه الحال كان أمام النواب أن ينصرفوا من حيث
اتوا أو ان يظلوا في أماكنهم أمام دار النيابة يوما أو اياما لا يرحلون حتى يدخلوا
الدار أو يقبض عليهم . وفي كلا الحالين كان الجو المشبع بالاحتمالات يسفر اغلب الأمر
عن غير ما أسفر عنه من عدم ذهاب النواب الى دار البرلمان يوم ٢١ يوليو .
وليس هنا موضع تقدير هذه الاحتمالات وما اذا كانت ظروف مصر الخاصة تجعلها
لمصلحة مصر أو ضدها .

واننا اذ نؤكد ان القوة التي رابطت في البرلمان ما كانت تستطيع اطلاق الرصاص
لو أن النواب ذهبوا عزلا من السلاح وتصرفوا في حدود النظام والقانون انما نؤكد
عن علم ومعرفة . فقد صرح اسماعيل صدقي باشا رئيس الوزارة على أثر حوادث
المنصورة واذاغت بعض الصحف ان اصابة أحد أعضاء الوفد الذين كانوا في العربة

التي يستلمها النحاس باشا كان مقصودا منها قتل رئيس الوفد أن هذا كلام غير معقول وأن شيئاً من ذلك لم يحدث ولا يمكن أن يدور بخاطر أحد الوزراء. ومن غير المعقول كذلك في نظر الجندي ههما كانت الأوامر التي تصدر إليه أن يضرب بالمدافع والبنادق من يستطيع أن يقبض عليهم يبيده دون أن يلقى منهم أية مقاومة وأن يعتاقهم في هذا البرلمان الذي أعلنوا أنهم لا بد داخلوه ولو عنوة واقترعوا ولم ينعم امتناع أعضاء البرلمان من الذهاب إلى داره من قيام بعض العاطلين والصبيبة بأعمال التخريب في أكثر من حي من أحياء القاهرة مما قعه البوليس والجيش. على أن حوادث القاهرة هذه كانت آخر الحوادث من نوعها حتى طوعت للوزارة أن تعتقد أنها انتصرت على البرلمان الذي لا يتق بها وإنما جعلت لوجودها أساساً أن لم يكن مستنداً إلى الدستور فهو مستند إلى منفعة عامة هي المحافظة على الأمن والنظام. وأن أحداً لا يستطيع بعد ذلك نازعتها ما دامت لا تمتد على الدستور

وأرسل النواب بعد ذلك عريضة كي يجتمع المجلس اجتماعاً غير عادي في يوم ٢٥ يوليو قيل لهم أن هذا يناق مرسوم فض الدورة البرلمانية. ثم قدموا بعد ذلك عريضة أخرى لم تلق الحكومة إليها بالاً لأنها رأت فيها بينها وبين نفسها انتصرت عليهم انتصاراً حاسماً. وسواء بعد ذلك أكانت تصرفاً بالزائهم دستورية أم غير دستورية، قانونية أم غير قانونية، فإن لانتصر الحق في أن يفرض تفسيره للدستور والقانون على من انتصر عليه ثم هو يلقى من الناس لهذا التفسير سبيحاً.

افتتحت الوزارة على الدستور في أمر الصحافة

البرلمان سلطة يعترف بها الدستور وله من أجل ذلك أثره في توجيه الرأي العام. لكن الصحافة قوة أكبر من البرلمان في توجيهها للرأي العام وفي استمداها عند الضرورة الوحي منه. ولذلك قرر صدق باشا أن يجعلها هي الأخرى موضع عنايته وأن يضيق من حريتها تضيقاً يجعلها تسير في الحدود التي يرسمها هو لها سواء في معارضته أو في تأييده. لكن الدستور القائم يوم تأليفه وزارته والذي ظل قائماً إلى حين صدور دستور حكومته، والأمر الملكي الذي يستند إليه نظام الحكم الحاضر، يجعل انذار الصحف أو تعطيلها بالطريق الإداري غير جائز. فإذا تراد يصنع؟ اعتمد على الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ من الدستور وهي التي تجعل التعطيل ممكناً إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعي فمطل في يوم واحد،

يوم وقوع حوادث الاسكندرية ، صحف البلاغ وكوكب الشرق وقال في قرار تعطيلها مانعه :

« ان سلسلة الحوادث التي جرت أخيراً والتي كانت حوادث الاسكندرية آخر حلقاتها ترتبت على دعوة الغوغاء الى الخروج على النظام والقيام في وجه المكلفين بالمحافظة عليه

» وقد كان من مقويات هذه الدخرة ما كفلته لها بعض الصحف من نشر أخبارها وتحريض سيرة الذين اشتركوا في الاعتداء على الانفس والاموال والاشادة بذكرهم « ولا شك في ان تحكيم الغوغاء في الشؤون العامة مما يهز أركان النظام الاجتماعي ويصدع بنيانه ويعرض البلاد للفوضى وينذر بشر النتائج

» وبما أن الدستور قد خول الحكومة لوقاية النظام الاجتماعي أن تتدخل بما يقيد هابه في شأن حرية الصحافة

» وبما أن ما نشرته جرائد البلاغ وكوكب الشرق واليوم من شأنه أن يعرض النظام الاجتماعي في مصر للخطر الشديد بما يحرك من نفوس الغوغاء ويشير من شهواتهم ويشجعهم ثم وكل من له سلطان عليهم على المضى في هذا السبيل .

» فقد قرر مجلس الوزراء تطبيقاً لحكم المادة ١٥ من الدستور تعطيل جرائد البلاغ وكوكب الشرق واليوم تعطيلاً نهائياً وتخويل وزير الداخلية سلطة تعطيل كل جريدة أخرى تستر باسمها الجرائد المذكورة بولسكي في ١٥ يولييه سنة ١٩٣٠ »

ومهما يكن ما نشرته الصحف المذكورة في قرار مجلس الوزراء عن حوادث القلق التي وقعت فبداهي أن الاستناد الى النظام الاجتماعي ووقيته استناد فاسد لا يسيغه عقل رجل قانون أيا كان . فوزارة يحيى باشا ابراهيم التي صدر دستور سنة ١٩٢٣ في عهد هاواشي أضافت هذه الفقرة الى مادة حرية الصحافة من مشروع لجنة الدستور قد وضعت مذكرة حددت فيها على مبدل الحصر مة تصداليه بعبارة النظام الاجتماعي وذكر أن المتصور وقيته من الدعاية البلشفية . ولم تكن احدي هذه الصحف التي عطلها صدقي باشا تدعو الى البلشفية بحال . ولذلك اعترضت جريدة السياسة ، وكانت تؤيد الوزارة يؤمئذ في محافظتها على النظام ، على هذا التصرف بتعطيل الصحف اعتراضاً شديداً جعلت أساسه أن الوزارة تجاوزت حدود حقها الدستوري تجاوزاً واضحاً . وفي هذا المعنى كتبت مقالين أحدهما بتاريخ ١٧ يوليو . وعنوانه (تعطيل الصحف

الوفدية تعسف في تفسير الدستور) والآخر بتاريخ ٩ أغسطس وعنوانه (حرية الصحافة مرة أخرى — حول تعطيل الصحف بالطرق الادارية) حملت فيهما على تصرف الوزارة .

بهذا التقييد من حرية الاجتماع وحرية الصحافة باسم المحافظة على الامن والنظام بقيت الوزارة في جوبه شيء من علام القلق ولكنه باذى السكينة ثلاثة أشهر كاملة ؛ من ٢١ يوليو الى ٢١ أكتوبر . وفي هذه الفترة كانت الحكومة جائدة تمام الجدة في تنفيذ السياسة التي رسمتها لنفسها من يوم تشكيلها : سياسة الغاء الدستور وقانون الانتخاب . ومع أنها وعدت حزب الاحرار ان الدستورين الذي كان يؤيدها في سياسة حفظ النظام ان لا تمس الدستور وأن لا تعدل في قانون الانتخاب الا بعد التوافق مع فانها أطاحت عملها بسيلج منيع من الكتمان حتى كان صدقي باشا اذا سئل عما اعترض عمله أكد بلمهجة الصادق أنه لم يتخذ بعد في الامر رأياً أو قراراً . وكان مما أجاب به أحد الوزراء — (توفيق باشا دوس) — رئيس تحرير السياسة حين سأله في أوائل شهر أكتوبر عما حدث : « استعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان » . فلما بدأت نذر تعديل الدستور تظهر وتناولتها صحف مصر وانكثرا بالحديث حاول الاحرار الدستوريون جهدهم أن يصرفوا الوزارة عما أقدمت عليه . لكن صدقي باشا اعتقد أنه كسب من تأييد الانكاز ومن تأييد الجاليات الاجنبية ومن تأييد بعض طلاب المنافع الذين أعدم ليكونوا له حزباً ؛ ما يغنيه عن تعضيد الاحرار الدستوريين . وعلى ذلك ألغى الدستور واستصدر دستور ١٢٢ كتوبر وقانون الانتخاب الذي وضع معه ، واستصدر كذلك نظام انتقال الى أن يفقد البرلمان على مقتضى دستوره .

الدستور الجديد وساطة الامة وحرية الصحافة

وفي هذا الدستور أطاحت الوزارة بكل الاثار المترتبة على مبدأ أن الامة مصدر السلطات وان استبقت نص هذا المبدأ كما كان في الدستور الذي ألغته . فجلس النواب بمقتضاه لا يملك أن يقترح على الثقة بالوزارة أثناء نظر الميزانية ولا عقب استجواب يقدم من احد اعضائه . بل يجب لطرح مسألة الثقة ان يقدم طلب بها موقع عليه من ثلاثين عضواً يحدد فيه بالدقة الموضوع الذي يراد طرح الثقة على اساسه وأن يحدد بعد ذلك بمائة أيام على الاقل موعد مناقشة المجلس والوزارة في هذا الطلب وأن ينتهي يوم المناقشة دون اقتراح بالثقة بل يكون الاقتراح بعد

يومين من المناقشة . ولكي تستقبل الوزارة يجب أن يكون عدد المصوتين ضدها نصف أعضاء المجلس زائداً واحداً ، أى ستاً وسبعين عضواً على الأقل ، وإن كان عدد الحاضرين مائة أو ثمانين أو ستة وسبعين فقط . هذا ثم إن انعقاد المجلس العادى لا يجوز أن يزيد على خمسة أشهر (من السبت الثالث من ديسمبر الى السبت الثالث من مايو) . وللوزارة أن تؤجل هذا المجلس شهراً وأن تحله وتجري انتخابات في أربعة أشهر بما يمكنها من البقاء دورة كاملة من غير انعقاد البرلمان ؛ ولكي تطمئن الى أنها اذا أجرت الانتخابات فلن يزعجها طلب انعقاد غير عادى بعدها فقد فرضت لهذا الانعقاد شروطاً تجعله مستحيلاً كما جعلت شروط عدم الثقة بالوزارة اعلانها مستحيلاً أو في حكم المستحيل . ذلك بأن البرلمان لكي ينعقد في اجتماع غير عادى يجب أن يقدم بذلك طلب من أغلبية مطلقة من مجلس النواب ومن أغلبية مطلقة من مجلس الشيوخ وأن يكون ثمة ظرف يدعو الى ضرورة الاستعجال ، ومجلس الشيوخ وثلاثة أخماسه معينون يتعذر ان يوافق على الاجتماع الغير العادى اذا كانت الحكومة لا تريده ؛ فاذا صادف ان توفرت أغلبية مطلقة في طلب الانعقاد الغير العادى كان للحكومة ان ترفض لانه ليست هناك ضرورة استعجال كما ان لها ان ترفع في مسألة الثقة بالوزارة لو توفرت طلب الثلاثين ، اشكالا بأن المناقشة تجاوزت الموضوع الذى تقدم الطلب من اجله . وفي الاثناء التى يكون البرلمان فيها غير منعقد أو يكون مجلس النواب منجلاً تتولى الحكومة السلطة التشريعية والتصرف في الميزانية كما رأت ضرورة تقضى بهذا . فأما البرلمان فليس له حق اقتراح القوانين المالية مما تملكه الحكومة وحدها في غيبته . فاذا جاء البرلمان ولم يوافق على عمل قامت به كانت عدم موافقته منصبة على المستقبل وحده غير منصرفة الى الماضى بحال .

هذا وغيره من اهدار سلطة الامة مما جاء به دستور صدقى باشا لم يكن مما يستطيع مصرى يحترم مصر قبوله أياً كان مبلغ اعتداله وأياً كان حرصه على صداقة وزارة صدقى باشا . وتلك لم يشذ عن انكار هذا الدستور سوى جماعة من الموظفين ، وكثيرون من الموظفين يشعرون بأن الحياة النيابية رقابة مستمرة لاعمالهم فهم لذلك ينتيطون لكل تقيد اياها ، وسوى جماعة من أصحاب المنافع أو الشهوات تعبهم شهرتهم ومنافعهم عن أن يقدروا لما يصيبهم ويصيب أبناءهم اذا استتب نظام يضيع سلطة الامة ويجعل للسلطة التنفيذية أن تفعل بالناس ما تشاء دون حسيب عليها ولا رقيب

لم يكن صدق باشا ليجهل ما سيقابل به هذا الدستور في اوساط الامة كلها من انكار، ولم يكن يجهل كذلك دقة الموقف الذي سيواجهه بعد اعلان هذا الدستور والنظام المؤقت الذي يصل بين الدستور القديم وبينه، وهو كان يعلم ان فورات من القلق والاضطراب ستقوم . لكنه لم يكن ليأبه لها أو ليحفل كثيراً بها ، فهو يعلم ان القوة المادية التي وضعها تحت تصرف القانون الذي تقوم حكومته على اساسه كفيلة بقمع كل اضطراب وكل قلق . لكن هناك الى جانب القوة المادية قوة اخرى معنوية يجب اخضاعها للقوة المادية ؛ ويجب ان يكرن هذا الاخضاع باسم القانون، بل باسم الدستور والنظام المؤقت الذي يمهده .

هذه القوة الاخرى هي الصحافة . فهي كما قدمنا موجهة للرأى العام ومستودع وحيه . والرأى العام قوة محسوسة ليس كمثلها قوة ما صدرت عن ايمان وعقيدة . وهي كذلك بنوع خاص ما اعتقدت نفسها تدافع عن قضية حق وعدل وتدفع اعتداء وقع عليهما . ومنذ ألغى صدق باشا الدستور وأصدر نظامه الذي أشرنا الى طرف منه فقد أصبح معتدياً بعد أن كان يلبس ثوب المعتدى عليه . ذلك بأن الاضطرابات التي وقعت في بليس والمنصورة والاسكندرية وبورسعيد والقاهرة انما وقعت لان صدق باشا كان يتهم بأنه يريد إلغاء الدستور وكان هو يدفع هذه التهمة عن نفسه ويعلن أن خصومه السياسيين انما يثيرون هذا الاضطراب لغير شيء الا أنهم يريدون العود الى مناصب الحكم التي تركوها . وهذا هو قد صدق اتهام الناس له والنفي الدستور واستصدر نظاما يجعل سلطة الأمة وهما وخيالاً . وهذه الصحافة قدرة على أن تقنع الرأى العام بما يضيع دستور صدق باشا على الأمة من حقوق اقناعاً يصل من قلبه الى مكان الايمان . وليس بمستطاع دائماً التدرج بوقاية النظام الاجتماعى لتعطيل الصحف . فيجب أن يوضع في دستور الحكومة نص لكبح الصحافة مع ستر ما يصيبها من ذلك بستر من العدالة . ولكنه يجب قبل ذلك وأثناء فترة الانتقال أن يوضع نص في يد السلطة التنفيذية نفسها يحمى قوة البطش من قوة الحق وسلطان الاستبداد من قوة الحرية . ووضع هذا النص في المادة الرابعة من الأمر الملكى الذى رتب النظام المؤقت مقرر أنه الى حين انعقاد البرلمان «يجوز مع ذلك محافظة على النظام العام أو الدين أو الآداب تعطيل أية جريدة أو نشرة دورية أو الغاؤها بقرار من وزير الداخلية بعد ائذارين وقرار من مجلس الوزراء بلا ائذار»

بهذا النص اقامت الوزارة ووزير الداخلية في مقدمتها شجراً على الاعلام يهددها ويخيفها

وزير الحق في صدور الكاتين فتكشف رعبا وخشية وتظل بذلك محجوبة عن
الرأى العام لا توجهه التوجيه الذى تقضى به مصلحة البلاد واستقلالها وسيادتها.
والأفلام كانت من قبل ذلك فى فزع منذ ١٥ يوليو سنة ١٩٣٠ حين عطل مجلس
الوزراء صف البلاغ وكوكب الشرق واليوم بقرار واحد وخلافا للدستور الذى كان
قائما يومئذ . فاذا كانت الوزارة قد وضعت فى دستورها مادة لتعطيل الصحف من
طريق القضاء فى جلسة سرية ، وكانت قد وضعت فى امر الاتقال هذه المادة الرابعة ؛
فليس ذلك بطبيعة الحال لأنها تريد بحرية الصحافة خيرا ولا لأنها ترغب رغبة
مصادقة فى أن تقوم هذه الصحف بانارة الرأى العام من غير أى اعتبار ما سواه .
القانون يجرى القلم فى حدوده ملقيا للحرية والحق وحدما زمامه . ولعل صدق
باشا حين شرع هذه المادة كان يقدر أنه من طريقها وبواسطة تعطيل الصحف يستطيع
أن يكره الكتاب محافظة على رزقهم أن يسيروا حتى ولو عارضوه فى الحدود التى
يريد هو لهم لا فى الطريق التى يوجههم إليها إيمانهم . فصدق باشا رجل يؤمن
بالمادة وسلطانها إيمان المتدين بالله وعظمته . وهو يؤمن بأن كل شيء فى الحياة
يمكن أن يشتري ما دمت قادرا على دفع ثمنه . وسيرى القارىء مصداق إيمانه بهذه
العقيدة . وسترى أن المال والبذل منه تقوم ومنه عن آخرين بعض سياسته العامة
فيما يلي من فصول هذا الكتاب . وقد تجلى هذا الايمان فى موقفه من الصحف
بصورة واضحة . فهذه الجريدة التى تكتب بلمحة لا يستريح لها يجب ان تنذرتنذر
فتمطل . وهذه الجريدة التى تكتب فى حدود القانون ما يزعجه يجب ان تعطل
دفعه واحدة بقرار من مجلس الوزراء . فاذا توسط له احد مشايخه وتعبد له بأن
تعتدل الجريدة التى عطلت وتكتب فى حدود ما يفجبه بل ما يخدمه امام الانكيز
والاجانب اذ يعلمون انه يطبق المعارضة بل يحتملها جميع لهيئة هذه
الجريدة من محيرين وكتاب رجال أن يرتزقوا وان يأكلوا عيشا بأن
يصدروا جريدة باسم غير الاسم المعطل تكون رخصتها احدى الرخص
التي لم تكن من قبل تصدر . وهو يتساهل فى هذا لأنه يعلم ان مثل هذه الجريدة تكون
باب رزق اكثر مما تكون رسول فكرة او قاعمة بممارسة على بحر ما يفهم الناس
المعارضة الصحيحة . اما ان لم يجد هؤلاء الصحفيون هذه الوسيلة لدى باب صدق
باشا او ابوا ان ينزلوا على ارادته فليتنفذ بالمحررين والمخبرين وكتاب الادارة وصفافى
الحروف وعمال السبك والطابعين فى الطرقات يلتمسون السكفاف حتى ينهوا

الى الاذعان فتعاد لهم جريدة ترزقهم رزقا يتفق وما تعانیه البلاد في هذه الظروف التي نتحدث عنها من أزمة طاحنة تعهدتها وزارة صدقي باشا تعهدا وصفنا طرفا منه في فصل مقبل .

واما سلكت الوزارة هذا المسلك مع الصحافة لانها تعلم أن الصحافة الحرة هي وحدها القوة التي تستطيع أن تززع ركن الظلم مع بقائها في حدود القانون لا تملك حكومة أن تمسها من طريق الدالة بسوء. والصحافة الحرة وحدها هي التي تستطيع أن تأتي على ظلمات البغي ضياء يكشف سترها . فتمكن حرية الصحافة اذن رهن يد وزير الداخلية ومجلس الوزراء وليكن للسلطة التنفيذية على الصحافة سلطانا أشد بطشا من سلطان القانون. فاذا أمعنت جريدة كجريدة السياسة في بيان ما يصيب الامة اذا انتهى الامر الى فرض دستور صدقي باشا عليها وكانت مع ذلك تكتب في حدود النظام العام وبما لا يمس الدين ولا الآداب فلتنذر ثم لتنذر ثم لتعطل ، ولتعطل بعدها جريدة « الاحرار الدستوريون » بحجة قلم من مجلس الوزراء . ولتصادر « السياسة الاسبوعية » ثم لتعطل بعد تعطيل « الاحرار الدستوريون » بخمسة أيام . ولتكن هذه الاجراءات كلها اجراءات بطش وقمع لا يؤيدها قانون ولا تؤيدها المادة الرابعة من أمر ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٣٠ ولا سند لها الا من دوى الوزارة من فرعها لكل نور يلقي به على أعمالها ويضيء أمام الناس حقيقة نواياها وأسباب تصرفاتها .

والبرهان القاطع على ان التضيق على الحرية لا المحافظة على النظام أو الدين أو الآداب هي غاية وزارة صدقي باشا هو أن الصحف التي تنطق بوحيا والصحفيين الذين يشيدون بحمدها ثم أقدر الصحفيين المصريين أقلاما وهم الذين يتناولون الكرامات والاعراض بما يندى له جبين الادب وبما قد يترتب عليه انتقام من يوجه الطعن اليهم لكراماتهم ولا عراضهم مما يخشى معه على الامن والنظام ، ومع ذلك تحتضن الوزارة هذه الصحف وترمقها بعين رعايتها وتترك كتبها يغدون ويروحون في الوزارات يقضي لهم كل ما يبتغون . فليست المحافظة على النظام العام أو الدين أو الآداب هي المتصودة اذن بتعطيل الصحف واما المقصود ستر سيئات الذين يعطون الصحف مخافة أن تفضح للناس . وليس الامر الملكي ولا المدة الزايلة منه هي اللذان تنفذهما الوزارة عند انذار الصحف أو تعطيلها ؛ وانما هي تنفذ ما يرضى اهواءها وان خالف ذلك كل نظام وخرج على كل قانون .

ولم تكتف الوزارة بهذا العنت في تأويل الحق الذي شرعته لنفسها بأمر ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بإزاء الصحافة وفي تخطي حدود نص المادة الرابعة منه مخطيا لا يجيزه أى قانون، خصوصا وأن هذه المادة قد جاءت استثناء لما قررته المادتان ١٤ و ١٥ من الدستور اللتان كفلتا حرية الرأى والاعراب عنه بجميع الوسائل في حدود القانون وحرية الصحافة وعدم جواز نذارها أو تعطيلها بالطريق الإدارى؛ لم تكتف الوزارة بهذا العنت في تأويل نص المادة الرابعة مع أنه كنص استثنائى كان يجب أن يبقى محصورا تأويله في أضيق الحدود، بل تخطت هذا الى عبث بالقانون لا يقبله منطق القانون بحال :

فالمعروف أن قانون المطبوعات الذى صدر في سنة ١٨٨١ قد ألغى منذ ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ حين أصبح دستور سنة ١٩٢٣ نافذا . والذى بنص المادة ١٦٧ من ذلك الدستور التى تقضى بإلغاء كل القوانين التى تكون مخالفة له . ولم يبق نص للصحافة لم يبلغ من قانون المطبوعات المذكور إلا النص الخاص بالترخيص بالصحف . وقد تناقش البرلمان في هذه المسألة وقرر هذا المبدأ . فليس يمكن إعادة هذا القانون للحياة حتى من الطريق التشريعى العادى سواء في البرلمان أو بعمل السلطة التنفيذية في ظرف الانتقال لأن أمر ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ حدد السلطة الاستثنائية التى خولت للوزارة في معاملة الصحف . وليس يمكن للبرلمان أن يسن تشريعا كقانون المطبوعات لأنه يخالف المادتين ١٤ و ١٥ من الدستور وهما من مواد الحريات العامة التى لا يجوز تنقيحها . اذن فهذا القانون قد قضى عليه قضاء أخيرا وأى استناد اليه في اجراء من الاجراءات استناد الى معدوم وتلك لا يمكن أن يكون له أثر . مع هذا فقد طوع صدقيا باشا لنفسه أن يعتبر هذا القانون الغير الموجود قائما نافذا وأن يجعله أساسا لمعاملة الصحف معاملة استثنائية شاذة يضيفها الى خروجه على نص المادة الرابعة من أمر ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ . ففي شهر ديسمبر سنة ١٩٣٠ أبلغ قلم المطبوعات الصحف نص المادة الرابعة عشرة من قانون المطبوعات التى تفرض على جميع الصحف أن تنشر جميع بلاغات الحكومة الرسمية في الصفحة الاولى منها ، وتطبق هذه المادة جعل قلم المطبوعات يكتب مقالات في مدح الوزارة والطعن على خصوصها ، منها مقال تفسيرى لحثيات حكم أصدرته محكمة جنات المنصورة في قضية المظاهرات التى وقعت بها في ٨ يوليو والى سبقت الاشارة اليها . وهذا تعسف عجيب معناه أن يجعل القانون حقا لقلم المطبوعات أن يتولى دو تحرير

الصحف بما يسميه بلاغات رسمية ، وأن يلزم المسؤولين عن سياستها بأن ينشروا ما يرونه غير صحيح أو غير مستحق للنشر . وأعجب من هذا أن رتب وزير الداخلية اسماعيل صدق باشا على عدم الاذعان لهذا الأمر الذي لا يسوغه قانون ، انذار الصحف وتعطيلها . فقد جاء في قرار تعطيل « الاحرار الدستوريون » أن من بين أسباب التعطيل أن هذه الجريدة كانت تعلق على البلاغات الرسمية بما يشكك فيها . ومعنى هذا أن الوزارة ترى أن تعتبر بلاغاتها الرسمية كتابا مقدسا يؤمن الناس بكل كلمة فيه وأن لم تعبر هذه البلاغات عن الحقيقة بحال . هذا ثم ان وزير الداخلية صدق باشا وجه في ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ انذارا لجريدة المساء لأنها لم تنشر بلاغا رسميا عن تقرير لمدير البحيرة بشأن الانتخابات البلدية فيها وقدم الانذار بهذه العبارة : « بعد الاطلاع على المادة ١٤ من قانون المطبوعات الصادر في سنة ١٨٨١ » ومن غير أن يشير الى المادة الرابعة من الأمر الملكي الذي سبقت الإشارة اليه . واذن فوزير الداخلية ينذر من غير أن تقتضى بذلك ضرورة المحافظة على النظام أو الاداب والدين وينذر لا لأن الجريدة نشرت خبراً أو مقالا معيناً ولكن لأنها لم تنشر بلاغا رسميا . ومن أنذر لهذا السبب كان له ان يعطل لهذا السبب . هذا مع ان جريدة المساء قد ذكرت صراحة انها لم تستلم البلاغ الرسمي المنوه عنه في الانذار ، أن صحفا أخرى لم تنشره ومع ذلك لم تنذر لتغير شيء إلا أنها في صف الوزارة .

ولئن كانت عدم المساواة في معاملة الصحف أقطع دليل على سوء تصرف الوزارة وتنكبتها جادة الحق والعدل فإن الذي لا ريب فيه أن استنادها الى قانون المطبوعات استناد الى قانون غير موجود لأنه ألغى منذ نفاذ الدستور في سنة ١٩٢٤ ولأن الأمر الملكي الاستثنائي الذي صدر في اكتوبر سنة ١٩٣٠ حدد السلطة الاستثنائية التي تملكها الوزارة أو يملكها وزير الداخلية بإزاء الصحف .

القضاء على حرية الاجتماع

بعد ضرب حرية الصحافة بهذه الوسائل الاستبدادية خيل الى وزارة صدق باشا أنها انتصرت على الصحف كما انتصرت من قبل ذلك على البرلمان . ولما كان واجبا أن تهزم الحرية في كل الميادين هزيمة تحسب أنها توطد لها النظام الذي اعتزمت اصداره منذ تكوينها وأصدرته في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ فقد جعلت حرية الاجتماعات بعض ما يجب أن يخضع لسلطانها ، فنعت أثناء الصيف كل الاجتماعات التي

دعا الوفد لعقدها باسم المحافظة على الأمن والنظام. ولما أصدرت دستورها اختلف حزب الاحرار الدستوريين معها في شأنه وقام مناديا بضرورة عود الدستور الذي ارتضته الأمة منذ سنة ١٩٢٣، وأعلن الوفد المصري ان الدستور الذي صدر وقانون الانتخاب الذي صدر معه باطلان لأنهما صدوا على غير الطريقة المعينة بالدستور، وبعد يومين من ذلك أضرب عدد غير قليل من المدارس وحدثت بعض ملاحم بين الطلبة والبوليس اطلق الرصاص خلالها. وأظهرت الأمة كلها عدم ارتياحها وبدأت نزعة الى اظهار عدم الارتياح بوسائل فيها بعض العنف والفتنة. وقد خيل الى صدق باشا أن وقع هذه الحركات يسمح له بالاستمرار في تبرير وجوده وقيامه باجراء الانتخابات على أساس دستوره كعادته السكينة ويستتب الأمن. على أن حزب الاحرار الدستوريين والوفد المصري أعلنوا في يوم ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ أنهما يقاطعان الانتخابات ويدعوان الأمة لمقاطعتها. وفي هذا اليوم نفسه أذاع حضرة صاحب الدولة محمد محمود بأشارته رئيس حزب الاحرار الدستوريين نداء الى الأمة يدعوها فيه الى الهدوء وضبط النفس وأن تترك زعمائها تدبر الوسائل التي تعيد لها دستورها كادلا غير منقوص. وكان الغرض من هذا النداء مزدوجا، فهو أولا يصارح بمصر وانكسار بأن الزعماء السياسيين في مصر احتملوا الموقف وتبعاته جميعا مستعدين في سبيل رد حقوق البلاد اليها لبذل كل تضحية. وهو ثانيا يترفع من يد صدق باشا السلاح الذي يتذرع به، سلاح المحافظة على الأمن والنظام. فاذا هو تابع بعد ذلك سياسته التي جرى عليها في الصيف من تضيق على الحريات وحجر على حرية الرأي وحرية اذاعته لم يقف اعتداؤه عند ما حدث من الغائه دستور الأمة بل تعدى ذلك الى الاءداء على حريات العامة اعتداء لا مبرر له مادام الأمن محمضا والنظام مستتباً.

وقد رأينا كيف وجد صدق باشا نفسه يزاء هذه الحالة ولا يستطيع أن يواجه الرأي العام فضيق أشد الضيق حرية الصحافة شر قضاء، ثم لم يكن هذا فاستمر في سياسته بأن منع الاجتماعات مهما تكن سلمية ومهما تقتصر غايتها على ابداء الرأي. فنع اجتماعا أراد الوفد عقده في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ احتفالا بعيد الجهاد القرمي مع أن تحية هذا العيد مما درجت عليه مصر منذ سنة ١٩٢١ وما أم تمنعه أية سلطة أيا كان النظام الذي تقوم عليه. ففي سنتي ١٩٢١ و ١٩٢٢ عقدت اجتماعات هذا العيد والاحكام العرفية البريطانية مبسطة على البلاد، وفي سنة ١٩٢٣ عقدت اجتماعات

هذا العيد والدستور لما ينفذ . ثم ظلت الاجتماعات تعقد في عهد الوزارات المختلفة لم تتم واحدة منها بمنعها حتى كانت وزارة صدق باشا هي صاحبة بدعة المنع بالقوة منعاً لجأت فيه الى هدم السرادقات التي أقيمت لتعقد الاجتماعات بواسطة البوليس وبلوك الخفر . وقد شعرت بمافي تصرفها هذا من شذوذ فاصدرت بلاغا رسميا تحاول به أن تبرر تصرفها جاء فيه مانصه :

« علمت الحكومة من أخبار الصحف احترام بعض الهيئات اقامة حفلة تليق فيها الخطب يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ بمصر
« وان الحكومة لتقدر ما لذكرى هذا اليوم من احترام وتود لو أنها استطاعت أن تشترك في أحيائها والاحتفال بها .

« غير أنها في الوقت الذي يقوم فيه رئيس حزب الوفد بالدعوة علنا الى الثورة وتحريض مختلف الطبقات على الاخلال بالامن والعبث بالنظام، وما كان لهذه الدعوة من أثر في بعض الطبقات التي تتأثر بمنهجها، وتلقاء ما جرى من اضراب الطلبة في بعض المدارس وما وقع من اعتداء على طرق المواصلات بشكل كاد يؤدي الى اختلال النظام وفقد الطمينة لولا يقظة المسؤولين عن المحافظة عليها .

« ترى الحكومة أن حفظ الامن والنظام أمر يقوم فوق كل اعتبار مهما كانت له من قيمة . وهي لا تريد أن تنفق ببعض المشتغلين بالسياسة موقف المؤاخذه والمسؤولية عن احداث حدث يخل بالنظام . لان واجبها الاول هو منع الحوادث وتوقي وقوعها .

« لذلك فهي ترى نفسها مضطرة صونا للامن واقراراً للنظام أن تمنع اجتماع يوم ١٣ نوفمبر سواء في مصر وفي أي جهة أخرى بكل ملبسها من الوسائل . »

تحريراً في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠

وقد علقت جريدة السياسة يومئذ على هذا البلاغ تعليقا تقتبس منه مايلي :
« لئذ جداً من الوزارة أن تقول أنها تقدر ما لذكرى هذا اليوم من احترام وأنها تود لو أنها استطاعت أن تشترك في أحيائها والاحتفال بها ، وان كل ما يدفعها الى منع هذا الاحتفال الذي دعا اليه الوفد هو الخوف على الامن أن يخل بالنظام أن يفسد ؛ فهل لها أن تسمع منا اقتراحاً لئذا أيضاً ؟؟

ذلك أن تتولى الوزارة بنفسها اقامة الاحتفال بذكرى هذا اليوم التاريخي، وهي حكرمة وعندها من الجند مشاة وركبان ومدفعية، وفي وسعها أن تستعير من

جيش الاحتلال طائرات ودبابات أيضا، ولديها من الاسلحة البيضاء والناحية شمول
وأصناف، فهي قادرة بهذه القوات الاصيلة والمستعارة — أو المصرية والانجليزية —
أن تكفل استتباب الامن واستقرار النظام؛ فاذا عليها لواقمت هي الاحتمال وفاء
للكرى التي تقدرها واجلالا لليوم الذى تمنى لو أتبع لها الاحتفاء به ؟؟
« لسنا نرى ما يمنع الوزارة من ان تطيء غلة شوقها الى احياء ذكرى هذا اليوم
فلتتوكل على الله ولتتشجع ولتحتف بهذه الذكرى التي تقدرها، وحسب الاحزاب
من احتفالها أن تدع خطباءها يتقون ما يريدون في تمجيد هذه الذكرى »
ولم ينف منع الاجتماعات عند ما يعقد منها لاغراض سياسية . بل منعت
الحكومة من قبل ذلك اجتماع المحامين في جمعية عمومية في دار نقابتهم يوم ٣١
اكتوبر سنة ١٩٣٠ . فلما ذهبوا مع ذلك اليها ذهب اليهم البوليس وأخذ بتلايهم
وأخرجهم عنوة وقسراً . فلما حاولوا الاجتماع بعد ذلك بمكتب وكيل نقابتهم
الاستاذ كامل صدقي قرر البوليس المنع بالقوة . وكان هذا المنع للمحامين دون
الاجتماع بدار نقابتهم هو الاول من نوعه لم تقم به وزارة غير وزارة صدقي باشا
كما كان منع الاحتفاء بعيد ١٣ نوفمبر بعد ذلك هو الاول من نوعه لم تقم به وزارة
غير وزارة صدقي باشا . فالمحامون هيئة مستترف بشخصيتها القانونية ودارهم مكان خاص
بهم فيها جتهم فيها وأخرجهم منها اعتداء صريح على حرمة الملك كما أن مهاجمة مكتب
محام اعتداء صريح مثله . وحرمة الملك مكفولة بالدستور والقانون . ولذلك كانت دار
النقابة في أشد أيام الاحكام العرفية البريطانية وفي أشد أيام سنة ١٩١٩ خاصة دائماً
بالمحامين من القاهرة ومن مختلف الاقاليم وكانت هيئة المحامين تصدر في الحالة السياسية
ما ترى اصداره من قرارات . مع هذا لم يحدث خلال الاثنتا عشرة سنة التي اقتضت
منذ سنة ١٩١٩ الى وقتنا الحاضر أن منع المحامون من الاجتماع في دارهم وفي محكمة
الاستئناف أحياناً . وفي عهد وزارة محمد محمود باشا التي يصفها صدقي باشا وزملاؤه
بأنها وزارة تعطيل الحريات عقد المحامون أكثر من جمعية عمومية في محكمة
الاستئناف لا في دار النقابة وكان خطباءهم يحملون على الوزارة أشد الحملات فلم
تعرض الوزارة لهم قط ولم يجرأ وزير على مناوأة هيئات الامة المختلفة بالغة ما بلغت
مكانتها من الاحترام والعلم كما فعل صدقي باشا

وكما أن منع اجتماع المحامين في أول نوفمبر سنة ١٩٣٠ بالقوة كان أول عمل من
مثله يعرفه تاريخ مصر فقد منعت الجمعية العمومية السنوية المنصوص عليها في

قانون النقابة من الانعقاد بقاعة محكمة الاستئناف الكبيرة جرياً على التقاليد التي سارت عليها منذ تأليفها في سنة ١٩١٣ وكان هذا المنع لأول مرة كذلك. ففي ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠ أرسل حضرة صاحب العزة حسين بك طلعت باشكاتب محكمة الاستئناف الأهلية الى تقيي المحامين خطاباً بمنع اجتماع الجمعية العمومية العادية التي كان مقرراً لها يوم ١٩ ديسمبر جاء فيه :

« ان الجمعية العمومية للمحامين ربما تعرضت للمناقشة في أمور تعد سياسية . وقد رأى سعادة رئيس المحكمة التحرير انزكم بأن المحكمة لا تقبل عارة شيء من غرضها لعقد الجمعية العمومية المذكورة لما ظهر له من أنه قد يحتمل اندفاع الجمعية للمناقشة في الامور السياسية داخل سراى المحكمة وهذا امر لا يمكن الموافقة عليه . ولذلك نخبى عزكم أن المحكمة ستكون مغلقة الأبواب يوم الجمعية المقبل ولا يدخلها الا اعمال المصالح القضائية الموجودة فيها » .

ولم يسمح لجمعية النقابة العمومية بعد ذلك بالانعقاد الا بعد أن استوثق سعادة رئيس محكمة الاستئناف من أن أعضاءها لا يتناقشون في أية مسألة تمس الحكومة . وهذا تصرف لم يسبق له في تاريخ النقابة نظير .

هذه أمثال من الطريقة التي جرت الوزارة الصديقة عليها في التضييق على الحريات العامة التي كفلت في دساتير العالم كله ، والتي كفلت حتى في الدستور الذي أصدرته هي . وقد اجتزأنا في هذا الفصل بما اتصل من هذه الحريات بالبرلمان وبالصحافة وبالاجتماعات العامة والخاصة . والخلاصة التي يخرج بها القارئ أن ما حدث في وزارة صدقي باشا بأزاء هذه الحريات لم يرتكب من قبل أبداً حتى في عهد السلطة العسكرية البريطانية . على أن ما أوردنا في هذا الفصل لم يتناول الامناواة الحرية في أشخاص الرجال السياسيين ونقابة المحامين . أما الاعتداء على الأفراد والتضييق من حرية الشعب كله في الأقاليم وفي المدن سواء واخضاع الأداة الحكومية للنظام العسكري الذي أخضعت له الأمة كلها فذلك ما تتناوله في الفصل الآتي :

الفصل الثالث

أساليب الحكم المتبعة

التجسس السيلسي — صدق باشا ومحمد محمود باشا — السكيد
 لخصوم الوزارة — التهم التي توجه اليهم — العمد واستقالاتهم ومحاکمتهم
 — ضريبة الخفراء كعقوبة — تأليف حزب الشعب — طريقة الحكم
 والأمن العام — بيع المواشي — القضاء وحالة القضاء الى المعاش :

رأيت في الفصل السابق أن الوزارة نصبت نفسها خصما صريحا للرأى العام بأن
 ضيقته بكل ما تستطيع صور الحريات العامة التي تكونه وتمتد في نفس الوقت
 الوحي منه وتوجهه وتوجه وایاه الى ما تقتضى به مصلحة البلاد . فقصت على البرلمان
 وقضت على حرية الصحافة وعلى حرية الاجتماع بوسائل لا يميز القانون وسيلة منها
 ولم يعرف تاريخ مصر الحديث كله نظيراً لها . وقد تذرعت بدء حياتها وقبل الغائها
 دستور مصر واصدارها دستورها بأنها إنما تلجأ الى هذه الوسائل لحماية الأمن
 والنظام . فلما أصدرت دستورها ودعا رئيس حزب الاحرار الدستوريين الأمة
 الى ضبط النفس حتى يتدبر زعمائها الموقف وحتى يكونوا في الصف الاول منها
 اذا اقتضى الأمر تضحية أو جهادا سقطت حجة الوزارة في تقييد هذه الحريات
 وأصبح الواجب الطبيعي أن تقوم هي بحمايتها . لكن ما ارتكبت في حق الدستور
 جعلها أضعف ما تكون بازاء الرأى العام فلجأت الى محاربة مكوناته ومضت في
 نشر جو الارهاب وجندت كل قوة الدولة للدفاع عن نفسها وعن بقائها في الحكم
 بدل ان تنصرف هذه القوى الى القيام بالاعمال المفروض عليها قانونا وعقلا أن
 تقوم بها . وكذلك اعتلت الأمن وسرت الى الاداة الحكومية كلها أسباب الفساد
 وأصبح الموظفون جميعا والقضاة من بينهم في فزع ووجل لأنهم لا يعرفون مصيرهم
 في الغد اذا هم لم يكونوا اداة مطيعة تنفذ أوامر الحكومة في الاغراض التي تقصد
 اليها ولو خالف ذلك القانون وجعلهم أمام أنفسهم وأمام الناس في مركز لا يحسدون عليه .

وفي سبيل نشر هذا الارهاب وسعت الوزارة نطاق التجسس الى مدى لعله لم يعرف في مصر أيام الحرب والاحكام العرفية البريطانية . ولم تقتصر الوزارة بهذا التجسس على المصلحة العامة كبت العيون على المجرمين أو كتتبّع الجنّة الذين يفرون من وجه القانون . بل كان أول قصدها منه أن تتف على الذين يناصرون خصومها دونها لكيدهم وانهمز انصارها الفرصة ليلفقوا التهم على خصومهم حرصا من هؤلاء الانصار على ما يبتغون من الوزارة من منافع لم يناصروها الا لئليها . ولشدة وجل الوزارة ادهفت أذنها لتسمع كل كلمة يقولها لها مخبروها ولو كانت غير معقولة وغير ممكنة التصديق . وشعر مخبروها وانصارها بذلك فاضوا في احاطتها بحجج من الترهات لتمن هي في الاغداق عليهم بما لديها من الوان الاعطيات . وكثير من هؤلاء الذين يجمعون الاخبار لها هم من رجال الامن وحفظته . ولما كان الامن في نظر الوزارة في المحل الثاني الى جانب طمأنيتها الى الحكم فقد انصرف هؤلاء المتجسسون عن الاعمال التي جعلها القانون واجب وتليفهم الى هذا التجسس والى التلقيق فيه بما يجز ورائه المغنم أموالا أو ترقية . فاذا وقعت حادثة من حوادث الاخلال بالامن وطلب الى هؤلاء المكلفين قانونا تتبعها نظروا اليها وكلهم عدم اهتمام لان وراءهم من قضاء مطالب الوزارة ما هو أجدر من الامن بالعناية والرعاية .

صدق باشا ومحمد محمود باشا

ولكي يدرك القارئ الى أي مدى بلغ امعان الحكومة في التجسس وفيما يدل عليه التجسس من اضطراب لضع تحت نظره مثلا ما يزال حتى اليوم غير معروف . فقد اتصل باللجنة التنفيذية لحزب الاحرار الدستوريين أن اسماعيل صدقي باشا بعث برسالة برقية الى أحد رجاله بلندن ذكر في ختامها انه اتصل به أن محمد محمود باشا الذي كان في طريقه الى لندن للاستشفاء قد جعل من برنامجه بالعاصمة الانكليزية السعي عند حكومتها بما لا تطمئن له الوزارة . وقد رأى القارئ في الفصل الاول من هذا الكتاب أن صدقي باشا والانكليز المحليين في مصر لم يكونوا مسترحين الى ميول الوزارة الانكليزية في لندن . فاذا صح ان كان لما توهمه صدقي باشا عن محمد محمود باشا نصيب من الصحة فقد يكون لذلك أثر ليس مما يدعو الحكومة الانكليزية لتأييده . وصدق باشا لا يفرع لشيء فرعه لعدم تأييد الانكليز له . واتصل في نفس الوقت باللجنة التنفيذية لحزب الاحرار الدستوريين أن رسول صدقي باشا

بلندن أحاط محمد محمود باشا بنطاق من التجسس . ولما كان الحزب يؤيد وزارة
 صدقي باشا في ذلك الوقت لم يطق صبرا على أن يأتي صدقي باشا هذه الفعلة بأزارئيسه .
 وافقت اللجنة التنفيذية يومئذ فأوفدت رئيس تحرير السياسة الى صدقي باشا فذكر
 له أن لدى الحزب مسألة يعتبرها غاية في الخطورة ويجب أن يتف على الحقيقة فيها
 وذكر له برقيته الى رسوله في لندن . فأكد صدقي باشا بجميع صور التأكيد أن
 الخبر غير صحيح وأنه لم يرسل برقية قط بشأن محمد محمود باشا وطلب الى رئيس
 تحرير السياسة أن يبرق الى رئيس الاحرار الدستوريين بأنه — صدقي باشا —
 ينفي هذا الخبر تقيما بآنا . وكتب الدكتور هيكل بك الى محمد محمود باشا بالبريد الجوي
 يروي له نفي صدقي باشا . لكن الدكتور هيكل بك ما لبث أن تأكد بعد ذلك من
 صحة الخبر من شخصين . رأيا البرقية عند رسول صدقي باشا بلندن وعرف أحدها
 نطاق التجسس الذي كان رئيس الاحرار الدستوريين يحاط به في العاصمة الانكليزية .
 هذا خبر نحسبه يثير دهشة القارئ ويدفعه الى أن يتساءل عن المدى الذي
 بلغه التجسس في هذا العهد . ونحن انما سقناه ليشعر القارئ بأن الجو المريب
 الذي أحاط ويحيط به بعض طريقة الحكم التي تجرى عليها وزارة صدقي باشا ، وأنه
 تجسس من نوع وضعي ، وأن صدقي باشا يراه ضرورة من ضرورات الحكم ، وأنه يجيب
 حين يسأل عنه فينفي تقيما غير صادق . فاذا رأى القارئ طائفة من الموظفين تجرى على هذه
 الطريقة في الحكم فليهم من العذر أنهم يكفون بذلك ويهددون بالرفق والعقوبة اذا
 هم لم ينفذوا ما يؤمرون بتنفيذه . واذا كان بعضهم يقف دون التخطي من التجسس
 الى التلقيق ويعرضون أنفسهم بذلك لالوان من الانتقام بالفصل والنقل فتلك شجاعة
 منهم قد يتعذر أن يطالب الكل بها في عصر لم تبق حماية القانون فيه كافية لتجعل
 العدل والقانون وحدهما مقياس الصلة بين الناس جميعا ومقياس الصلة كذلك بين
 الوزارة والأمة .

الكيد لخصوم الحكومة

والتجسس انما يقصد به أغلب الأمر الكيد لخصوم الحكومة وإيصال الأذى بهم
 لتسود الرهبة بينهم فينكشوا خوفا من مزيد في الكيد فيبدو الجو في مصر كأنه
 صفو وان كان متلبدا بالغيوم والنذر . والناس في مصر جميعا يعرفون من الوان هذا
 الكيد الشيء الكثير . على أنا نسوق بعض أمثال نأخذها من الصحف المختلفة .
 نشرت جريدة المساء بعددها الذي صدر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ صورة زكغرافية

لاشارة تلفونية من عمدة سنهور المدينة مركز دسوق الى محمد افندى عزيز مأمور المركز يذكر فيها أنه كلف اثنين من مشايخ البلد للتوجه الى المركز كي يقابلا المأمور فأبيا فوق المأمور على الاشارة المذكورة بما نصه : « حضرة المعاون المختص — علمنا بأن هذين الشخصين منضمين لحزب الوفديين وكلفتهم بالاستقالة منه فلم يفعلوا فيسألان في محضر ادارى » . واذن خزيمة هذين الشخصين أنهما على رأى حزب بخاصم الوزارة فيجب تمهيدا لفصلهما من وظيفة المشيخة سؤالهما في محضر . اذن فاسمعوا يا مشايخ البلاد جميعا . ان من لم يستقل من أى حزب غير حزب الحكومة يجب أن يفصل من عمله الحكومى . هذا بطبيعة الحال كيد ظاهر . وفضلا عن أنه كيد فهو مفسدة للخلق شر مفسدة . لأن هذين الشخصين اذا استقالا من حزب الوفد كما يطلب المأمور اليهما وانضموا لحزب الحكومة القائمة فالتعرض أنهما يستقيلان من حزب الشعب يوم تغيير الحكومة وينضمان الى حزب الحكومة الجديدة أيا كان . وربما كان حزبا جديدا لم يسم من قبل به أحد . واذن فيجب أن تكون ضمائرها وضائر الموظفين جميعا من المرونة بحيث تتكيف مع كل حكومة جديدة بلون سياسى جديد . ترى كيف تؤدى هذه الضائر المرنة واجب وظيفتها الذى يفرضه القانون عليها وهى من التلون بحيث تلبس كل الاثواب وتسير وراء جميع الأهواء ؟ واذا أغراها وعد الحكومة ووعدوها فكيف تطلب أية حكومة أن لا يغريها المال وأن لا تغريها الوعود وأن تنتهى بأن تصبح ضمائر ميتة كل ما يمكن أن يبعث فيها رمقا من حياة انما هو المنفعة المادية يجرم مغرم أو دفع أذى .

وليس مأمور مركز دسوق مثلا فذا فى تصرفه . وهو انما ينفذ أمرا تلقاه كما تلقاه غيره من رجال الادارة جميعا . والواقع أن الادارة قد انقلبت منذ الانقلاب الدستورى فى مصر اداة سياسية وظيفتها الكيد لمن لا يرون رأى الحكومة بكل وسائل الكيد وجمع الانصار لها بكل وسائل الجمع . وأصبحت هذه هى مهمة الادارة الاولى وصارت واجباتها الاساسية التى يفرضها القانون عليها ثانوية من ناحية متصلة بهذه الوظيفة السياسية من الناحية الاخرى . فالسارق والقاتل والمجرم أيا كانت جريمته كثيرا ما يجد من اشتغال رجال الادارة بمهمتهم التى فرضتها عليهم وزارة صدق باشا ما ينجيه من ثبوت التهمة عليه لعدم تفرغ رجال الضبطية القضائية لواجباتهم فى تقصى الجريمة وتتبع آثارها لاول لحظة يبلغهم خبرها . وبعض المسائل يتسامح هؤلاء مع صاحبها لانه من مؤيدى الحكومة ومن أنصارها بينا يعتبرون

اشباهها بالضبط منسوبة لحصم من خصوم الحكومة جريمة نستحق أن تقدم للقضاء . وقد أشرنا الى شيء من ذلك في الفصل السابق عند كلامنا عن حرية الصحافة وسنعود اليه في هذا الفصل بتفصيل أوفى . وفي قضية منظورة اثناء تحرير هذا الكتاب أمام القضاء ضد محمد محفوظ باشا عضو مجلس إدارة حزب الاحرار الدستوريين تمسك الدفاع اثناء التحقيق وأمام قاضي الاحالة بأن هناك مسائل مشابهة كل الشبه لهذه المسألة وذكر أصحابها الذين انضموا الى صف هذه الوزارة فلم يسألوا ولم يجز معهم تحقيق .

وفي سبيل قيام الادارة بالوظيفة السياسية التي فرضتها عليهم وزارة صدقي باشا جندت كل رجالها وكل قواتها لجمع المال والانصار لحزب الشعب وجريدة الشعب وهما حزب صدقي باشا وجريدته ، ولحاربة الاحزاب الاخرى ، وتبعية أدق حزبي الاحرار الدستوريين والوفد المصري لانهما خصمان لسياسة الوزارة في مسح الدستور والقضاء على سلطة الامة . وقد ذكرنا في الفصول السابقة طرفاً من وسائل حرب الادارة لهذين الحزبين بمحاصرة النادى السعدى بجمع رجال الوفد وجمع الاجتماعات وبتمطيل صحف الاحرار الدستوريين جميعاً وتحويل وزير الداخلية اسماعيل صدقي باشا تعطيل كل جريدة يصدرونها . والآن ونحن بصدد طريقة الحكم ونظام الارهاب نسوق طرفاً آخر من وسائل حرب الادارة لهذين الحزبين . من ذلك فصل موظفي الحكومة الذين ينتمون اليهما أو مضايقتهم بالنقل أو ما أشبه . وقد صدر قرار بحالة تسعة شبان من سكرتارية البرلمان الى المعاش لانهم معروفة صلتهم بالوفد . وصدرت أوامر نقل كثيرة لاشخاص ذنبهم اتصالهم بالاحرار الدستوريين أو بشخص ظاهر منهم . ومنها الشدة في اقتضاء الضرائب من دافعيها منهم على النحو الذى يملوه القارئ في هذا الفصل عند كلامنا عن الامن العام والتسامح في مطالبة من يتظاهر بمظاهرة الحكومة وتأجيل المستحق عليهم قدر المستطاع . ومنها تلقيق انصار الحكومة التهم على خصومهم وأسراع الهيئات المختصة بالتحقيق فيها واتخاذ أشد ما يقضى به القانون من الوسائل والتسامح فيما يوجه لانصار الحكومة من هذا القبيل . ولينا نستطيع أن نضع هنا احصاء عن التهم التى وجهت لخصوم الحكومة من مثل اهانة الوزارة والنداء بسقوطها أو ما الى ذلك من أنواع التهم التى لم تعرف في مصر الا في هذا العهد الأخير . ولينا نستطيع أن نضع بياناً باجراءات التحقيق التى تمت فيها وما أحيل منها الى القضاء وما صدر من الاحكام فيه بالبراءة وما صدر من الاحكام فيه بالادانة .

اذن لرأى القارئ هذه العشرات بل المئات من التهم توجه الى خصوم الحكومة جزافا وأكثرها ملحق انما يقصد بها الى الكيد ومضايقة هؤلاء الخصوم ثم لا يرتب على مائق منها الاثر القانوني الذي يجب أن يترتب عليه من رفع دعوى البلاغ الكاذب الانذارا . ولم يقف أمر هذه القضايا الكيدية عند هذا الفساد السياسي في طريقة الحكم على أساس من الارهاب ، بل يخطئ ذلك الى ما هو شر منه ، فخطاه الى افساد الاخلاق وترويض التلويق والكذب والشهادة الزور على النفوس الضعيفة . وما دام ذلك كله لا يلقى عقابا رادعا فها أخرى هذه المفاصل الخلقية بأن تستفيض وتنقش وأن تصبح وباء تتعذر معالجته الا في زمن طوين

العمد واستقلالهم ومحاكمتهم

وصورة أخرى من صورة الكيد لخصوم الوزارة مما ابتدع في هذا العهد لارهاب النفوس عن طريق نوع من الحكم العرفي قائم في الواقع وإن لم يصدر به قانون ولم تقره شرعة من الشرائع . فقد استتال جماعة من العمدة لأنهم رأوا ضمايرهم لا تطاوعهم على معاونه الحكومة في تنفيذ التجربة الدستورية التي تحاول تنفيذها فأعلن صدق باشا أن هؤلاء العمدة لم يستقبلوا الا بتحريض خاص وبث في البلاد التي وقعت فيها هذه الاستقالات جيوشا من البوليس وبلوك الخفر وغيرهم ، وأرسل رجال الادارة الى هؤلاء العمدة يهددونهم اذا لم يسحبوا استقلالهم وينذرونهم بأن خصومهم في البلاد سيعينون عمدا مكانهم . ومع أن الأكثرين من هؤلاء العمدة لم تطاوعهم تقوسهم على النزول عند ما تريده الحكومة بالبلاد وبهم وظلوا مصرين على استقلالهم فقد اعتبروا عصاة للحكومة وقدموا للمحاكمة أمام لجان الشياخات وظلت القوات العسكرية تجوس خلال ديارهم في انتظار هذه المحاكمة . وقد نشرت جريدة « الأحرار الدستوريين » طائفة من هذه التصرفات منها خبر نشرته في ١٣ يناير سنة ١٩٣١ بعنوان (الاحكام العرفية في تلا) جاء فيه ما يأتي :

« لما اتصل بوزارة الداخلية خبر استقالة عمدة مركز تلا ؛ بعثت برجالها الى هناك فأخذوا معهم قوة كبيرة من المهبانة وزعموها دلي قري المركز ، وصاروا يهددون كل عمدة ليعدل عن الاستقالة ويكتب لهم تكذيبا ينفي فيه خبرها ؛ ولكن التهديد لم يجد فتيل فبادرت القوة الى نقل السلاح من دور العمدة كأن المستقل من العمدة ينظر أو يبهه أن يبقى السلاح في داره !! »

«وقوات المهجانة معسكرة الآن في هذه القرى ولا تزال الإدارة ماضية في أعمال الارهاب والضغط أملا منها في صد هذا التيار ، ولكن العمد لم يعبأوا بذلك لأنهم وطنوا أنفسهم عليه قبل الاقدام على الاستقالة»
ونكتفي بإيراد هذه النبرة لأنها تعبر عما وقع من مثل ما فيها بالمتن وأسيوط وكل البلاد التي تقدمت من عمدتها استقالات ، لأنهم لا يريدون أن يوازروا الوزارة في تنفيذ قانون الانتخاب فقدموا استقالاتهم اشتراكا مع حزبي الوفد والاحرار الدستوريين في عدم الاشتراك في الانتخابات ومقاطعتها بجميع درجاتها . على أن هذا الحكم العرفي الغير المستند الى قانون لم يقف عند العمد الذين قدموا استقالاتهم بل تقدموا الى من حسبت الوزارة أنهم أقنعوه بتقديم الاستقالة أو حرضوه عليها فكانت بيوتهم شبه محاصرة وعين لكل منهم ثمر من البوليس السري يتتبع خطواته . وقد نشرت الصحف ما حدث من ذلك في غير جهة من الجهات . ثم قدم العمد الذين استقالوا كي تحاكمهم لجان الشياخات . ومع أن هذه ليست أول مرة يستقيل العمد فيها لأن ضامرهم لا تطاوعهم على معاونة الحكومة في تنفيذ سياسة بعينة ، ومع أن القضاء نظر في حالة كهذه في سنة ١٩٢٦ وقضى بالبراءة لأن من حق العمد كما أن من حق كل موظف أن يستقيل ، فقد رأت البلاد في أحكام لجان الشياخات مخالفة صريحة لهذا المبدأ الذي قرره القضاء قبل خمس سنوات والذي أصبح الشريعة الثابتة في النظر القانوني . ثم أن هذه اللجان تقع في مديريات مختلفة اطردت أحكامها على طريقة تدريجية لفتت نظر الناس جميعا . فقد حكمت لجنة شياخات المنيا على العمد الذين استقالوا في بني مزار بغرامة قدرها عشرون جنيها لكل منهم بسبب استقالته . والعشرون جنيها هي أقصى الغرامة التي تستطيع اللجنة قانونا أن تحكم بها وهي في حدود ولايتها . على أن لجنة شياخات المنوفية التي انعقدت بعد ذلك جزأت الاستقالة وجعلتها تهمة واكثر وحكمت بغرامات كبيرة باعتبار عشرين جنيها عن كل تهمة . ثم انعقدت لجنة شياخات الدقهلية بعد ذلك وزادت في عدد التهم التي تقسم كل استقالة اليها وتنطوي عليها وحكمت بثمانين جنيها وأكثر من ذلك معتبرة الاستقالة منطوية على أربع تهم . ثم كان دور لجنة شياخات أسيوط فزادت الغرامة الى مائة وثلاثين جنيها وكان بعض العمد مقدما بتسع تهم تنطوي عليها في رأيهم عبارة الاستقالة .

ولما رأى بعض العمد في المديريات الاخرى أن الاستقالة تقسم جلا والفاظا

وتعتبر كل واحدة منها مهمة ويحكم على العمدة المستقيل من أجل كل واحدة منها بعشرين جنيا اكتفوا بأن جعلوا نص الاستقالة هذه الكلمات الثلاث : « أرجو قبول استقالتى » . ومع هذا وجهت الى الذين بعثوا هذا من عمد نجع حمادى بمديرية قنا عشرتهم نثت صورتها هنا (نقلا عن جريدة المساء التى صدرت فى مساء ٢٣ فبراير سنة ١٩٣١) ليرى القارىء طريقة التفنن العجيب فيها . وهذه التهم هي :

« ١ — بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ قدم العمدة المتهم استقالته لتغرافيا من وظيفته وظهر انه تعمد هذه الاستقالة فى الظروف الحاضرة بقصد التأثير فى مركز الوزارة واطهارها بانها وزارة غير مرضى عنها حتى من بعض رؤسائها وعمد البلاد » — أنه بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ قدم استقالته لتغرافيا للمديرية لاسباب غير طبيعية فاقفته المديرية عن أعماله وأمره حضرة مأمور المركز بالحضور اليه لسؤاله عما نسب اليه وتسليم ما بهدته فلم يحضر له وأصر على عدم الحضور مع تكرار طلبه وفى ذلك مخالفة صريحة للاوامر الصادرة اليه من رئيسه وهو مأمور المركز الذى يعمل العمدة المذكور تحت ادارته وأمره

٣ — بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ قدم استقالته للمديرية ورفض القيام بواجباته قبل أن تعين المديرية من يقوم بعمله وهذا من شأنه الاخلال بالنظام وبحسن الضبط والربط

٤ — انه بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣٠ أرسل للمديرية تغرافا بالاستقالة من وظيفته . وقد تبين انها لاسباب غير عادية وقبل أن يفصل فى استقالته انقطع عن أعمال وظيفته ولم يسلم ما بهدته من الاوراق والدفاتر المصلحة

٥ — بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ قدم العمدة المتهم استقالته لتغرافيا من وظيفته . وبعمله هذا يكون خرج على القانون والنظام خصوصا وانه قدم الاستقالة فى ظروف تعمل فيها الأحزاب المعارضة على الاحتجاج بواسطة استقالات العمدة والمشايخ على نظام دستور البلاد وقانون الانتخاب .

٦ — انه فى يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ رفع استقالة تغرافية للمديرية وابلغ خبرها للصحف المعارضة للحكومة فنشرتها بالخط الكبير بصدر الجرائد ويقصد بذلك تأييد ومناصرة بعض الاحزاب السياسية التى لا تناصر الحكومة .

٧ — بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ قدم العمدة المتهم استقالة تغرافية من وظيفته وظهر أنه ترك الخدمة وانقطع عن اداء واجب عمله دون مبرر قانونى مرتكبا

على تقديم استقالة تلغرافيه وذلك قبل أن يبت في امره .

٨ — بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ ارسل تلغراف للمديرية بالاستقالة من وظيفته وقد تبين أنها لاسباب غير طبيعية فارققته المديرية عن اعماله وقد نشر هذه الاستقالة بالجرائد المعارضة للحكومة وفي ذلك اعلان منه برغبته في مقاطعة الانتخابات .

٩ — بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ قدم العمدة المتهم استقالة تلغرافية من وظيفته وظهر أنه يقصد من هذه الاستقالة العمل مع غيره من العمدة على عدم التعاون مع الحكومة في اعمالها وانقياده لتحرير الاحزاب المعارضة للحكومة بان قدم استقالاته مع بعض العمدة زملائه في وقت واحد .

١٠ — ابواؤه أجد الاهالى الذى حضر للناحية لجمع توقيعات من الاهالى على عريضة ضد الحكومة ومحاولة الزام اهالى بلده بالتوقيع عليها واستعمال سلطة وظيفته فى ذلك وعدم تنفيذ التعليمات والاوامر الخاصة باخطار المركز عن وجود مثل هذا الشخص لبلده فضلا عن قبوله فى ضيافته وتركه البلدة بدون اذن .

ولسنا بحاجة الى التعليق على ورقة الاتهام هذه ولا فى بيان غرابتها . وكل ما نتوله ان شرائع العالم كله لاتعاقب على الدافع الذى دفع الى العمل وانما تعاقب على العمل لذاته ان كان مستحقا للعقاب ، وان قانون العقوبات المصرى يجرى بأنه اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وقعت عليه عقوبة الجريمة الأشد دون سواها أما تنفيذ الأحكام التى صدرت ضد هؤلاء العمدة فكنتى بأن ثبت هنا ما ما نشرته صحيفة «الاحرار الدستورىون» الصادرة فى ١٥ يناير سنة ١٩٣١ عما حدث فى تنفيذ أحكام لجان الشياخات على عمدة بنى مزارع مع ملاحظة ان الوزارة اصدرت عقب نشر هذه العبارة بلاغا رسميا ذكرت فيه ان قوات الجيش لم تكن بالمنيا — أى أن القوات كانت قوات البوليس والمجانة وبلوك الخفر والخبراء — وتعرضت لنقط قانونية لاتنى الوقائع التى اثبتتها الجريدة المذكورة فى قولها :

«ان العمدة والمشايخ الذين أرادوا دفع الغرامات لم يكونوا يدفعونها الا بعد اهانة شراهاة وتهديد أسوأ تهديد . فأما العمدة الذين تأخروا أربعاً وعشرين ساعة عن الدفع فقد سيرت الادارة عليهم قوات الجيش والبوليس واللوريات المسلحة ترعج بلادهم شرا عاج . فاذا لم نجد العمدة فى بلده اقتضت البلدة الرهائن على نحو ما كان المحاربون يصنعون فى الحرب حين يفتحون بلداً من البلاد . وكانت هذه

الرهائن تؤخذ لتجسس بالمركز حتى تسترد الغرامة المحكوم بها على العمدة أو الشيخ.
من ذلك ما حصل بكفر الشيخ ابراهيم اذ اعتقلت زوجته كي يسدد هو المبلغ
وأريد أخذها للمركز في إحدى لوريات الحكومة لولا أنها هددت بأن تقتل
نفسها. وقد خذ الحاج عبد الله حساين بخيت والشيخ ابراهيم الجارحي وخادم
الشيخ مبروك هذه العناية

«وليس لتقبض ولا للارتباك موعد بالليل أو بالهار، فقد قبض على عمدة صندقا
الساعة الحادية عشرة مساء على انه رجل نسن في حاجة الى العناية ولا تحمل صحته
ن يقاسى ألم القبض والاعتقال.

» وما تزال بعض البلاد ونحن نكتب هذا المقال محاصرة بقوات الجيش المسلحة.
وقد بلغ من فزع الاهالى بسبب هذه المهاجمات العنيفة للبلاد ليلا أن هجر الرجال
والنساء والاطفال منازلهم وانطلقوا يقضون ليلهم في هذا البرد القارس بالمزارع
والحقول وهذه عقوبة لا يقرها أى قانون معروف في مصر»

ولا شك في أن الذين يقرأون هذا التاريخ من بعدنا سيجدون أمر ما تقدم
كله ادعى للدخلة مما نجد نحن وسيتأولون هذا الصعود المطرد في الغرامات
على أشخاص مختلفين من مديريات ومناطق مختلفة قاموا بعمل واحد هو تقديم استقالتهم
من العمدة واعتبرت لجان الشياخات استقالتهم عملا يستحق التأديب. وينظرون
الى هذا التنفيذ نظرنا نحن الى ما حدث من مثله في عصور غير عصورنا وبلاد غير
بلادنا.

وكما وقعت الادارة العقوبات على العمدة على الصورة التي تقدمت بسبب استقالتهم
لعدم الاشتراك في الانتخابات فانها وقعت عقوبة عروية على الاهالى الذين كتبوا
عريضة نشرتها الصحف يعلنون فيها مقاطعتهم للانتخاب. ونحن ثبت هنا من جرادة
المساء الصادرة في ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٢ خير هذه العقوبة وكيفية توقيعها قالت: «بعد أن
انتهت الوزارة من معاقبة العمدة الذين استقالوا من مناصبهم لمقاطعتهم الانتخابات
أخذت تعاقب الاهالى على هذه المقاطعة. فقد جاءنا من حضرة احمد افندي أبو العينين
رئيس لجنة الشبان الزفديين في دائرة مشغول السوق ان ملاحظ بوليس نقطة مشغول
ذهب الى ناحية البنية على أثر نشر القرار الذى وقعه فريق كبير من أهاليها بمقاطعة
الانتخابات في الصحف وحاول أن يجمعهم على تكذيب صدوره منهم، فامتنعوا.
وصدر على أثر ذلك أمر من المركز بتعيين ثمانية خفراء اضافيين زاد بتعيينهم ربط

الظفر تامين جنيتها وجلس ملاحظ البؤيس مع العمدة ووزعوا هذه الضريبة على
 «وقعى العريضة دون غيرهم من الاهالى
 » وقد حدث مثل هذا فى بلدة مشطول السوق حيث زيد رابط الظفر مائتى جنيه
 بزيادة ستة عشر خفيرا ووزعت هذه الضريبة على الدين وقبوا قرار المقاطعة
 من الاهالى »

وضريبة الظفر على هذه الصورة لا يعرفها قانون ولم تعرفها مصر الا سنة ١٩٢٥
 أيام كان صدق باشا وزيراً للداخلية

بحسبنا ما تقدم من صور الكيد لخصوم الوزارة فى هذا العهد الذى نؤرخ
 لنكون قد وضعنا أمام القارئ ناحية من نواحي الطريقة التى تحكم بهامصر وان كنا
 قد اخترناها حتى لا يطول بنا القول . وتأخذ الآن فى تصوير ناحية أخرى هى
 ناحية جمع الانصار للحكومة . وليس ما حدث فى هذا الصدد أقل غرابة مما سبق .
 وهو فى تنافره مع كل معنى للعادل والقانون يكفى القارئ للحكم على هذه الفترة
 التى نؤرخ لمصر وعلى نظام يستند الى هذه الوسائل كى يكون ممكنا تنفيذه .

تأليف حزب صدق باشا

فقد أوحى الى صدق باشا بضرورة تأليف حزب يستند اليه فى فرض النظام
 الذى وضعه على مصر جعل كل هم أن يجمع لهذا الحزب الانصار والاعضاء . وكان
 يعتقد بادى رأى أنه واجد هذا الحزب بسهولة ممن ينشئ على حزب الأحرار
 الدستوريين من أعضاء مجلس ادارته وأعضاء لجانه . وكان يحسب أن الذين ينشئون
 على الحزب المذكور سيكونون أغلبية مجلس ادارته وستكون من بينهم العناصر
 القوية فيه . ولعل مما دعاه الى هذا الاعتقاد ايمانه الذى سبقنا بالإشارة فى الفصل
 السابق اليه بأن جلب المنفعة أو دفع المضرة هما غاية كل انسان فى الحياة ، وأنه
 أبدى للكثيرين من أعضاء مجلس إدارة هذا الحزب أثناء تأييدهم إياه منذ تأليف
 وزارته ميلا لتحقيق أكثر مطالبهم . لكنه ما لبث بعد أن رأى موقف الحزب أن
 أسقط فى يده . فقد كان قرار عدم تأييده فيما يعترزم ادخاله على الدستور من تعديل
 قراراً اجماعياً . وكانت رؤوس الحزب المفكرة هى التى أخذت على عاتقها تبعة
 الاقناع بهذا كما آمنت هى بأن قبول هذا الدستور معناه الصريح الاعتراف بعدم
 صلاح مصر لحكم نفسها وبالتالي عدم صلاحها للاستقلال . على أن صدق باشا
 استطاع بعد هذا القرار اجماعى أن يضم اليه ستة من أعضاء مجلس إدارة الحزب

أبعضهم مصالح تضطره الى عدم مناوأة الحكومة بل الى مناصرتها ؛ وفي نفوس آخرين من الخفيضة على حكومات الوفد السابقة ما أنساه أى اعتبار سواها . ولقد أسف الأحرار الدستوريون لانفضال هؤلاء الاعضاء عنهم وانضمامهم لحزب قبل مبدأ القضاء على سلطة الأمة وضرورة التدرج بها في طريق الحكم الذاتي بإقامة الصلة بين دستورها وبين مجلس شورى القوانين والجمعية التشريعية مما فرضته انكساراً على مصر أثناء احتلالها اياها وقبل اعترافها باستقلالها . واستطاع صدق باشا كذلك أن يضم اليه طائفة من الشبان طلاب المنافع . على أن هؤلاء لم يظنوا معه الا ريثما عاود البعض رجوع من ضميره واستيأس الآخرون من قضاء أوطارهم فانفصلوا عن حزب يرى مصر غير أهل لأن تسود فيها سلطة الأمة . ويجب لذلك أن يكون القول الفصل فيها للسلطة التنفيذية

ولما لم يتحقق رجاء صدق باشا في الصداق حزب الأحرار الدستوريين ذهب يلتمس طائفة من الباشاوات كالأحرار الدستوريون أثناء حكومتهم سنة ١٩٢٨ . قد فصلوا من وظائفهم ووعدهم بالتعيين في مجلس الشيوخ وعين منهم لمجلس إدارة حزبه . لكن هؤلاء الباشاوات لا يمثلون الا أشخاصهم وليس لهم ماض في النضال السياسى يؤهلهم لقبول الناس دعوتهم . والأعضاء الستة الذين انفصلوا من حزب الأحرار الدستوريين ليسوا هم رجال الرسالة والدعوة للبعد . فلم يبق أمام صدق باشا في سبيل تكرين حزبه الا أن يجند له بواسطة الادارة وأن يجمع المسال لجريدته بالطريق عينه .

وقد لجأ في ذلك الى طرق شاذة كالطرق التي لجأ اليها في محاربة خصومه . فالعمد والمشايخ يجب أن يمضوا ورقة بأنهم أعضاء في الحزب وأن يدفعوا اشتراكه واشتراك جريدته . وأعوان الحزب ومن يجدون في الانتماء اليه محققاً لمصالحهم يجب أن يحرروا كشرافاً بالأشخاص الذين يخضعون للرغبة والرغبة وأن يرفعوا هذه الكشوف الى رجال الادارة لاستحضار الأشخاص الواردة أسماؤهم بها . ورجال الادارة النشيط الذى يستحق الرضا ومن ثم الترقية في المرتب والدرجة هو الذى يستطيع أن يشهد للحزب الجديد اكبر عدد ممكن . ولم يخش رجال الادارة ان يصدروا الاوامر بهذا الى رؤوسهم . فالمدبر يأمر المأمور وهذا يأمر المعاون وهم جرا . ولم يخش بعض رجال الادارة ان تكون هذه الاوامر كتابية رسمية وان طبعت بالطابع السرى . وقد نشرت جريدة المساء الصادرة في ٧ ديسمبر

سنة ١٩٣٠ وثيقة من هذا القبيل استظهرتها بالزنگراف فلم يستطع أحد انكارها. وهذه الوثيقة خطاب مرسل من مأمور مركز قويسنا الى مدير المنوفية وتستحق أن نسجلها في هذا الكتاب للتاريخ. وهذا نصها:

سرى خاص

« حضرة صاحب السعادة مدير المنوفية .

« اتشرف بان ارفع لسعادتكم أننى لاحظت أن كلا من حضرتى السيد أفندى منصور من أعيان شبرا نجوم وعبد الرازق أفندى وهبه القاضى بعزبته التابعة لميت ابوشيخه بيده كشف مطبوع على الماكينة الكاتبة باسماء الاشخاص الذين ينتظر اندماجهم في حزب الشعب الجديد مقسما مركزا مركزا .

« وقد أخذكل من حضرتيهما في استدعاء الاشخاص المدونين في الكشف المنود عنه سابقا من أعيان مركز قويسنا و قدّموا لهم ورقة مطبوعة هي طلب الانضمام للحزب الجديد وقد وقع بعض الاعيان على هذه الطلبات فعلا بقبول الانضمام والعمل جار بهمة للفراغ من هذه المهمة قبل انعقاد الجمعية العمومية للحزب يوم الجمعة ٥ ديسمبر .

« والمأمول أن يحضر جميع الموقعين هذه الجلسة بذلك التاريخ وعلمت أن كلا من حضرتيهما معه نحو مائة طلب اشتراك المئمة وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام

مأمور مركز قويسنا

٢٩ — ١١ — ٩٣٠ كمال

« وقد كتب المدير في ذيل هذا الخطاب « سرى خاص — يحفظ — العزبى » وقد استفاضة اخبار جمع الادارة الاعضاء لحزب الشعب وجمعها الوفود تبعث بها الى رئيس الوزارة بالقاهرة كي يخطبها شاكرا لها فضل الاقبال عليه من تلقاء نفسها لا بداء ثقتها به امتفاضة جعلت الصحف روايتها حديثها المتصل . على أن أحد مؤلفي هذا الكتاب — الدكتور هيكل بك — رأى نفسه منظرا من هذا النوع عجبا ساقته اليه الصدفة حين كان مسافرا من القاهرة الى الاقصر يوم ١٦ يناير سنة ١٩٣١ . فقد استقل القطار في مغاغة صالح باشا ملوم وجلس في الديوان الذى يجاور ديوان هيكل بك . واقبل على الباشا جماعة من الاعراب . ولما بلغ القطار مدينة

المنيا صعد اليه محمد غلام باشا المستشار بمحكمة الاستئناف سابقا والذي احيل مع من احاطهم وزارة محمد محمود باشا من المستشارين الذين تخطوا سن الستين الى المعاش في سنة ١٩٢٨ . وكل من الباشاوين عضوا في مجلس ادارة حزب صدق باشا الذي سماه حزب الشعب . فلما تخطى القطار مديري المنيا واسيوط الى مديرية جرجا كان كلما وقف بمركز من المراكز اقبل معاون البوليس ومعه موظفو المركز واعلنوا الى غلام باشا تأليف لجنة لحزب الشعب عندهم حسب الاوامر وقدموا له اعضاء هذه اللجنة . وفي مدينة جرجا خطب صالح باشا الموم بان غلام باشا كان مديرا لمرجاء وهو لذلك واثق من أن الجرجاويين أنصاره واعوانه .

وهذه الحركة ما تزال قائمة الى حين وضع هذا الكتاب وان كانت قد بدأت تدخل في دور التهور الذي يسبق الانحلال . وقد استغرقت كل نشاط رجال الادارة لانهم رأوها دون قيامهم بواجبات حفظ الأمن وضبط النظام ، الوسيلة للثرقية وسوال رضا الحكومة رضا يكفل عدم النقل الى بلاد قاصية أو الاحالة الى الاستبداد أو المعاش . ولكم سمع أناس ذوي الضمير منهم يلعنون المرتب الذي يضطرون لتنفيذ هذه الأوامر التي لا تظمن اليها ضائرتهم . وكان لهذا الانصراف من جانب رجال الادارة عن واجباتهم الاولية أثره الظاهر في الأمن العام .

طريقة الحكم والأمن العام

وليان نجاسة الخطر الذي أصاب الأمن العام بسبب هذه الخطة ثبت هنا احصاء أوردته جريدة « الاحرار الدستوريون » عن ازدياد عدد حوادث القتل والشروع فيه بعددها الصادر في ٦ يناير سنة ١٩٣١ أن هذه الحوادث وحدها زادت في شهر ديسمبر سنة ١٩٣٠ عن مثلها في شهر ديسمبر سنة ١٩٢٩ بما يقرب من مائة حادثة . وشهر ديسمبر سنة ١٩٢٩ هو الشهر الذي جرت فيه الانتخابات لمجلس النواب الذي حلته وزارة صدقي باشا والذي كانت فيه الدعاية النيابية على أشدها . ومعروف أن المعركة الانتخابية ينشأ عنها عادة ازدياد في عدد الجرائم بسبب هياج الاعصاب وتأثرها وشدة الخصومة وظهور أثرها . ويزداد الخطر وضوحا اذا كانت تارنت بين هذه الزيادة وزيادة عدد الجرائم من مثلها في عام كامل . فتدور في تقرير ادارة الأمن العام عن سنة ١٩٢٩ أن حوادث القتل والشروع فيه في مصر كلها من اسوان الى الاسكندرية بلغت ٢٣٨٦ جريمة في سنة ١٩٢٨ و ٢١٢٩ في سنة ١٩٢٩ فاذا وزع هذا القدر على شهور السنة الاثني عشر كان ما يصيب كل شهر ١٩٩

جريمة في سنة ١٩٢٨ و ١٧٢ في سنة ١٩٢٩ . والمعروف أن الجرائم زادت بعد سنة ١٩٢٩ عما كانت عليه قبلها . فزيادتها مائة جريمة في القتل والشروع فيه في شهر ديسمبر سنة ١٩٣٠ عنها في شهر ديسمبر سنة ١٩٢٩ . معناه أنها زادت بنسبة أربعين في المائة تقريبا عن أيام وزارة محمد محمود باشا .

وقد عزت الوزارة ازدياد الحوادث الجنائية الى سوء الحالة الاقتصادية في البلاد بما لم تر مثله من قبل . وهذا عذر طالما تدرعت به الوزارات في سنين مختلفة لم يبلغ فيها حال الامن من سوء ما بلغه في عهد الوزارة الحاضرة . على أن جرائم القتل والشروع فيه ليست من الجرائم التي تنجم عن الحالة الاقتصادية . وهذا الرأي الذي يسلم به العلماء الجنائيون هو كذلك ما رأيته اللجنة الحكومية البرلمانية التي تألفت حين وزارات الائتلاف المصرية بين سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٨ . وكان من رأى هذه اللجنة أن الحالة السياسية في مصر ذات أثر مباشر على الامن بما ملأت الصدور من حزازات أوغرتها وجعلتها تسرع الى الانتقام والى الجريمة . ثم أن لطريقة الحكم من غير نظر الى أى اعتبار سياسى أثرها القمى في حالة الامن . فالحكومة العادلة التي تسوى بين الناس جميعا من غير تفریق بينهم بسبب آرائهم وأحزابهم ، والحكومة النزيهة التي يطمئن الناس الى أن رجالها لا يفكر أحد منهم في مصلحة الخاصة ، وأما يجعل كل تفكيره في مصالح الدولة ، والحكومة البارة بوطنها والتي تدرك أن قوات البوليس والجيش يجب أن ينحصر عملها في حفظ الامن والنظام في الداخل وفي الدفاع عن سلامة البلاد من الاعتداء الخارجى ، هذه الحكومة يسود الامن حتما في ظلها لأنها تكون حكومة الجميع تلخير الجميع مما يدفع الكل للحرص على معاونتها في اقتفاء الجريمة قبل وقوعها وفي تعقبها والكشف عنها وانزال ما يقتضى به القانون من جزاء على مرتكبها اذا هي وقعت . وكلما باعدت الحكومة بين عملها وبين العدل والنزاهة والبر رأى الناس فيها خصما للكثيرين منهم فلم يماونوها ولم يلتف قلوبهم حولها . ونحسب القارئ بعد تلاوته هذا الكتاب يستطيع اذاهو اقتنع برأينا أن يرى أن السبب في زيادة الجرائم يرجع الى قيام الوزارة نفسها لا الى أى اعتبار آخر .

واذا نحن تجاوزنا عما لتعاون الآهلين مع الحكومة العادلة النزيهة البارة من أثر بالن في حفظ الأمن فإن قيام هذه الحكومة وتوفر صفات البر والنزاهة والعدل فيها هو وحده مثل صالح يمتد به الناس في معاملة بعضهم البعض ويمتد به الموظفون

في معاملتهم الاهلين . فكما تعدل الحكومة بينهم وتراقب بكل دقة نزاهتهم يعدلون هم بين الناس ويقيمون من انفسهم على نزاهتهم رقباء . لكن هذه الوزارة التي ثورخ لها سارت بين موظفيها سيرة لا يمكن أن تسمى عادلة ولا نزيهة . فالموظف الجدير بالعناية وبالترقية في نظرها ليس هو الذي يؤدي واجبه بل الذي يحقق أغراضها السياسية التي وصفنا . فاذا جنحت بنفس واحد من الموظفين نزعة عدل أو نزاهة فلم يكن عندما تريد الحكومة حل به الجزاء ، وفصله من عمله والالتقاء به في الطريق بعض من صير هذا الجزاء

ولم يقتصر أمر ذلك على موظفي الادارة الذين أشرنا الى طرف من أعمالهم ، بل تعدى الامر الى رجال العدل أنفسهم وتناول القضاء على نحو فرغت له العدالة وفزع له القضاء . وسنضرب للقارئ في هذا الفصل أمثالا مما أصاب العدالة ومما لم يعرف له في تاريخ القضاء بمصر نظير . وطبيعي أن تتبع هذه التصرفات الى نفس الموظفين الذين لا يعرفون غير واجبه رغبتهم عن العمل الجدي وان تريد النفوس الضعيفة ضعفا وتجعلها تلتبس أسباب الرقي من طريق الملق والنفاق لا من طريق اداء الواجب اداء حسنا . والامن هو الواجب الاول لكل حكومة من الحكومات . فاذا رغب الموظفون عن العمل أو ضعفت نفوسهم أو رأوا في الحكومة الرئيسية ميلا عن العدل ليس فيه للأمة ما يكفل أمنها رغبوا عن القيام بواجبهم في المحافظة على الأمن على وجه صحيح فزادت بسبب ذلك الجرائم ولئن صح ان كان للحالة الاقتصادية السيئة أثر في ازدياد الجرائم فان وزارة صدق باشا لم تصنع شيئا لتخفيفها . بل هي على العكس من ذلك تعهدها واعتبرتها وسيلة لاضعاف المقاومة السياسية في نفس الأمة . وسيتلو القارئ في الفصل التالي طرفا من تصرفاتها في هذا الصدد . على ان واحدا من هذه التصرفات له اتصال مباشر بالامن العام يدعونا لذكره هنا . ذلك ما اتبع في تحصيل الاموال الاميرية . فقد أدى تدهور سعر القطن بالمزارعين الى حد حال بينهم وبين الحصول على المال لتسديد ضرائب أموالهم فعمدت الحكومة الى الحجز على مواشيهم وبيعها في الاسواق العامة بأثمان بخس لا تدور بخاطر احد من الناس . ونحن ثبت هنا بعضا من هذه البيوع نقتلها عن جريدة «الاحرار الدستوريون» التي عنيت بهذا الموضوع في حينه عنابة خاصة . فقد جاء في عددها الاول الصادر في ٢ يناير سنة ١٩٣١ من أخبار مراسلها بالمنوفية « أن جاموسة وبقرة وعجلا وعجلا سن ثلاث سنوات ملك عرفان العطار

من أهالي مشلة بيعت بـ ١٧ جنيتها تسديدا للضرائب بسوق طنوب . وبيع بالسوق
عينه ثوران من أحسن الثيران يملكها عاذر أفندي سليمان من بلدة أفوه بـ ١٢ ج .
وبيع ثوران وجاموسة يملكها محمد العياوي من دراجيل بـ ٨ جنيهات . وبيعت
بقرة وجاموستان يملكها محروس علام من مشلة بـ ١٢ جنيتها . وبيع للسيد
فريرده من كرم مازن جاموسة بـ ٤١٥ قرشا . وبيع ١٠ أرادب دره يملكها
عبد العزيز مطر من مشلة بسعر الارذب ٣٦ قرشا ووزن الارذب ٤٥ رطلا . وبيع
لاحد أهالي كفر السبع جاموسة بسوق الشهداء بـ ١٦٠ قرشا . وبيع جاموستان
و ثور لآحد أهالي شمياطس بـ ٩ جنيهات . وبيعت حمارة لآحد الاهالي بسوق سرسنا
بـ ٧٠ قرشا . وبيع قطار القطن الزاجوراه فرلى جو دفير بسعر ٧٠ قرشا القمطار
لاحد أهالي الزعيرة بسوق طنوب »

وقد توالى البيع الادارى للمواشى والحاصلات الزراعية فى مديرية المنوفية
بهذه الاثمان وبما دونها مما ذكرته «الاحرار الدستوريون» منذ عدها الاول الذى
تقلنا عنه تلك الاثمان الى حين تعطيلها فى ٢٦ يناير سنة ١٩٣١ . ولم تكن المنوفية وحدها
هى المنفردة بين المديريات بهذا العمل ، بل كان تصرفا عاما فى أكثر المديريات .
فقد نشرت «الاحرار الدستوريون» فى عدها الصادر فى ٢٢ يناير رسالة بتوقيع فهمى خنا
عضو مجلس مديرية الغربية جاء فيها ما يأتى :

«عضو مجلس الشيوخ مستحق عليه أموال فجزت الادارة عنده على الاشياء الآتية:
«أولا — ستة ثيران من أحسن الثيران . ثانيا — جمل واحد . ثالثا —
جاموسين مخصصين لحليب اللبن . رابعا — جوادين لركوبه . خامسا — حمارة وبنتها .
سادسا — ثمانية حمير للسباح . سابعا — خمسة نوارج دراس . ثامنا — دكار لركوبه .
جميع هذه الاشياء بيعت بتسعين جنيتها وهى ثمن ثورين فقط فى وقت آخر .
فهل بعد ذلك يقال أن الوزارة ليست متسببة لخراب البلاد ؟ اللهم ارحمنا من هذه
الحالة انك غفور رحيم » . ويروى الكاتب فى رسالته هذه ان هذا التصرف كان
سببا لهدم بيت كبير فى مركز طلخا بمديرية الغربية

بديهي أن مواشى الفلاح هى عونته الأكبر على القيام بزراعة أرضه وهى
جانب من ثروته يعترف به ويهتم له . فإذا بيعت على هذه الصورة أورثته حسرة وهما
وملات قلبه حقدًا على الذى اشتراها وعلى طريقة فى الحكم تصل به الى هذه الغاية .
وليس هذه الحالة النفسية بطبيعة الحال مما يعاون على استتباب الطائفة وحفظ

الأمن . فاذا كانت الوزارة التي تجري هذه التصرفات تتذرع بأن الحال الاقتصادية هي سبب ازدياد عدد الجرائم ازدياداً خطيراً فانها بهذه التصرفات تدل على سوء تقدير الموقف وتدفع الى زيادة الجرائم بسبب ما يزيد فيه من سوء الحال الاقتصادية . على أن طريقة الحكم التي درجت الوزارة عليها هي كما قدمنا السبب الاول والأهم لازدياد عدد الجرائم . وسعيها وسعى أنصارها للكيد لخصومها ولخصومهم بالطرائق التي أسلفنا تدفع الى النفوس غلا وحفيظة . وكما أن الحكمة تدعو الى المزيد من الحكمة ، والمال يجلب المال ، فالكيد يضاعف الكيد والجريمة تنادي اليها الجريمة . ومحال أن يسود الأمن في عهد تخفق فيه الحرية ويقوم فيه حكم الارهاب وتنفشى فيه دواغى الانتقام تشيئا تناول الوزارة فالوظفين فالأهالي جميعا

القضاء وحالة القضاة الى المعاش

وكان القضاء حريا أن ينجو من مفساد هذا العهد وأن لا يصيبه من طريقة الحكم ما أصاب غيره . فالقضاء هو الموثل الاول والاخير للقانون والعدالة ، والقضاء هو السلطة التي تستطيع أن تنصف الأهلين من الحكومة كما تنصف الحكومة من الأهلين . ولذلك أحيط القضاء في كل البلاد المتمدينة بضمان عدم قابلية العزل والنقل وعدم المساس باستقلالهم وانهم انما يصدرون في أحكامهم عن القانون وعن وحي ضمائرهم دون التقيد بأى ارتباط آخر . ودستور مصر الذى ارتضته منذ سنة ١٩٢٣ ، والدستور الذى أصدرته وزارة صدقي باشا نفسها يقرران للقضاء مبدأ الاستقلال وعدم التقيد بغير القانون ووحى الضمير ويحيلان ضمان ذلك بعدم قابلية العزل والنقل الى التشريع . ومنذ زمان بعيد جعل التشريع لقضاة الاستئناف هذا الضمان نجافيا بالقضاء عن أن يكون لاية سلطة غير القانون وعقيدة القاضى التي تكون بعد نظر الموضوع المطروح أمامه أى أثر عليه . وهذا هو الطبيعي والمعتول عند الناس جميعا . ولهذا تقرر مبدأ فصل السلطات وأن يقرم نظام الحكم على التعادل والتكافؤ بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية . وقد شهد الناس في مصر الحكم العرفى البريطانى والمحاكم العسكرية الانكليزية فرأوا لهذه المحاكم من الاستقلال ما يعلنه قضاؤها ساعة يقسمون اليمين قبل نظر الدعوى المحالة اليهم بأن يحكموا فيها بالعدل . والمدى الذى تراه الاحكام العسكرية هو كذلك لان العدل واقمته لا يصح أن يكون موضع خلاف بين الناس أبدا ، لكن لوزارة

صدقى باشا في المدة وفي نظام الحكم رأيا غير هذا الذي يراه الناس جميعا
فصدقى باشا ووزارته يرون رأى الاقطاعيين من أهل المصور الوسطى. الأمة
عندهم ملك الحكومة بل ملك الوزارة القائمة. والموظفون ليسوا عمال الدولة في
حدود القانون بل هم خدم الوزارة ينفذون ما تأمرهم به أيا كان من غير مناقشة ولا
حساب. اليسوا يديرون شؤون الأمة التي يعتبرها صدق باشا وزملاءه عزبة
الحكومة فيجب أن يكون الموظفون كمنستخدمي دائرة من الدوائر ينفذون أوامر
المالك أيا كانت هذه الأوامر. والقضاة شأنهم شأن غيرهم من الموظفين فيجب اذا
أصدروا حكما أن يتحروا موافقة لميل الحكومة وعدم خروجه عليها. وفي هذه الحدود
وحدها هم مستقلون. فان تجاوزوا حق عليهم الجزاء، وجزاؤهم الفصل أو على الأقل النقل.

وفي ١٢ اغسطس سنة ١٩٣٠ أصدر مجلس الوزراء قرارا بفصل قاضيين هما
الياس بك حنين وقطب أفندي فهمي فرحات. وتبريرا لهذا التصرف أصدرت وزارة
الحقانية بلاغين جاء في أحدهما ان الاول كقاض لمحكمة شين القناطر أصدر حكما
في قضية تمتد من ملاحظ بوليس شين على أحد الافراد قبل بتعمد مله من هذا
الشخص على الملاحظ وذلك أثناء مرور قطار يقتل مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد
ويراد منه الناس من مقابلته؛ ويتضح هذا الحكم بماتى قرش غرامة على ملاحظ البوليس
وبمثلها على من اعتدى عليه ورفض دعوى التعويض المدني لتكافؤ السيئات. وتهمة الياس
بك في نظر الوزارة انه: أولا — أتمى في حكمه القطار الذي يقتل مصطفى النحاس باشا
« قطار دولة الرئيس ». وثانيا — ان ما ذهب اليه الحكم من أن تصرف البوليس
مع الجمهور هو الذى سبب الحوادث أمر غير مقطوع به فلم يك يصح للقاضي أن
يعرض له اذ لم يقم عليه أى دليل ثم يستعمل الرأفة بالهم بناء عليه. وثالثا —
ان القاضي أباح في حكم أصدره في قضية معينة ما حرمه القانون وتعهد تقرير مبادئ
خطرة على الامن والنظام العام غير مستند في تقريره الى أساس من وقائع الدعوى
أو قاعدة من قواعد الاثبات. ورابعا — أنه قضى في الدعوى متأثرا بميل خاصة
لا تتفق مع ما تستلزمه وظيفة القاضي من الامانة والتزهد عن الغايات»

هذه هي التهم التي أسندتها وزارة الحقانية الى القاضي الياس حنين واعتبرتها
سبب فصله. وقد أصدرت بيانا بهذه التهم والقضية مرفوع عن الحكم الذي صدر
فيها استئناف لم ينظر ولم يصدر الحكم فيه الا في ٣١ يناير سنة ١٩٣١. واذن فقد
نصبت الوزارة نفسها قاضيا للقاضي تناقض حكمه وترتب عليه الجزاء وكأنها تقول

للهيئة الاستثنائية التي تنظر هذه الدعوى ان من يحكم فيها بمثل ما حكم الياس حنين يكون نصيبه نصيبه . مع ذلك أصدرت هيئة الجنح الاستثنائية حكماً بتأييد الحكم المستأنف وجعلت الحق بذلك في جانب الياس حنين مما يقترب عليه حتماً أن قرار مجلس الوزراء بفصله صدر « متأثراً بتأييد خاصة لا تتفق مع ما تستلزمه وظائف الوزراء وهم المهيمون على مصالح الدولة من الأمانة والتزهد عن الغايات » وأن مجلس الوزراء بهذا القرار الذي أصدره في حادثة معينة « أباح ما حرمة القانون وتعمد تقرير مبادئ خطيرة على الأمن والنظام العام غير مستند في تقريرها الى أعاس من وقائع الحادثة » . وأي مبدءاً أخطر على الأمن والنظام العام من أن تنصب الوزارة نفسها قاضياً على القضاة وأن تحاول املاء ارادتها على الهيئة الاستثنائية وأن تطوح بذلك باستقلال القضاء فتضف في نفوس الناس الثقة به .

أما البيان الذي يحاول تبرير احالة القاضي قطب فهمي فرحات الى المعاش فيجري مجرى البيان السابق وبدل مثله على أن الوزارة تريد قضاة سياسيين لا قضاة قانون وعدل ونزاهة . فقد ألفت النيابة القبض على عدد من المتظاهرين بالحملة الكبرى في ١٢ يولييه سنة ١٩٣٠ وحددت لنظر دعواهم يوم ٢١ يولييه . فلما كان ذلك اليوم وكانت قوات البوليس مشغولة بسبب مخوف الحكومة من اقتحام النواب دار البرلمان لم تحضر النيابة المتهمين الى الجلسة وطلبت تأجيل الدعوى فأجلها القاضي مع الامر بالافراج عن المتهمين بالكفالة فرأت الحكومة في تصرفه هذا دليلاً على ميول سياسية خاصة كفها لاحالته الى المعاش

ويكفي لتقدير فساد هذا التصرف ومنافاته لكل معاني العدل التساؤل عما اذا كانت الحكومة تقدم على مثله لو أنها لم تكن ذات رأى ومصلحة في هذا الحكم ؛ ولو أن من حكم عليهم أو أفرج عنهم كانوا متهمين في قضايا عادية ، ولو أن الحكم كان بالاعدام ، ولو أن الافراج كان عن متهمين بالقتل العمد مع سبق الاصرار والترصد ؟ الجواب على هذا السؤال بالنفي لا يحتمل أي تردد . لأن الوزارة ليس من حقها أن تنصب نفسها رقيباً على القاضي وإنما الرقيب عليه ضميره . فاذا هي ادعت لنفسها هذا الحق وتصرفت بمثل التصرف الذي سبق شرحه كان ذلك خروجاً على أبسط مبادئ العدل وكان خطأ فاحشاً يقصده الى الأرباب يتغلغل حتى في دوائر القضاء وكان هذا الحادث مما اهتز له القضاء واهتز له الرأي العام لأنه اول حادث من نوعه . فلم يحل قبل ذلك فاض الى المعاش بسبب حكم أصدره . وكان رد الفعل الذي حدث

يومئذ في جميع الأوساط سواء منها الأوساط المؤيدة للوزارة والمخالفة لها نذرا للحقانية بأن لا تصدر مثل هذا البيان عن تصرف كالتصرف السابق وقع في المحاكم الشرعية . فقد صدر حكم في قضية وراثه حسين باشا واصف ثم أحيل اثنان من قضاة دائرة المحكة العليا الشرعية التي أصدرته الى المعاش . وتسأل الناس ان كانت هذه الاحالة بسبب الحكم فكان مارد به صاحب وحي وزير الحقانية أن السبب في الاحالة يرجع الى بلوغ القاضيين المذكورين السن القانونية وان أن عددا من أعضاء المحكة العليا الشرعية بلغوا السن وتعترم الوزارة احاطهم على المعاش كذلك . على أن هذا البيان لم يحل دون تساؤل الناس خصوصا وأن أحد هذين القاضيين كانت وزارة الحقانية نفسها في عهد وزارة صدقي باشا قدمت له خدمته وأن الحكم النهائي الذي صدر في قضية الوراثة المشار اليها اوقف تفاذحين تقدم طلب التماس منه وقبل النظر في هذا التماس . هذه التصرفات مع رجال القضاء بعثت الى جو القانون ريحا من القلق بدت آثارها في بعض التصرفات . من ذلك أن قضايا محققها النيابة اليوم ولم تكن من قبل تحقق أمثالها ابدا . فقد جرى المصريون على اعلان الثقة أو عدم الثقة بالوزارة أو بأية هيئة سياسية ونشر ذلك في الصحف منذ سنة ١٩٢١ . ولم يكن عجبا عند الصحف أن ينجيها اعلان الثقة اليوم وتكذيبه غدا . كذلك كان العمد والموظفون تذكر الصحف أنهم استقالوا . فيكذب بعضهم هذه الاستقالة وينتهي الامر عند هذا . وهذا التصرف طبيعي ا فاعلان الثقة أو عدم الثقة وان فلانا استقال أو لم يستقل ليس مما يدخل تحت طائلة قانون العقوبات . والقاعدة أنه لا تحقيق حيث لا جريمة . لكن النيابة جعلت من تكذيب أحد من الناس الثقة أو عدمها موضع تحقيق وجعل الصحفيون يطالبون الى النيابة كلما بلغ أحد بأن ما نشر من أنه استقال أو وثق أو لم يثق غير صحيح . والنيابة تعلم أن لا جريمة وأن لا محل بالفعل للتحقيق . لكن الوزارة يعينها أن يجري تحقيق ولو لم يسفر عن نتيجة قضائية اذا اجتمعت ان يسفر عن نتيجة سياسية . وهي تقدر الى جانب هذا أن ما يعني الوزارة يجب أن ينقد وعلى كل حال فإن كلمة العدل ستكون آخر الامر هي العليا

وكان الناس فيما مضى يفهمون أن الامر الادارية التي تصدرها السلطة التنفيذية ولا يجوز للنيابة منع تنفيذها ولا للقضاء الغاؤها إنما هي الأوامر الادارية الخاتمة على الأقل للشكل القانوني . فلما رأى رجال القانون تصرف الوزارة بأرائهم من

غير أن يكون لهم من عدم قابلية النقل والعزل حامٍ يحميهم أصبحت الاوامر الادارية
 ظها تنفذها السلطة التنفيذية ولو كانت مخالفة للقانون . فاذا رفع الامر للنسابة
 يدعوى أن ما حدث تجاوز لحدود القانون وأن النيابة يجب أن تحمي الناس من كل
 تجاوز لكلف الشاكى أن يرفع أمره للقضاء مباشرة . ورفع الامر الى القضاء يحتاج الى
 اجراءات تستغرق زمنا قد تنتهى فيه هذه الطريقة من طرق الحكم ويصبح القضاء
 عامن من أن يصيبه ما أصاب الناس جميعا

يتعذر علينا أن نفيض في هذا الموضوع الخاص بالقضاء بأكثر من هذا لأننا
 نرفع قدس العدل فوق كل اعتبار . وانما سقنا ما سقناه مما سبق ليرى القارى الى
 أى مدى بلغت طريقة الحكم التى فرضت على مصر فى الطرف الذى وقع الانقلاب
 الدستورى فيه وأى جو أحاطت هذه الطريقة المصريين به . وفى هذا الجو الملبد
 بالغيوم والذى قبضت فيه الوزارة بيدها على عنق الحريات جميعا ، حرية الامة وحرية
 الموظفين ، حاولت أن تلتفت نظر الجميع عما صنعت بالبلاد ونظام حكمها بما سمته
 معالجة الأزمة الاقتصادية فيها والقيام باصلاح شؤونها المالية وتنحية موارد
 الخزانة العامة ومكافحة الغلاء . فلننظر فيما صنعت من ذلك ومبلغ ما نجحت أو
 فشلت فيه .

الفصل الرابع

الشؤون الاقتصادية

الازمة واسبابها - الانقلاب الدستوري واثره - القطن - البنك
الزراعي - الغلاء - ريجي السكر - ارهاق الادارة للاهالي -
النقر - اضطراب الوزارة في سياستها المالية - الموظفون ومربياتهم -
الشركات .

كان المأمول من صاحب الدولة ممدقى باشا - بفضل علاقاته بدوائر المال
والاعمال وطول عهده بها - أن يكون توليه الوزارة كفيلا بتوقية البلاد كثيراً
مما تجر اليه الازمة المالية ومعيناً له على تفريجها أو تخفيف وطأتها على الأقل ، وكان
الظن ان يستطيع دولته أن يستخدم هذه العلاقات لخير الامة وان يستغلها في سبيل
المنفعة العامة ؛ وسواء أكانت شهرته الاقتصادية ترجع الى أصل وطيد أم كانت
لا أكثر من بريق مستعار أ كسبه اياه اتصاله برجال المال وذوى الخبرة في شئونه ، فان في
وسعه على الأقل - بفضل منصبه وصلاته - أن يجمع حوله الكفاءات المختلفة وأن يحمل
الدوائر المالية الأجنبية على اتخاذ موقف لا ارهاق فيه للمصريين ، ولكن هذا
الامل خاب كما خابت امال كثيرة شتى ؛ واقتصر دولته على الشكوى مما أدت اليه
سياسة الوزارة السابقة والتنديد بتصرفها والطمع على سيرتها ؛ والوعد ببذل كل
ما في الطاقة لاصلاح الحال ، وفيما عدا ذلك لم تعمل الوزارة شيئاً ولم تبذل مسعى
جدياً لتلطيف الضائقة او منعها من التناقم ، فاستفحل الداء وعم البلاء وصارت
الازمة شاملة لكل باب من ابواب الحياة في مصر .

ولا نكران ان عدة ملايين من الاحتياطي العام قيدت بالقطن وان الوزارة
لوفدية السابقة اسرفت في شراء القطن بلا ادنى مسوغ او فائدة وبخاصة لانها
كانت تدخل السوق فتشتري منها بأعلى من سعر اليوم . ولكن هذا
التصرف على عيوبه الجمة ، لم يكن هو الذي ادى الى تدهور اسعار القطن
في عهد الوزارة الصديقة الحاضرة ، ذلك ان دخول الحكمة - وق القطن شارية

قد لا يجدي في صد تيار النزول أو رفع الاسعار ، ولكنه على التحقيق ليس اجراء من شأنه أن يساعد على التدهور أو يزيده ؛ وكل ما فيه من العيب أنه علاج وقى غير طبيعى ، وأنه يقيد جانبا كبيرا من المال الاحتياطي ويمنع استخدامه فيما هو أجدى حين تنشأ حاجة الى ذلك ؛ أما أن يتخذ اسراف الوزارة السابقة في شراء القطن ذريعة للطعن باعتبار ان هذا التصرف كان من آثاره تدهور اسعار القطن ، فننطق غير مفهوم وكلام لا يقبل .

ولم يحدث — في عهد أية وزارة مصرية أخرى — أن تدهورت أسعار القطن الى مثل هذا المستوى ؛ وهذا عجيب اذا اعتبرنا سمعة رئيس الوزارة وما يقال عن شهرته الاقتصادية ، وهو خلاف كل ما كان متوقعا ، فان لكل شهرة أثرها في دائرتها ، ومن أمثلة ذلك ما حدث في فرنسا ؛ فقد ظل الفرنك يتدهور ويرخص حتى ساءت الحال جدا وخيف الخراب على فرنسا ؛ فقولى الوزارة المسيو بوانكاريه ولم يكده يقتعد كرسيه حتى وقف المهبوط من تلقاء نفسه وقبل أن يتخذ الرجل أى اجراء أو يوضع أى شئ ؛ وكان سر ذلك الثقة بشدة شكيمة الوزير الفرنسى ومضاء عزمه والايقان بأنه لا محالة دائب على السعى من كل وجوهه حتى يبلغ غايته . أما في مصر فان سمعة رجل الاقتصاد لم يبد لها أى اثر وكان الوزارة يتزلاها رجل لا يدرى هل يؤكل المال او يشرب .

وليس التظن وحده هو مظهر الأزمة ؛ فأنها شاملة ؛ ولا ريب أنها أزمة عالمية وانها راجعة الى اكثر من الاسباب المحلية . ولكن هذا ليس معناه ان ليس لها علاج ، او ان الوسائل المعينة على التفريط ممتنعة ، أو أن سلوك الوزارة المحلية ليس من شأنه أن يخفف أو يزيد الضائقة ، ولا ريب أن سياسة الوزارة كان من نتائجها أن ساءت الأزمة على التفاقم ، ذلك انها أحدثت انقلابا خطيرا في البلاد وقعدت متحفزة للأمة ، فاضطرب الجو وحفل ببواشخ القلق ودواعى الخوف من المستقبل — القريب فضلا عن البعيد — واكفهر الأفق واكتظ بالاحتمالات المخيفة ، فقبض أصحاب الاموال أيديهم وركدت الاسواق ووقفت حركة التجارة ، وبدأت الوزارة أعجز ما تكون حتى عن علاج حالتها هي فضلا عن حالة البلاد ، وضعفت الثقة واشتد الخطب بما لجأت اليه الوزارة وانصرفت له من انشاء حزبها وجمع المال له ومطاردة خصومها واضطهادهم

ومعلوم ان البلاد الاخرى تتعاشى أن تتكرر الانتخابات العامة في اوقات متقاربة لأن الانتخابات بطبيعتها ترج البلاد وتثير الحصر مات وتهدد الأمن والنظام وتقف الاعمال وتكاف نفقات كثيرة ، وتوجد حالة نفسية متوترة تتطلب زمانا طويلا لتلطيفها والعود بها الى السكون الطبيعي ، فاذا كان هذا ما تنتجه الانتخابات فما ظنك بالعواقب الوخيمة التي تترتب على الغاء دستور أمة وفرض نظام جديد عليها بالقوة والتهر ، مع اجماع الأمة على التمسك بهذا الدستور المانع ؟ وكيف تكون حالة الأمن والنظام في بلاد تقف فيها الامة والحكومة في معسكرين متقابلين متناحزين ؟ ان الانقلاب الذي أحدثته الوزارة الصديقة كاف وحده — حتى في أيام الرخاء — أن يخلق أزمة من أخطر الازمات وأن يلقي بالبلاد بين شقي رحى طاحنة من الضيق ، فكيف والانقلاب قد وقع في عنقوان ضائقة لم يشهد لها العالم كله نظيراً وليس له بمثلها عهد ؟؟ أضف الى ذلك ما بيننا من معاملة الوزارة لخصومها — وهم سواد الامة — معاملة خسف وعسف واعتزاز بالقوة واعتزاز بالسلطان ، وأن عمالها لا يتخرجون على الرغم من الشدة والفقر ، أن يتفقوا همهم على جمع الانصار للوزارة ولم المال لحزبها وجريديتها ، ومحاربة خصومها في مصالحهم ومرافقهم ؛ وزد على ذلك أيضا أن سياسة الوزارة نفسها في الشؤون الاقتصادية أفضت الى مضاعفة البلاء وارهقت الامة بالغلاء وسدت أبواب التفرج والخلاص كما ستري .

القطن

في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠ قيل رحلة جولة الملك انى الصعيد قال دولة صدقي باشا من حديث أفشى به الى الاحرام ونشرته في ذلك اليوم « انى لأبارح القاهرة الا بعد أن أتممت الدفاع عن محصول القطن وحمايته من العوامل المضطاعة التي ظهرت حينما ما في بورصة الاسكندرية. ولى كبير الثقة في أن ما اتخذ من الاجراءات سوف يقضى على جميع المحاولات غير المشروعة ، والحكومة تفهم لهذه المحاولات بالمرصاد ، وستضرب على أيدي أصحابها تعاونها في جهودها العناصر الطيبة من كبار تجار القطن والسامسة » ولكن القطن مع ذلك ظل يتدهور ويوى لان الدفاع الذي قال دولة صدقي باشا أنه أتمه قبل سفره لم يكن اكثر من هذا التصريح الذي ملأ به دولته وأخرجه ضحكاً فخماً ثم لاشيء بعد ذلك ؛ ولقد وضع وكيل المالية احمد عبد الوهاب باشا تقريراً

عن السياسة القطنية الواجبة الاتباع وخصه دولة صدق باشا باعتباره وزيراً للمالية لمجلس الوزراء ، فأقرها المجلس ، وقيل قد وضعت الحكومة سياسة قطنية فاطمّنوا أمها الناس على حصولكم الرئيسى وابشروا بالغنى وانعموا بعد اليوم باليسر والرخاء ! وإذا بالتقرير — كما يقول هملت — الفاظ ! الفاظ ! الفاظ ! ، وكان من أغرب مظاهر الخلط والاضطراب أن السياسة القطنية تضعها وزارة المالية وحدها دون أن تشترك في ذلك وزارة الزراعة بأكثر من تقديم الاحصاءات التى طلبها منها وكيل المالية !

ومن العجيب أن التقرير لم يتعرض لطائفة من العلل معروفة أنها من أسباب الهبوط فى كل عام ؛ من ذلك الطريقة المتبعة فى البنوك للتسليف على القطن ؛ وهى طريقة تسمح ببيع الكنترات لتغطية البضاعة التى اقترض عليها صاحبها ، وقد جاء فى مذكرة للنقابة الزراعية المصرية « أن المزاحمة على التسليف محمل البنوك على تقديم مبالغ كبيرة والتقليل مما يسمونه بالغطاء غاية المستطاع حتى لا ينصرف العميل الى مصرف آخر ، ولذلك كان هذا الغطاء القليل يضيع لدى أول هبوط فيضطر البنك اذا تأخر العميل عن دفع مل يكمل به ما نقص من الغطاء الى بيع الكنترات ببورصة العقود فيحدث هذا البيع هبوطاً آخر يكشف فريقاً ثانياً من العملاء وهكذا بالتسلسل الى أن تصل تلك المبيعات بالاسعار الى الحضيض وتحدث فى نفس المشتغلين بالتجارة والبورصة على السواء هلعاً وذعراً يضاعفان الكارثة »

وقد نهت النقابة الزراعية الى أن البنوك تضع فى عقود التسليف نصاً مطبوعاً يمر به المقترض غير ملتفت الى خطورته وهو يعطيها الحق المطلق فى تغطية البضاعة التى لديها ببيع الكنترات متى شئت من غير قيد ولا شرط ، ونتيجة ذلك كما قالت النقابة « أن البنوك فى أوقات الأزمات تزيد تلك الأزمات شدة بما تلقينه فى السوق من المقدير الوفيرة »

ومن العلل أيضاً البيع تحت القسط ، وقد اقتنعت الحكومة بهذا الخطر من زمان ووضعت مشروع قانون بذلك فعلا من سنوات عدة ثم وقف الأمر عندها الحد ولم تصنع الوزارة شيئاً لتذليل الصعوبات التى تقيها المشروع فى الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة

ومنها أيضاً اطلاق العنان فى المضاربة اطلاقاً لا شك أنه مثار للأزمات المتوالية بلا انقطاع

وعلى الرغم من طول التقرير الذى وضعته وزارة المالية فإنه أشغل درس أمور لها تأثيرها فى استهلاك القطن المصرى وحالة سوقه ، وهى مبلغ احتياج عالم الصناعة الى الاقطان الطويلة الشعرة ، والى أى حد يمكنه الاستغناء عنه مؤقتاً أو نهائياً ، وتأثير التقدم الصناعى من حيث احلال الاقطان العادية محل الاقطان الطويلة الشعرة فيما كانت تستعمل فيه ؛ ومقدار ما تتكلفه المغازل والمناسج فى غزل الاقطان الطويلة الشعرة ونسجها وزيادتها على تكاليف غزل الاقطان الأخرى ؛ وماذا يبلغ من مزاحمة الحرير الصناعى والى أى مدى ذهبت هذه المزاحمة .

من هذا البيان الوجيز يرى النارىء أن تقرير السياسة القطنية الذى وضع وأقره مجلس الوزراء لم يتجاوز حد الكلام الذى ليست له قيمة عملية ، وأنه لا أكثر من أمثاله من التقارير العديدة التى تكتب وتحفظ ولا يبدو لها أثر مع الأسف على الرغم مما يبدل فى سبيلها من الجهد والفكر والوقت .

يضاف الى ذلك كله أن نظام البورصة الحاضر فيه من النقائص ما يجعل بورصة العقود تحت سيطرة بورصة البضائع بحيث تستطيع أن تتحكم فى اسعارها وفى قرارات لجائها وفى تصرفات مماسرتها وقد ادخل على هذا النظام تعديل يكفل بعض الاصلاح ولكنه لم ينقد

ونحن نكتب هذه السطور والقطن يعود الى الارتفاع على نحو غير طبعى ولا معقول ، ويجب أن نلاحظ أموراً ؛ منها أن المحصول خرج من أيدي الزراع فلم تبق لهم فائدة من ارتفاع اثمانه الآن بعد أن باعوه مضطرين بالخس الاثمان التى عرفت فى تاريخ هذا المحصول ، ومنها أن الارتفاع بلغ اربعة ريبالات فى اسبوع واحد وليس ثم من العوامل الطبيعة المنتظمة فى نشوئها وقملها ما يدعو الى ذلك ، ومنها أن هذا هو الاوان الذى تعد فيه الأرض لزراعة القطن « البدرى » فكاننا أمام مناورة من المستهلكين يريدون بها أن يعيدوا الأمل الى نفوس الفلاحين فى القطن واثمانه فيشجعهم ذلك على العود الى زراعته ، وهؤلاء المستهلكون من أصحاب المنازل والمناسج فى لا نكثير يدركون أن القلاح المصرى خلق أن يكف عن زرع القطن اذا أيقن أن اثمانه صارت لا تجزيه من ثمنه وكده ونفقاته ، بل لا يرد اليه ثمنه كما حصل فى هذا العام ؛ فاذا استمرت الاسعار واطئة وظلت تدهورها فإنه حرى بأن يأس ويقطع الأمل من القطن ؛ وقد يضطر الى زرعه عاماً آخر أو طامناً ولكنه لا شك يضطر آخر الأمر مع استمرار هذا الغبن الى العدول عن

القطن والى التفكير الجدى فى محصولات أخرى تكون أجدى عليه واكسب له ،
وكأننا بلانكشير قد تعمدت أن تقوم بهذه المنارة لترفع اسعار القطن لتجدد
الآمل وتنعشه وتصرف المصريين الذين طحنهم تدهور الأسعار عما عسى أن
يضطرب فى قلوبهم من الزهد والقطن والبحث عن محصول أو محصولات أخرى .

البنك الزراعى

فكرة البنك الزراعى أقدم من الوزارة الصديقة وأسبق ؛ والفضل فيها راجع
الى وزارة محمد محمود باشا كما سترى والغرض منها تحقيق التعاون الزراعى بكل
معانيه ، أو كما تقول المادة الأولى من المرسوم الصادر بإنشاء البنك الزراعى
« التسليف لتفقات الزراعة والحصاد وشراء الآلات والماشية ، ولاصلاح
الأراضى ؛ والتسليف على المحصولات وتقديم سلفيات للجمعيات التعاونية ؛ وبيع
الأسمدة والبذور لأجل ، والمساعدة على إيجاد المنشآت التى تعمل لمنفعة الزراعة
والتسليف الزراعى وانتشار تلك المنشآت »

وهى مهمة عظيمة تتطلب قبل كل شىء الموارد التى تناسب مع سعة نطاق العمل ،
ولكن الوزارة الصديقة التى ظلت تملك عدة شهور بلا مسوغ فى استصدار
المرسوم بإنشاء هذا البنك أخرجت المشروع بعد طول التلكؤ غير راف بالحاجة
ولا كفيل بالقيام بالعبء الذى يراود إليه ، ذلك أن أهم وسيلة يعتمد عليها البنك
فى تحقيق الغرض منه هى التسليف - فى نطاق واسع - للأفراد والجمعيات التعاونية .
فالمفروض أنه سيبدل المساعدة للملايين من الزراع ، والزراع الذين يراود
معاونتهم قبل من عداهم ، هم صغار الملاك والمزارعين والمستأجرين لا كبار الملاك
الذين يجدون ما يحتاجون إليه من المال بسهولة والذين تفتح لهم أبواب المصارف
ولا يعانون عسراً يذكر فى الاقتراض والتسديد ، وهذه حقيقة أشارت إليها مذكرة
المجلس الاقتصادى الخاصة بمشروع البنك ، وصغار الملاك وحدهم يزيدون على
مليونين منهم ٩٣٠٤٠٤٠ رءيلك الواحد منهم لا أكثر من فدان واحد ، و ٥٣٦٧٤٤٠
علاكر من فدان الى خمسة ، و ٨٢٢٥٩٠ يملكون من خمسة الى عشرة ، فإذا أضفنا
الى ذلك نحو مليونين آخرين من الزراع غير الملاك كانت جملة من يجب أن تشملهم
معاونة البنك الزراعى أكثر من أربعة ملايين ، هذا فضلاً عن تغذية المشروعات
الزراعية الأخرى ومعاونة الجمعيات التعاونية والجمعيات الزراعية المختلفة
ولكن الموارد التى أفردت للقيام بهذه المهمة بعيدة عن الوفاء بتحقيقها ؛ فقد

حدد المرسوم رأس المال للبنك بمبلغ اقضاه مليونان ، وذلك بأن جعل ا ككتاب الحكومة في اسهم البنك بمالا يتجاوز نصف قيمة رأس المال على الازيد ما تكتتب به الحكومة على مليون جنيه (المادة الاولى الفترة الثالثة) ومعنى ذلك أن رأس المال قد يقل عن مليونين اذا رأت الحكومة أن تكتتب بأقل من مليون فانفرض أن البنك الزراعى تأسس برأس مال قدره مليون ونصف مليون مثلاً ولنفرض أنه استطاع أن يقددلهيئات الزراعية المختلفة والافراد والجمعيات مليوناً فإذا يفيد هذا المليون في سد حاجات الملايين من الزراع ومئات الجمعيات ؟

أن مشروع البنك الزراعى — كما أسلفنا — ليس من ابتكار الوزارة الصديقة بل هو من وضع وزارة صاحب الدولة محمد محمود باشا في سنة ١٩٢٩ . وكان المقرر أن تدفع الحكومة من جانبها لانشاءه اربعة ملايين من الجنيهات فإذا فرضنا أن هذا القدر يوازى نصف رأس المال اذن يكون الذى قدرته الوزارة المحمدية لرأس مال البنك ثمانية ملايين من الجنيهات ، وبهذا المبلغ يستطيع البنك أن يؤدى مهمته على الوجه الصحيح ، ولكن المشروع تضاعل في يد الوزارة الصديقة واضمحل حتى لم يعد يوازى ربع ما كان مقدر له وصار لا يدانى أقل المصارف الاجنبية التى يضطر الفلاح الى الالتجاء اليها والوقوع في قبضتها .

قد يقال أن المادة الثالثة احتاطت لذلك فقرضت الى الحكومة أن تقدم للبنك قروضا لا يتجاوز مجموعها ستة ملايين من الجنيهات ، وانه لا يجوز لها ان تطالب بسداد هذه القروض قبل تصفية البنك ، وهذا حسن في الظاهر ولكنه من الوجهة العملية غير مستطاع ، فان من المشكوك فيه جداً أن تستطيع الحكومة في الظروف المالية الحاضرة التى تواجه فيها عجزاً جسيماً في ميزانيتها أن تدفع حتى نصف رأس المال اذ ليس عندها من الاحتياطي النقدي الا حوالى مليونين من الجنيهات كما صرح بذلك دولة اسماعيل صدق باشا في احدى خطبه . وقد قل هذا المبلغ على الايام . وقد صرح دولته أيضاً بأن مشروع البنك الزراعى يستلزم عدة ملايين من الجنيهات وأعرب عن أسفه لان هذه الملايين اللازمة ليست موجودة في خزائن الحكومة ؛ فكان من المشكوك فيه أن يخرج البنك الزراعى برأس مال قدره مليونان لان الحكومة ليس في خزائنها من الاحتياطي ما تستطيع به تنفيذ المشروع اولا ماتسد به عجز الميزانية المنتظر ، وهو عجز معترف به لان كثيراً من موارد لدخل مثل الجمارك والسكك الحديدية سيصيبه العجز ، يضاف الى ذلك مالا يد من د

افراده بخزان اسرار ومشروعات الرى الاخرى التى لاسبيل الى وقفها .
الواقع أن مشروع البنك الزراعى كما أخرجته الوزارة الصديقة ليس خيرا من
الحبر على الورق وكأنا بالوزارة لم تقصد من إصداره — بعد أن حالت دون إصداره
عقبات معينة — إلا أن تتخذ منه وسيلة سياسية تروج بها لنفسها ليقول الذين لا يعرفون
أن الوزارة الصديقة قامت للبلاد بخدمة اقتصادية جليلة بعد أن أنفقت في الحكم عدة أشهر
من غير أن تقوم بعمل ماغير الفاء المستور ، ولكن وضع المشروعات شيء وتنفيذها
شيء آخر ، واعتقادنا أن إصدار المشروع في شكله النظرى الحالى لا يقدمه خطوة
عما كان عليه ، وأنه خير الا يقوم المشروع على هذه القواعد الواهية حتى لا يولد
سقيما ثم يموت في بضعة أعوام كما يموت كل سقيم من المشروعات ، ووضح مما
اسلفنا بيانه أنه ليس الاحتمال في سلسلة الوعود الاقتصادية العديدة التى يسح بها
دولة صديق باشا غير أن العبرة بالتنفيذ والتحقيق وإذا فرضنا أن الوزارة الصديقة
مخلصة في اخراج المشروع وأنها معنية بتنفيذه فإن من الصعب على المرء أن يعتقد
أنها وافقت في اخراجه على هذا النحو أو ان من ورائه جدوى تذكر .

الغلاء

افضى اضطراب الوزارة في سياستها الاقتصادية ، وما بدا من عجزها عن
معالجة الاحوال أو الفطنة الى الظروف المصطنعة ، الى نتيجة غير التى كان ينبغي أن
يؤدى اليها الواقع ؛ ذلك ان المال قليل في أيدي الناس ، وموارده شحيحة جدا ؛
والاسراق عامة في كل مكان ؛ والغلاء يكون معقولا وطبيعيا في أيام الرخاء ، أما في
أيام الفقر والمترية ، وفي الوقت الذى يتوالى فيه هبوط أسعار الحاجات الضرورية
في العالم ؛ فإن الغلاء الفاحش الذى تعانيه مصر ظاهرة عجيبه فيها من الشذوذ
مالا يخفى .

والوزارة الصديقة مسئولة عن ذلك الى حد كبير — وهي مسئولة من ناحيتين :
الاولى تركها العوامل المصطنعة تحدث أثرها من غير أن تفكر في مقاومتها لاحداث
التوازن الطبيعى ، والثانية ما باشرت من الاعمال مما كان له أثر محقق في احداث
الغلاء ، فن ذلك تعديلها الرسوم الجركية على المواد الغذائية الاساسية مثل القمح
والدقيق الواردين من الخارج ، فقد استصدرت مرسوما ملكيا بذلك في ١٤ اديسمبر
وحجتها في ذلك أن وزارة المالية في شهر نوفمبر سنة ١٩٣٠ رفعت مذكرة الى

مجلس الوزراء تبسط فيها الاسباب التي تدعو الى تقرير رفع الضريبة الجمركية على التمح والدقيق الواردين من الخارج بالنظر الى توالي هبوط أسعارها والى الحاجة الماسة من وجهة الاقتصاد الاهلى الى البحث عن الوسائل المعينة على زيادة الاقبال على زراعة الغلال ؛ وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك فى ٩ نوفمبر مع ارجاء رفع الضريبة الى ابان المحصول ومع تكليف المالية أن تراقب حركة الاستيراد حتى اذا أحست منها سعي بعض المضارين الى استيراد كميات كبيرة من الدقيق قبل رفع الرسوم كان لها أن ترفع الضريبة فى الحال

وظاهر من هذا أنها تعمدت أن تخلق سببا مبررا لرفع الضريبة على هذه المواد — فى الحال ، لأن تقرير رفعها فى المستقبل غير بطبيعته بهذا الاستيراد ؛ كما حدث قبل اصدار التعريفة الجمركية الجديدة ؛ وكما يحدث دائما قبل زيادة الرسوم على أية مادة يكون مبرورا أنها ستزداد ؛ ذلك أن كل تاجر يطلب أقصى ما يستطيع من الربح ، فاذا علم أن مادة تباع الآن بثمن ما ، سيزاد الضريبة على الوارد منها فتقلو ؛ بإذن الى المحصول على أكبر مقدار من هذه المادة قبل زيادة الرسم عليها لبيعها فيما بعد بأعلى مما يبيعها فى حاضره فيكون ربحه منها أعظم

فاننى أعلنته الوزارة من اعترافها بزيادة الرسوم الجمركية على الوارد من التمح والدقيق لم يكن من شأنه أن يصد عن الاستيراد بكميات كبيرة ولا أن يدعو الى القصد والاعتدال بل أن يحدث ما تزعم الوزارة أنها تحشاه وهو الاقبال على استيراد ما ستراد الرسوم على الوارد منه ؛ وليس فى هذا خدمة لثلاثه الأهل ولا اغراء بالاقبال على زراعة الغلال ، لان الزيادة فى الرسوم الجمركية — كما قرر مجلس الوزراء — إنما تقررت فى أبان المحصول ، فالنتيجة الوحيدة هى غلاء هذه المواد وكل ما أدى اليه عمل الوزارة هو ان الناس — فى أبان الأزمه الطاحنه — اضطروا أن يشتروا هذه المواد الغذائية الضرورية بأعلى مما كانوا يشترونها لو تركت السوق للعوامل الطبيعية .

وقد يفهم من قرار مجلس الوزراء ان ثم رقابة على الاسواق ، ولكن الواقع ان ليس ثم الا رقابة الجمركية ، أما الاسواق فتروكة مهملة لاهيمه عليها ولا التفات اليها ، والتجار يستغلون الظروف كما بداهم من غير أن يحشوا شيئا ، وقد حاولت المحافظات والمديريات أن تصنع شيئا ولكن اضطرارها الى الاهتمام بالسياسة الحزبية للوزارة صرفها كل الصرف عن هذه الشؤون كما صرفها عن العناية الواجبة بالأمن العام على نحو ما بينا فى الفصل السابق ، ونتيجة ذلك أن كل المواد الاولى الاساسية

لا تتناسب أثمانها مع الظروف الاقتصادية . من ذلك أن اللحوم في القاهرة مثلا كان تجارها القصابون قد اتفقوا مع لجنة مكافحة ذللاء المعيشة أن يبيعوا اللحوم بأثمان اتفق عليها ولكنهم عادوا فرفعوها مرة أخرى ، وعلة ذلك أن تجار المواشى انتهزوا فرصة ارتفاع أسعار الحاجات الأولية ارتفاعا أدى إليه عمل الوزارة فعمدوا الى زيادة ثمن كل قطار من اللحم جثيها ؛ فاضطر القصابون الى زيادة سعر الرطل — هذا على الرغم من أن تجار المواشى يشترون المواشى في هذه الأيام العصيبة بالبخس الأثمان لشدة حاجة الفلاح الى المال ، فوقهم من الفلاح هو موقف المربي من المضر على عليه شروطه كما يريد ، ولو أن هناك رقابة صحيحة أو أدنى عناية لكان الأمر خليقا أن ينتهي الى العكس ، لأن رخص المواشى حري بأن يؤدي الى رخص اللحم ؛ ولكن التقيض هو الذي يحدث لأن الوزارة في شغل من سياستها الحزبية عن الاكتراث لهذه الأمور .

وكذلك ارتفعت أثمان الزيوت خمسة مليات وعشرة وخمسة عشر مليا في الآونة تبا لنوع الزيت ، وزادت أسعار الأرز المعروف بالافرنجى من أربعة وثمانين قرشا للجوال الذى يحتوى ستة وخمسين قدحا الى مائة ؛ وسعر الزنبيل من الأرز الرشيدى من خمسة وخمسين قرشا الى سبعة وستين قرشا ونصف قرش وأدى ارتفاع هذين الصنفين الى ارتفاع سائر أصناف الأرز وزادت أثمان الكبيرة زيادة فاحشة بسبب رفع الرسوم الجمركية عليه

وهذا الغلاء مصطنع بلا ريب ، وهو نتيجة مباشرة لزيادة الرسوم الجمركية على بعض حاجات المعيشة ، وقد زادت الوزارة هذه الرسوم لا — كما قالت — لحماية الانتاج الاهلى بل لتخلق موارد جديدة لتسديد العجز المنتظر في ميزانيتها بسبب ما سيقع من النقص في إيرادات المصالح ذات الربح من مثل السكك الحديدية والجمارك وغيرها . ولما كانت الوزارة ليس لها رقابة ما على الاسواق فان التجار يتذرعون بزيادة الرسوم الجمركية على بعض الاصناف لزيادة أثمان ما يبيعون منها ؛ وتعميم هذه الزيادة على غيرها .

وهكذا غلت أسعار المواد الضرورية كلها ، بعضها بسبب الزيادة الجمركية والبعض بسبب ضريبة الانتاج ، والبعض بلا سبب على الإطلاق ، من جراء اهمال الرقابة وعدم كفالة العدل للأهالى ، ومن العجيب أن الوزارة رفعت الرسوم الجمركية حتى على المنسوجات القطنية الرخيصة الدائمة الاستعمال بين الطبقتين المتوسطة

والفقيرة ، فارهقت هاتين الطبقتين اردافا شديدا وفيهما سواد الامة الاعظم من غير أن تكون الزيادة التي فرضتها مجلبة لايراد يذكر
ريجي السكر

وقد وضعت الوزارة الصديقة نظاما لريجي السكر ، سعت اليه شركته وهي أجنبية ، وأرادت به أن تحتكر هذا الصنف في القطر المصري ، وهذا النظام يقضي بتحديد سعر معين لقصب السكر ، ثم تتسلم الشركة المقادير المزروعة لصنعها سكرًا وبعد بيع هذه المقادير يعمل حساب لنفقات الصناعة والبيع وغيرها على أن يضم الى ذلك حصة للحكومة توازي ماخسرتة خزانة الدولة بسبب زيادة الرسوم الجمركية على الوارد من السكر ويكون لشركة السكر حصة مقابل مايقوم به من العمل وبعد كل هذا يعمل الحساب الختامى فاذا كان هناك ربح وزع على أصحاب الشأن ، وهذا الاحتكار يقوم على مبدئين :

الاول — أنه مادام في استطاعة مصر أن تنتج السكر اللازم للبلاد فلا محل لاستيراد السكر من الخارج

والثاني — للوصول الى انتاج كمية السكر اللازمة لاستهلاكها في مصر رفع الضريبة الجمركية الى مستوى لايجعل للسكر الاجنبي سبيلا للتصريف في مصر .
وظاهر من هذين المبدئين أن مصلحة المستهلك والزراع لم تراعى على الاطلاق ؛ ذلك أن الشركة التي تصنع السكر في مصر أجنبية وهي الوحيدة التي ستشتري ما يزرع من القصب بغير منافس لها ، وصحيح أن ثمن القصب سيعين بالاتفاق مع الحكومة ولكن هذا ليس ضماناً على الاطلاق للزراع ، وستكون نتيجة هذا الاحتكار ومنع منافسة السكر الاجنبي أن ترتفع أثمانه في مصر وتقع الخسارة على المستهلك وهو الذي حدث بالفعل ، وقد ثبت نفسه وكيل المالية الى ذلك وأثبت بالأرقام وقوع التفاوت في الاسعار التي كان السكر يباع بها للجمهور باختلاف مواقع البيع مع أن سعره بالجملة واحد ، ونبهت الصحف مراراً عديدة الى غلاء السكر بلا مسوغ حتى قبل أن يوضع نظام الريجي ويتقرر ، وأعلنت الشركة من جانبها أن الائتمان لم يزد ومع ذلك كان التجار يؤكدون عكس ذلك ويقررون أنهم يشترون منها بأعلى مما كانت تبيعهم ، وقد زعموا أن لهذا النظام مزايا كثيرة ذكروا منها

أولاً — ان مساحة الارض المزروعة قسماً الآن ستزيد من خمسين الف فدان الى خمسة وسبعين الفا وان في هذا تقليلا من زراعة القطن التي أصبحت مرهقة

واكتاراً من زراعة القصب الثابتة الايراد

وهو زعم واضح البطلان ؛ لان زراعة القصب مع هذا الاحتكار ستكون محدودة الايراد أيضاً على الرغم من الثبات ، وخمسة وعشرون ألف فدان ليست بالمساحة التي يصح معها القول بان الاقبال على زرع القطن سيقبل ؛ وبخاصة لأن المناطق التي يكثر فيها زرع القصب ، ليست هي التي يكثر فيها زرع القطن فالراحة في الواقع ضئيلة ولا قيمة لها على الحقيقة

وثانياً — قالوا أن ذلك يزيد العمال الزراعيين الذين يشتغلون بزراعة القصب بمقدار نصف عددهم الحالي

وهذه مغالطة أخرى فان هؤلاء العمال الذين يقال انهم سيزيدون ؛ عمال زراعيون على كل حال وهم يشتغلون بالفلاحة سواء أكان ما يزرعون قصباً أم غير قصب ، ولم يكونوا عاطلين حتى يقال خلق لهم عمل ، ولو أنهم أخذوا من العاطلين بالفعل لكانت النتيجة أن تبطل بدلا منهم مثل عددهم من المشتغلين في المناطق التي ستلحق بزراعة القصب

وثالثاً — يزيد الصناع الذين يشتغلون الآن في مصانع السكر ويبلغ عددهم نحو ٢٦ ألف نسمة بمقدار النصف

وهذه النسبة ليست صحيحة على إطلاقها فان زيادة نصف المقطوعية لا تستلزم حتماً زيادة نصف العمال في المصانع التي يقوم عملها الرئيسي على الآلات ،

ورابعاً — يبقى مبلغ ٧٥٠ ألف جنيه مصرى ثمن ما ستورده مصر من السكر الأجنبي سنوياً في مصر ينتفع به الزارع المصرى والصانع المصرى والتاجر المصرى والحكومة المصرية .

والحقيقة في هذا أن هذا المبلغ أو أكثر منه أو أقل لا يدخل جيوب المصريين ولكن يدخل معظمه في ايراد الشركة المحتكرة ؛ وهو يخرج من جيوب المستهلكين الذين سيدفعون للشركة التفرق بين ثمن السكر قبل الاحتكار و ثمنه العالي بعد الاحتكار .

و خلاصة القول أن هذا النظام الذى وضع لاحتكار السكر فائدته كلها عائدة الى الشركة الاجنبية التى تصنعه وليس للحكومة منه الا ما يوازى ما كانت تحصله من رسوم الجمارك على السكر الوارد من الخارج أو أكثر قليلا بما لا يستحق الذكر والغرم كله على المستهلك الذى غلا السكر عليه من غير أن تكون له هو فائدة أو

الحكومة ربح يستحق هذه التضحية منه .

وهذا النظام الذى أولت به الوزارة شركة السكر احتكاراً رديحاً مثال بارز للخدمات التى تؤدىها الوزارة الصديقة للأجانب على حساب الجمهور المصرى ، وظاهر مما اسلفنا أن مصلحة الجمهور لم تراعى من أى وجه فى تقرير ربحى السكر ، فهو الذى يخسر الزيادة فى ثمن السكر ، وهو الذى يحتمل هذا الغلاء لتستفيد شركة أجنبية كانت تجار بالشكوى من قلة الربح حتى هبطت فى وقت من الاوقات اثمان اسهمها فلما تقرر الربحى ارتفعت الأسهم وسيتدفق عليها الربح مع الاحتكار وتكون وظيفة الحكومة أن تصد عنها المنافسة وتمنع المزاحمة وتمكنها من استقطار الربح من عرق المصرى .

ويحسن بنا أن نورد للقارىء بيانا موجزا يرى منه مقدار الغبن الذى لحق زراع القصب والاهالى من هذا النظام . ذلك أن القصب يزرع ويمكث فى الارض عامين ونصف عام فى العادة ، وهو يزرع فى السنة الاولى « غرزا » ويكون فى السنة الثانية « خلفه » وتبلغ تكاليف الفدان من القصب فى السنتين اثنتين وعشرين جنيها ، ومحصول الفدان فى السنة الاولى يبلغ سبعمائة قنطار وفى الثانية خمسمائة قنطار ، فالجلمة ألف ومئتان هى ما يؤتية الفدان فى عامين ونصف عام

وقد جعل الثمن للقنطار الواحد من القصب ثلاثة قروش وثمانية ملليم فمن محصوله فى السنتين ونصف السنة خمسة وأربعون جنيها وستون قرشاً اذا اسقطنا منها التكاليف وهى اثنان وعشرون جنيها كان الباقي ثلاثة وعشرون جنيها وستون قرشاً أى بمعدل تسعة جنيهات وأربعة وأربعين قرشاً فى السنة .

هذا وقد كانت شركة السكر تشتري القنطار من القصب فى السنة الماضية بأربعة قروش ونصف قرش فانزل الثمن أربعة عشر ملياً يجعل النقص فى ثمن المحصول (باعتبار ١٢٠٠ قنطار) يبلغ ستة عشر جنيهاً وثمانين قرشاً وهو نقص يصيب الفلاح وغبن يلحقه لمصلحة الشركة

ولو زرع هذا الفدان قطعاً يبيع بثمن رخيص (ثلاثة جنيهات مثلاً للقنطار) وحسبنا تكاليف الفدان ثمانية جنيهات واعتبرنا أن المحصول فى السنة الاولى ستة قناطير تباع بثمانية عشر جنيهاً وان هذا الفدان يؤجر (غترا) فى السنة الثانية بعشرة جنيهات فقط لكان صافى الايراد فى سنتين اثنتين — لافى اثنتين ونصف بعد اسقاط التكاليف ، عشرين جنيهاً بمعدل عشرة فى السنة . وهذا كما يرى القارىء

على أسوأ تقدير فإن فدان القطن في المنيا يؤتي أحيانا تسعة قناطير أو عشرة وقديما
يحير من هذا السعر، وقد يستغله صاحبه بدلا من تأجيله .
ومن هذا يرى القارىء أن الغبن لحق الزارع كما لحق المستهلك بسبب الغلاء
الذى أفضى اليه الاحتكار لمصلحة شرهة أجنبية بحت .
ارهاق الادارة للاهالى

من هذا كله يتبين ان ليس للوزارة الصديقة سياسة اقتصادية بأى معنى من
المعاني وان كان على رأس الوزارة رجل مفضته أنه من رجال المال والاعمال، وعلى
رغم من أن رئيس الوزارة لم يزل منذ توليه الحكم يقول أنه مشغول بالحالة
الاقتصادية وأنه معنى بتفريخ أزمتها وأنه يريد أن يتفرغ لها ويتخلى ، الادارة
الحكومية بطبيعة تعقيدها تضيق نسبة كبيرة من جهدها عنها — هذا في العادة،
لأن كثرة الموظفين والاعمال تشتت وتبعثر وتمنع أن يكون لا تنفع بالجهد والوقت
بالغاياته ، فاذا اتفق ان كانت الوزارة المهيمنة على شؤون الدولة منصرفة الى مهمة
حزبية خاصة لظن أن بقاءها في الحكم رهن بانجاحها ، وان هذا الانحياز يتطلب
منها — فوق معاضدة حزبها — أن توقع بمخضومها ونظاردهم وتنكل بهم وتخفهم
بالمكرارة لتحملهم أما على السكوت بكرهم وأما على الاستسلام لها والاضطرار الى
مناصرتها ، تقول اذا اتفق أن كانت الوزارة القائمة بالامر من هذا القبيل فان من
الطبيعى أن يذهب أكثر من تسعين في المائة من عهد الادارة الحكومية عنها
وقد رأينا في الفصلين السابقين كيف أن هذه الادارة أصبح لا عمل لها الا الحد من
الحريات العامة والافتيات على حقوق الشعب المتحررة في الاجتماع والارتقاء ، وكيف
أن الامن فسد واضطرب حبله وانصرف عنه الموكلون به الى مضايقة خصوم
الوزارة والمكيد لهم ، وغير معقول أن يكون رخاء مع اضطراب الاحوال ، وأن
تخف وطأة أزمة ما ، مع اختلال الامن ، أو أن تنشط النفوس لمكاخة أسباب
الضائقة والاحتياج لمقاومتها واجتناب ارضائها ، اذا شعر الشعب أن ليس له
نصير من القوة الحاكمة المسيطرة على مضايقه وأن القانون لا احترام له
وان العدل والمساواة ليسا مكفولين للناس جميعا بلا تمييز أو تفريق
بينهم لسبب من الاسباب ، ولا شك أن الادارة مسؤولة مباشرة عن استفحال
الضائقة وامتدادها الى كل ركن وزاوية في البلاد ، فقد سلكت مع الاهالى في
جباية الاموال وتحصيل الضرائب مسلكا قائما على الاعنات والارهاق ، وزاد

طين بلة أن الاعنات عام لأن سواد الشعب كله خصم سياسى للوزارة ، وليس لها من نصير فى رأى أو السياسة أو المذهب العلمى الا آحادهم مما كثروا يعدون ويفرغ الحاسب من عددهم فى برهة وجيزة ، وقد جرت العادة قبل عهد هذه الوزارة بان يجبى المال على أقساط ، أما فى ظل العهد الصدق فان تأخر المرء عن اداء الفريضة اتخذ سببا مسوغا للمطالبة بالمال كله من غير تسيط ، وقد اتبعت الادارة فى التحصيل طرقا أدت الى خراب كثير من البيوت ، فكانت تجبر على ما ليس ألزم منه للفلاح من مثل مواشيه أو أدوات فلاحته فتباع بطبيعة الحال بأبخس الأثمان كما هى العادة فى هذه الاحوال ، وزاد البخس ان ليس فى أيدي الناس مال ، وقد رأى القراء أمثلة غير شاذة من الاثمان التى بيعت بها مواشى الفلاحين فى الفصل السابق ، وفى هذا ما فيه من الارهاق أولا ومن تعطيل العمل فى الحقول ثانيا ، فان الفلاح لا يتخذ المواشى للزينة والمباهاة وإنما يتخذها لقائدها له فى عمله الزراعى ، وقد كان كل ما قصد اليه الادارة من هذا السلوك أن تتق أن يقال أن خصومة الامة لسياستها عطلت تحصيل الضرائب ، وان الجباية فى عامها كانت أسرع وأكبر منها فى الاعوام السالفة وما زاد فى ضيق الحال أن الادارة جعلت تسوق الناس الى دار الوزارة لاغراض مختلفة من مثل التهنئة أو اعلان الثقة أو القول بانهم سائحون على خصومها وهى تسوقهم اليها على حسابهم لا على حسابها ، وربما اضطر الرجل الى اتفاق ملاغى له عنه مما جمعه بشق النفس أو اقترضه بالربى الفاحش ، على هذه الرحلات التى لا موجب لها ولا قيمة على الحقيقة ، وقد حدث بعض هؤلاء المسوقين أحدا فقال له أنه احتفظ ببضعة جنهات ليدفع منها مصروفات المدرسة لابنه ويكسوه على افتتاحها ويزرع البرسيم لمواشيه بالباقي ولكنه سيق مكرها وقضى هنا ثلاثة أيام فكل ما يسهه الآن هو أن يدفع مصروفات المدرسة أما كسوة ابنه فلا سبيل اليها وأما بذور البرسيم للمواشى ، فلا سبيل اليها ، وعلى المواشى أن تستغنى عنه .

ومن أمثلة الفقر الذى صارت اليه البلاد ان أحد السراة كان له سيارتان فاحتاج الى المال لتنفقات بنيه المدرسية ووجد المصارف موصدة فى وجهه فباع إحدى السيارتين بأخس ثمن ؛ وقد كنا نرى الخمسة أو العشرة من هؤلاء الوفود الآتين للتهنئة أو التأييد جالسين فى إحدى القهورات العامة حول مائدة ؛ وليس أمامهم شيء شرب أو يؤكل ما خلا واحدا منهم يكتفى بان يطلب فنجانة من القهوة ويحفظ

الباقون ويجلسون في ظله ؛ لأن ثمن فنجانة من القهوة صار باهظا عليهم .
أما المصارف فقد زادت الأزمة وخذلت الناس ، وله العذرة من وجهة نظرها .
ووجهة نظرها أنها لا تستطيع أن تخاطر بمالها ، والمال عندها كثير ولكن شناعة
الازمة واطراد سوء الحال لا يغري بالأمل في قرب تفرجها ولا يبعث على الرجاء
في أن يستطيع المقترضون الوفاء في المواعيد ، وبخاصة لأنهم عجزوا عن السداد في
العام الحالى ، ثم أن المصارف مضطرة الى تقدير أسوأ الظروف على سبيل الاحتياط
وهي تنظر فتري أن احتياطي الحكومة لم يعد له وجود ، وأن الحكومة تواجه
عجزاً كبيراً في ميزانيتها المقبلة لا سبيل الى سده من الاحتياطى — لانه لا يكفي —
ولا بالطرق العادية لأن ذلك عسير ولا سيما مع وجود الامتيازات التى تقل
أيسى الحكومة عن فرض ضرائب شتى يفرض ائقل منها في البلدان الاجنبية على
الشركات ورؤوس الأموال والأرباح وغير ذلك ، فهى — أى المصارف —
تحشى اذا استمر سوء الحال أن تهبط قيمة الجنيه المصرى ، فاذا فرضنا أنها اقرضت
رجلًا مائة جنيه و هذا العام ، ثم هبطت قيمة الجنيه ، فان المائة جنيه تعود اليها
تسعين أو ثمانين أو أقل أو أكثر ؛ وتلك خسارة عليها ولا شك ومما يدل على أن
المصارف تلحظ هذا الحساب في معاملتها بالمقترضين وان كانت لاتصرح بذلك أن كثيرا
منها جعل الجنيه الانجليزى قاعدة معاملاته ؛ فالكثير منها يقرض الناس اذا وثق واطمان
وحصل على الضمانات التى تكفيه مبالغ محسبها بالجنيه الانجليزى لا بالجنيه المصرى
لخوفها من المستقبل ورغبة منها فى الاحتياط له ، ولم يسبق أن حدث مثل هذا
حتى ولا فى أزمة سنة ١٩٠٧ التى كانت أسوأ ما مر بالبلاد من قبل .

اضطراب الوزارة في سياستها المالية

والوزارة فى أثناء هذا كله أشد ما تكون اضطراباً فى سياستها المالية الخاصة
فضلا عن عجزها عن عمل شيء لمعاونة الأدهالى على احتمال الضائقة أو سعيها لتفريجها .
وهو عجز اعترف به دونه رئيس الوزراء وأعلنه وقال أن خصومه لم يكن يسعهم
شيء ومن أمثلة اضطراب الوزارة ؛ أنها فى سبيل الاقتصاد المزعوم وقفت كل
المشروعات النافعة ، حتى كلية الطب التى وضع أساسها وتم ، أمرت بوقفه . ومعلوم
أن كثيرا من المنشآت التى بدىء بها يضيع جانب كبير من المال الذى أتفق
عليها اذا وقف العمل فيها زمنا طويلا ؟ فهذه خسارة محسب على الدولة فضلا عن
خسارة ما كان يرجى من هذه المنشآت ،

وفي الوقت نفسه سلكت في مسألة الموظفين مسلكا ليس أدل منه على الخلط والتخبط وإيثار المصلحة الحزبية على مصلحة الدولة ، فقد أفضى دولة صدقي باشا في شهر نوفمبر إلى مكاتب الديلي تلغراف بحديث قرر فيه أن المرتبات التي تقاضاها الموظفون أكثر بكثير جداً مما ينبغي ولا بد من الكف عن انشاء الوظائف أو الترقيات أو علاوات إلى آخر ذلك ، وجاءت نفس قواعد الميزانية التي وضعت تنص على أنه لا وظائف جديدة تنشأ ولا ترقيات تجري ولا علاوات تعطى ،

ولكن دولته في ١٥ ديسمبر ١٩٣٠ أفضى إلى الإهram بهذا التصريح « تسألني عما تنويه الحكومة بشأن الموظفين فأقول لك اني أول من يقدر المعونة العظيمة التي تقوم بها هذه الفئة من الشعب في سبيل الانشاء والاصلاح. ولهذا كانت رغبة الحكومة موجهة دائماً نحو اسعاد حالهم والسير على راحتهم لأنهم العنصر العامل والدعم الكبري في البناء القومي ومتى كان الا مركز ذلك فلا يصح أن يخطر على بال أحد أن الحكومة لا تريد للموظفين الا الخير . وان كانت حالة الميزانية تستدعي تضحيات فكن على ثقة من أن الموظفين هم آخر من يفكر فيهم ليكونوا محل هذه التضحية. ولكني أود أن يقدر الموظفون من جانبهم أيضاً أن الوقت عصيب وان الحالة تقضي بأن يعاونوا حكومتهم على الحلول التي تستدعيها الحالة . غير في منذ الآن أقول لك أنه على الرغم من أن بلاداً أخرى لجأت إلى انقاص مرتبات الموظفين ، فان الحكومة لا تفكر في هذا الامر في الوقت الحاضر لان الحالة لم تصل بعد إلى ما يدعو إلى مثل هذا الاجراء »

ثم نشرت الإهram الصادرة في ٣١ ديسمبر ١٩٣٠ خبراً عنوانه « هل تخفض المرتبات وتلغي العلاوات » قالت فيه ما يأتي بالحرف الواحد « أشترنا أمس إلى الاجتماع الذي عقد في مساء الاثنين الماضي برئاسة دولة وزير المالية وحضرة وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح والسكرتيريون الماليون للبحث في الوجوه التي يمكن اتباعها للاقتصاد في الميزانية

ونذكر اليوم أن طائفة من الاقتراحات عرضت على بساط البحث في هذا الاجتماع ولم يتخذ أي قرار بشأنها على أن يعقد اجتماع آخر يوم الاثنين القادم وفهمنا أن من الاقتراحات المشار إليها ما يلي : —

— أولاً تخفيض مرتبات الموظفين والمستخدمين

ثانياً — إلغاء العلاوات الدورية في السنة المقبلة التي تستحق لاربابها في ابريل وأكتوبر.

ثالثاً — الاكتفاء بالعلاوات الخصوصية وإلغاء العلاوات الدورية « والخبر كما أوردته الأهرام واضح لا خفاء به ، وصرح فيما ينطوي عليه ، ومطابق في جزمه من ناحية أخرى لما جاء في خطبة صاحب الدولة وزير المالية وذلك حيث يقول بعد كلام عن لجنة الموظفين والاسباب التي أدت الى اخفائها »
« هذه الخطة يا حضرات الرؤساء لا تتفق مع مصلحة البلاد ولا تنسجم مع لمسؤوليات التي يجب أن تتحملوها خصوصاً في هذه الاوقات العصيبة . وأخشى أن عدم تخفيض عدد الموظفين يضطرنا الى اتخاذات أخرى فيها من الصرامة ما ليس في اجراءات النظام الخاص بلجنة الموظفين لان اعتمادات الباب الاول أصبحت غير متمشية مع مجموع اعتمادات ميزانية المصروفات . ومع الهبوط في الايرادات الذي أشرت اليه لا يمكن أن تبقى تلك الاعتمادات عند الحد الذي وصلت اليه بل مع المستوى العام لموارد البلاد مما يترتب عليه اختلال التوازن بين الطبقات المختلفة »
فدولة الوزير يتوعد هنا — اذا لم يخفض عدد الموظفين — باتخاذ اجراءات أخرى فيها من الصرامة ما ليس في اجراءات النظام الخاص بلجنة الموظفين ، ويعتذر بـ « هبوط الايرادات هبوطاً يجعل من المستحيل » أن تبقى تلك الاعتمادات (الخاصة بالمصروفات) عند الحد الذي وصلت اليه ، فليس بين خبر الأهرام وخطبة دولة وزير المالية مجافاة

ومع ذلك وعلى الرغم من أن الأهرام هي التي اذاعت هذا الخبر ، عادت في عددها الصادر في اول يناير تقول ببنوان « لا تخفيض المرتبات » ما يأتى بالحرف الواحد :

« ذكرت إحدى الصحف أن وزارة المالية تعد مشروع اقتراح يتضمن تخفيض عشرة في المائة من مرتبات موظفي الحكومة الذين يتقاضون ٣٦٠ جنيهاً فما فوق مع وقف العلاوات الدورية وقد علمنا من اوثق المصادر أن مسألة تخفيض المرتبات لم تكن محل أى بحث حتى ولا في الاجتماع الذي عقد في مساء الاثنين الماضي برئاسة حضرة صاحب الدولة وزير المالية »

ولم يكن الاضطراب والتناقض قاصرين على الاخبار التي تروى عن مرتبات الموظفين وإيحاء النية الى تخفيضها الى آخر ما يشاع ثم يبقى بل ان أعمال الوزارة

نفسها مبعث دهشة شديدة. فبينما وزير المالية لا يتحرج أن يتخطى الوزراء المسؤولين — كل منهم عن أعمال وزارته بحكم الدستور حتى الدستور الجديد — ولا يرى بأساً من أن يحشد وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح والسكرتيرين الماليين ويلقى عليهم محاضرة طويلة في وجوب الاقتصاد، وينجى باللائمة على لجنة الموظفين التي لم توفق الى الغاية من تأليفها ويندد بسلوك بعض الرؤساء « الذين جعلوا همهم المالية في الاعمال وما تقتضيه من موظفين » والسعى للحصول على موافقة اللجنة على زيادة عدد الموظفين جهد الطاقة، وبينما يدعو الى تخفيض عدد الموظفين ويعد الوكلاء ورؤساء المصالح مسؤولين أمامه كرئيس للحكومة عن نتائج هذا التخفيض الذي يحتمه، وينذره بأنه هو أصرم من هذا الاجراء اذا لم يخفصوا له عدد الموظفين — ولا أصرم هناك الا تخفيض المرتبات والغاء العلاوات ووقف الترقية — تقول بينما يقول دولته ذلك لأربعة وأربعين من أكبر موظفي الحكومة، ظلت التعيينات الجديدة لا تنقطع والترقيات لا تتف والعلاوات الدورية منها والاستثنائي لا تمنع بل تعطى بكرم وسخاء، وقد بقي فيض الترقية والعلاوات والتعيينات يتاله الموظفون ولا سيما الانصار والاقرباء والمحسب حتى صارت المسألة مهزلة.

والواقع أن دولة صدق باشا لما كان يشعر بأن وزارته مؤيدة في شهورها الاولى من العناصر الرشيدة حقاً، كان لا يخفى ولا يكتفى استكثاره لمرتبات الموظفين ودرجاتهم ولا يحاول أن يتحول عن سياسته التي كان يجري عليها في البرلمان. فقد كان في البرلمان أعلى اسان يرتفع بالتدريج من كثرة ما يتناوله الموظفون من ميزانية الدولة مرتبات لهم. وكان هو في سنة ١٩٢٦ صاحب فكرة تأليف لجنة الموظفين العليا للنظر في أهم الوظائف والدرجات والمرتبات، ولما تولى الوزارة الحالية كان رأيه وجوب انبث في هذه المسألة كأول علاج جدي لا معدى عنه للميزانية وكان يريد أن يطبق الكادر الجديد ابتداء من شهر اكتوبر الماضي وأعلن فضلاً عن ذلك أن مهمة لجنة الموظفين يجب أن تنتهي في ٣١ ديسمبر وأن محل اللجنة سواء أ كانت قد أتمت عملها أم لم تتمه

ولكنه لما خسر تأييد الاحرار الدستوريين وأصبح لا يتكئ على أى سند سوى ما يستطيع أن يجمعه له الادارة تغير رأيه وانقلب الى الناحية الاخرى وتحول الى التقيض وراح يلتمس التأييد من أى طائفة بأى ثمن ولو كان الثمن الذي سببه ضاراً بمصلحة البلاد ومجلبه لخراب مالية الدولة في رأيه الذي كان يعلنه

أيام كان عضوا في البرلمان — وهذا في الواقع مقياس دقيق لمبلغ شعور الوزارة بضعفها ومقدار ادراكها للحاجة الى من يؤيدها بأى ثمن بل يمكن اتخاذ موقفه حيال الموظفين محكما لتصرف الوزارة وسيرتها في معالجة شأن الدولة من كل ناحية — وأدبية وأخلاقية .

وبعد طول التردد بين التعرض لمرتبات الموظفين أو تحاشي ذلك ، انتهى الامر بتعديل الكادر الخاص بهم تعديلا يقضي بأن تربط ميزانية السنة المالية المقبلة على متوسط الدرجات وأن تلغى العلاوات الاستثنائية وتقف العلاوات العادية ، ولا تعطى بعد السنة المالية المقبلة علاوة الا من الوفورات وهذا التعديل لا يؤدي الا الى اقتصاد مبلغ ضئيل اذا قيس بحملة مرتبات الموظفين لأنه يتراوح بين مائتي ألف جنيه وثلاثمائة أو أربعمائة ألف ، وقد كانت الميزانية تربط على حساب المرتبات الموجودة بالفعل والعلاوات المستحقة وما يجري مجراها ، فربط الميزانية على متوسط الدرجات سيحدث عجزاً من حيث الوفاء بالمرتبات أى أن التقدير في الميزانية سيكون أقل من الواقع الذي يجب أن يصرف بحوالى أربعمائة ألف جنيه يفتح بها اعتماد خاص لسد النقص ، ولكنه فيما بعد السنة المقبلة ينتج وفراً هو الذى ذكرناه أى مائتي ألف أو أكثر قليلا في العام ، وهو مبلغ ضئيل .

وشر ما في هذا التعديل أن العلاوات لا تعطى الا من الوفورات ، فاذا حدث مثلاً أن كان في المصلحة عشرة موظفين يستحقون العلاوة الدورية وكان الموجود من الوفورات لا يسمح باعطاء علاوة لا أكثر من ثلاثة موظفين ، فعلى الرئيس المختص أن يختار الذين يؤثرهم بمنح العلاوة ويختصهم بها ، ومؤدى هذا أن تتحول المسألة عن أصلها ، فلا تصبح العلاوة العادية حقاً يأخذها صاحبه في موعده بل تصبح منحة تساعد على إفشاء المحسوبية وفساد جو الاداة الحكومية . والاداة الحكومية لا ينقصها مع الأسف أن تصير المحسوبية رسمية على هذا النحو

الشركات

موقف الوزارة فيما يتعلق بالشركات الاجنبية التي تتولى الاعمال الكبرى مثل تعليية الخزان أو حفر نفق أو بناء كوبرى أو غير ذلك هو موقف الذى يعلم أن الحكومة البريطانية يسرها أن تتولى هذه الاعمال شركات انجليزية ، وهذا طبيعى من وجهة النظر البريطانية ، ولكن مصر يجب أن تكون لها وجهة نظر أخرى مرجعها الى مصلحتها المادية والفنية ، وهي ينبغى أن تجعل المفاضلة بين

الشركات قائمة على هذه الاعتبارات الخاصة بالكفاءة المالية والفنية والخبرة بالأعمال المطلوبة أو بما هي من قبيلها ؛ أما تفضيل الانجليز لغير شيء الا انهم انجليز لو كان عطاآت غيرهم أفضل من عطاآتهم فلقى ينبغي أن تنزه عنه الوزارات ، وقد قلنا في الفصل الاول أن الوزارة الصدقية رأيت أن تتقرب الى الانجليز في وقاحة عهدها بولاية الحكم بأن تعجل باختيار شركات انجليزية للأعمال التي طرحت في المناقصة لتكسب بذلك تأييد الدوائر المالية البريطانية . على أن تصرفها حتى فيما بين الشركات الانجليزية لا يخلو من غرابة . فمن أمثلة ذلك ما حدث في عملية خزان أسوان بعد أن كلف السير جون نورتون جريفث عن العمل عجزا منه ثم انتحر ؛ فاحتاجت وزارة الأشغال أن تختار مقاولا آخر من بين الذين قدموا عطاءات عن العملية ، وقد تحدث دولة صدقي باشا في هذا الصدد الى جريدة المقطم فقال : « عيب بشدة عمل الوزارة التي جعلت ميزان الحكم في العطاءات التي قدمت مجرد رخص الاسعار . واذا كان هذا مما يعاب عند اعطاء العطاء الاول فهو أشد عيبا وأكثر استهدافا للاعتراض عند ما يكون البحث دائرا في عطاء جديد بعد توقف المتاول الاول »

وهي نظرية صحيحة لا غبار عليها ، وقد كان الاوجب ان يكون ذلك من أول الامر وأن تكون قيمة العطاء ليست رهنا بمقدار المبلغ المعروض ؛ ثم ان هناك اعتبارات أخرى كثيرة يجب النظر اليها وإيلائها العناية الواجبة ، مثل مقدرة الشركة صاحبة العطاء من الوجهة المالية ؛ ومبلغ كفاءتها الفنية ، وتجربتها واختيارها لمثل العمل الذي تريد القيام به .

فمن الغريب وهذا رأى دولة صدقي باشا أن تقوم الوزارة مع ذلك في الخطأ الذي يقول دولته ان من الواجب تحاشيه ، ذلك ان دولته يذكر في حديثه أن وزارة الخارجية البريطانية أحاطت بخامة المندوب السامي البريطاني علما بمركز شركة السير لندسي باركنسون من الوجهة المالية ومقدرتها على القيام بالعملية وان نخامته بلغ ذلك للحكومة المصرية

فلا شبهة اذن في مقدرة هذه الشركة من ناحية المال أو الفن ، والشركتان — لم يسبق لهما أن قاما بأعمال في مصر أو السودان فهما على حد سواء من هذه الناحية . وثابت أن شركة باركنسون تولت وتولى الآن أعمالا جسيمة للحكومة المصرية نفسها . مثل انشاء طرق وكبار واتفاق بمبلغ مليونين ونصف مليون من الجنيهات

والا أخذت مقابلة بالبناء حوض جديد في جريسي تكاليفه مليون ونصف مليون جنيهه ، وباعمال أخرى خاصة بميناء جريسي من أولى الامر في تلك الجزيرة الى آخر ذلك مما نشره ممثلو الشركة وشهدت لها به الحكومة البريطانية يضاف الى ذلك أن ماعرضته شركة باركنسون كان أقل بنحو ثلاثمائة الف جنيه مما عرضته شركة توبهام وجونس وريلتون ، فقد عرضت الاولى القيام بالتعليق بمبلغ ٢١٠٠٠٠٠ ج وعرضت الثانية قبول العمل بمبلغ ٢٤٠٠٠٠٠ ج ، ثم حدث بعد ذلك أن دارت مفاوضة بين الاشغال وشركة توبهام وجونس وريلتون فانقصت عطاءها الى ٢١٠٠٠٠٠ ج فما وجه تفضيل شركة توبهام وريلتون اذن ؟
هذه حقائق ليس عليها خلاف

شركة الملاحة المصرية

هي شركة ألانها حضرة صاحب السعادة أمين يحيى باشا شقيق حضرة صاحب المعالي عبدالفتاح يحيى باشا وزير الخارجية المصرية في وزارة صدقي باشا ، بمقتضى مرسوم مؤرخ في ١٨ مارس سنة ١٩٣٠ برأس مال قدره مائتا الف جنيه اكتب فيه المصريون (أمين يحيى باشا وشقيقه الوزير الذي تنازل لكريمتيه ، وغيرها) بمائة وثمانين ألفاً ولا يعرف على وجه التحقيق هل هي شركة مصرية بحت أو لها علاقة كما يقال بشركة الملاحة التركية التي أنشئت منذ عام والتي للتخديو السابق نصيب كبير من أسهمها

وقد جاء عنها في مذكرة مجلس الوزراء

« في سنة ١٩٢٦ قدمت مصلحة السكك الحديدية المصرية مشروعا لإنشاء أسطول تجارى مصرى يبدأ بمركبين ويتدرج في الزيادة الى أن يصل الى عشرة مراكب وكان القصد من المشروع أن تنفادى المصلحة الخسارة السنوية التي تلحقها بسبب دفع أجور للشحن أعلى من الاجر الفعلي في معظم الاحيان وأن تسد حاجة القطر الى بحرية تجارية لم يكن في استطاعة الافراد والشركات المصرية القيام بها بعد وذلك بأن تتولى الحكومة القيام بهذا العمل وتيسر للشبان المصريين ميداناً جديداً للسعى على أن تحل الميدان كله أو بعضه للافراد أو الشركات المصرية بعد أن تكون قد وضعت أساساً ثابتاً للعمل

وقد وافقت اللجنة المالية ومجلس الوزراء على المشروع رفعت اعتماد بالمبلغ اللازم له في ٥ يناير سنة ١٩٢٦ . غير أن مجلس النواب لم يوافق على المشروع ورأى

أن الأفضل ترك مثل هذه الأعمال للشركات وأن تقتصر الحكومة على مد تلك الشركات بالمساعدة التي تقتدر عليها .

« وفي ديسمبر سنة ١٩٢٨ أثارَت مصلحة السكك الحديدية نفس الموضوع من جديد وكان ذلك بمناسبة قرب انتهاء الاتفاق المعتقد مع شركة البواخر الحديدية على نقل الحجاج وقد تم مشروعا وعدلا للمشروع السابق يتضمن انشاء ثلاث بواخر اثنتان منها للبضائع والثالثة يمكن استعمالها لنقل البضائع وتحويلها لنقل الحجاج في موسم الحج غير أن هذا المشروع أرجىء اذ ذاك ولم يفصل في أمره .

« وأخيراً تقدمت شركة ملاحه الاسكندرية (وهي شركة مساهمة مصرية تأسست بتمتضي مرسوم بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٣٠ برأس مال قدره ٢٠٠٠٠٠٠ ج) اكتتب فيه من المصريون بما لا يقل عن ١٨٠٠٠٠ ج) طالبة الى وزارة المالية منحها التزام نقل جميع مهمات الحكومة المستوردة من الخارج . فأحالت وزارة المالية الموضوع على وزارة المواصلات لتحصنه بعرفة اللجنة المشكلة بها للنظر في المشروعات الخاصة بالبواخر الحكومية ونقل مهمات الحكومة »

ونرجع الى الخلف قليلا فنثبت هنا رأى حضرة صاحب السعادة عبد الحميد سليمان باشا مدير السكك الحديدية في هذه الشركة ، وهو رأى نشرته له البلاغ في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٩

« يستحيل على شخص أو شركة تملك مركبين يزدان الى أربعة اذا اقتضى الامر أو تملك ثمانية مرآكب أو عشرة أن تقوم بنقل مهمات السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات التي ترد لنا من موانئ عديدة متفرقة في كثير من البحار ونحن لا نعلم بالضبط عدد المراكب التي تأتي عليها مهماتنا من الخارج ولكننا نعلم أن عددها يقدر بالمئات فاذا أريد أن تقصر النقل على عدد ضئيل من المراكب فعناه أن مهماتنا تشون في الموانئ المختلفة ريثما يحضر مركب منها لتسلمها ونقلها وقد يطول الانتظار أسابيع أو أشهراً تعطل في خلالها حركة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات في البلاد وفوق ذلك فمصرفات الخزن في الموانئ مدداً طويلة كبيرة جداً كما لا يخفى

« وعلاوة على ذلك فإن رأينا دائماً فيما يختص بنقل مهمات السكك الحديدية هو أن لا يكون بطريق الالتزام لأن معناه حرمان السكك الحديدية من مزايا المزاخمة التجارية التي ينشأ عنها بطبيعة الحال وفر في أجر نقل المهمات ونحن مصلحة

تجارية يجب أن نسعى للحصول على الوفرة من كل وجه خصوصاً وأن الكميات التي تنقلها كميات وافرة فكل زيادة صغيرة في فئات النقل ندفعها بسبب اتباع طريقة الالتزام وحرماننا فوائد المزاومة التجارية ينتج عنها زيادة كبيرة في مصروفاتنا «اننا نود طبعاً تشجيع الشركات الوطنية بقدر المستطاع بتفضيلها على غيرها عند تساوى الاسعار ولكن الالتزام أو الاحتكار يجعلنا ندفع مبالغ في النقل تفوق بكثير ما تتكلفه الآن وليس لدينا ما يبرر ذلك ونحن مصلحة تجارية قبل كل شيء» وقد أيد هذا الرأي مأمور مخازن السكة الحديدية وهو المختص الاول بمثل هذه المسائل

وزيد على هذا أن المستر توتنهام رئيس المكتب الفنى الهندسى بلندن اعرب عن رأيه في شركة امين يحى باشا فقال :

« أن الذين ترسو عليهم عطاءات الفحم يغلب أن يكون في حوزتهم مراكب يملكونها وكثيراً ما لاحظت أنهم يقبلون أن ينقلوا الفحم الى القطر المصرى بأسعار أقل من أسعار السوق وبذلك يحصل مصلحة السكك الحديدية على أسعار أدنى من أسعار السوق » وقد أرسل جنابه الى لجنة البواخر كشوفاً تعزز بالارقام أقواله هذه وتبين مبلغ ما أفادت المصلحة من وراء هذه الطريقة وذلك فضلاً عن تجنب المصلحة الوقوع في مشاكل قضائية قد تترتب على تأخير البضائم أو تخزينها

وفي ٢١ يناير سنة ١٩٣١ أرسل تلغرافاً الى مدير السكة الحديدية هذه ترجمة :

عبد الحميد سليمان باشا بالسكة الحديد بمصر
« أرجو وأنا على ثقة بقبول رجائي أن توافيني الحكومة قبل موافقتها نهائياً بالشروط التي وضعتها خاصة بشركة بحى الملاحية حتى يتسنى لى أن أخص ما هو خاص بأسعار السوق التي فرضتها الحكومة حتى أتبين بأنها لن تتحمل خسائر وبغير ذلك فإن الحكومة تتحمل مسؤوليات عظيمة التبعة أكثر مما تقدر الآن » وأن أسعار نقل المشتريات العامة المتنوعة تعرف البلتيك لانتنا نحصل عليها من طريق المنافسة »

ولكن الوزارة لم تعبأ بهذا التلغراف ومضت في طريقها الى اتمام الاتفاق غير ناظرة الى هذا التحذير الخطير الذي يقرره موظف فنى كبير وقد جاءت نصوص المشروع في شكلها الاخير فوق كل حسابان وأسخى من كل تقدير . ذلك أن الحكومة لم تكف بمنح الشركة احتكار نقل ربع ما يحتاجه

مصلحة السكك الحديدية من الفحم في السنة وتقل ما تحتاج اليه تلك المصلحة من المهمات النثرية كلها بل أنعمت عليها فوق ذلك بتقل ربع ما تحتاجه مصلحة السكك الحديدية من المشتريات العامة التي يقرر وزير المواصلات شراءها تسليم ميناء تصدير، والمشتريات العامة للسكك الحديدية تشمل الأخشاب والقاطرات والعربات وما إليها. فليعمل القارئ خياله ليستطيع أن يعرف كم ألف طن أضيف إلى الشركة بهذا الامتياز الجديد!

وليس هذا على أهميته وخطره هو كل شيء فهناك ما هو أدهى وأمر مما نهون معه هذه الملاحظات وتعتبر هيئة لجنة ذلك أننا قرأنا في المخطط أن مصلحة السكك الحديدية تعاقدت مع الخراجات جبرت للوطن ويرت بكرديف على توريد مائة ألف طن من الفحم بسعر جنيه واحد و٤ شلنات و٨ بنس ونصف تسليم ميناء الاسكندرية:

ولما كان سعر الفحم من كرديف يتراوح بين ١٧ و ١٨ شلنا للطن ولنفرض أنه ١٧ شلنا فإن سعر نقل الطن إلى الاسكندرية يكون تقريبا هو ٧ شلنات أو ٣٥ قرشا ولما كان سعر نقل الطن من الفحم في «البالتيك» وهو السعر الذي جعلته الحكومة أساسا للتعامل مع شركة بحري باشا هو ١٣ شلنا أو ٦٥ قرشا فإن مصلحة السكك الحديدية تخسر في نقل كل طن من الفحم على هذه القاعدة ثلاثين قرشا، وإذا ضربنا هذا العدد في ١٠٠ ألف طن وهي الكمية التي منحت الوزارة الشركة نقلها في السنة يكون المجموع هو ٣٠٠٠٠٠ رطل أو ثلاثين ألفا من الجنيهات يضاف إلى ذلك مبلغ الإعانة التي ستمنحها الوزارة إلى الشركة وهو بنسبة ٨ قروش للطن في المائة الألف الأولى أي ثمانية آلاف من الجنيهات فيكون المجموع ٣٨ ألف جنيه وهو مقدار ما تخسره الحكومة في كل مائة ألف طن تنقلها شركة بحري باشا.

وإذا ادعت الوزارة أن كل السر في منح الالتزام لهذه الشركة هو تشجيع المصريين والرغبة في إيجاد نواة صالحة لإنشاء أسطول تجاري مصري، فهل تستطيع الوزارة أن تبين لنا الباعث لها على إهمال مشروع مصري كان أخرى بالتشجيع وأولى بالمناصرة من كل وجه؟؟ كان أولى بذلك لأنه مشروع مصري صميم إذ كان أصحابه هم رجال بنك مصر الذي قام على اكتافهم إلى الآن كل مشروع اقتصادي مصري صميم، ولأنه كان يراد به الحصول على الالتزام بنقل الحجاج وهم مسلمون

يحتاجون في رحلتهم الى موانئ الحجاز الى أن تتوفر لهم شروط لا تتوفر لهم الآن كما ينبغي ، ولأن الشركة التي أريد انشاؤها لم تكن تنوى أن تؤدي وظيفة السمسار أو تقنع بعمله بل كانت ستشتري مراكب وتستأجر أخرى استئجاراً كاملاً ، أى أن تستولى على البواخر وتسيرها كأنها ملكها ، وقد كان الاتفاق بين رجال بنك مصر ووزارة المواصلات في حكم الذي تم وانتهى الكلام فيه ؛ وكان المفروض أن الشركة تستطيع البدء في مباشرة العمل في هذا العام (١٩٣١) وكان تقدمهم الى الحكومة بهذا الطلب أسبق من تقدم أمين يحيى باشا بطلبه الذي لم يكن مفهوماً حتى لقد احتاج أولو الامر أن يراجعوه ويسألوه عما يريد فقال انه يقنع بأن يؤدي وظيفة الوكيل أو السمسار ، ومع ذلك نام مشروع رجال بنك مصر ، ووضع على الرف ونسج الغنكبوت خيوطه حوله ، وبرز الى الوجود والحياة والتقدم السريع مشروع يحيى باشا الذي قالت عنه مصلحة السكة الحديدية أنه غير صالح للنظر .

فإذا كان كل المراد هو تشجيع المصريين والمساعدة على انشاء اسطول مصرى ؛ فلماذا كن التشجيع من نصيب شركة أمين يحيى باشا وحدها دون شركة بنك مصر ؟؟ وليس لبنك مصر ودجاله أى صبغة حزبية حتى يمكن أن يقال أن هواهم مع غير الوزارة وأن الوزارة لذلك ناقمة عليهم ، هذا على أنهم لو كانوا حزبيين لما صح أن يكون ذلك داعياً الى اهمال مشروعهم من أجل ذلك ، لانه مسألة قومية بحث وعمل اقتصادى جليل ، فكيف وهم ليسوا من الاحزاب ويعيدون عنها جميعاً ولا عناية لهم الا بالشؤون التي يدبرونها ويخدمون بها البلاد ، وقد كانت سياسة الحكومة المصرية — في عهد كل وزارة كائناً ما كان لونها — ايشار مشروعات رجال بنك مصر بالمعاضدة ، لانهم يعالجون أجل عمل وطنى في هذا الميدان الذى اختاروه .

بل ثم حقيقة أخرى يجب أن يعرفها القراء ، ذلك أن مشروع رجال بنك مصر كان له فرعان ، واحد لنقل الحجاج ، وليس ثم أدنى مسوغ لاهماله بعد أن شارف الاتفاق عليه ختامه — والاخر لنقل الفحم . وإذا علمت أن هذا الاقتراح كان أسبق من اقتراح شركة أمين باشا يحيى فان لك أن تعجب وأن تطلب الوقوف على السر الذى دنا الى اهمال مشروع رجال بنك مصر وتخطبه الى مشروع أمين يحيى باشا ! ولم يقف الامر عند هذا الحد في محاباة شركة أمين يحيى باشا بل أتت الوزارة الا ان تكل اليها نقل الحجاج في العام الحالى على بواخرها التي لم توجد بعد وبأسعار في الدرجة الثالثة التي يركبها السواد الاعظم من الحجاج أعلى من أسعار

السنة الماضية التي كانت تتقاضاها شركة البواخر الخديوية الاجنبية ونسبت
 الوزارة مشروع بنك مصر الذي فكر فيه واقترحه وفأوض الوزارة
 المحمدية حتى أوشك الاتفاق أن يتم بينهما لولا أن استقالت
 هذه أمثلة بارزة من سلوك الوزارة حيال الشركات الاجنبية والوطنية نجح
 بها اكتفاء بالقليل عن الكثير . وهي كلها تدل على أن الوزارة لم تفكر في الحصول
 على شيء من ثقة الأمة بها تفكيرها في الحصول على تأييد الأجانب لها . وقد رأى
 القارئ ما يؤيد موقفها هذا من الاجانب ومن الأمة في هذا الفصل والفصلين اللذين
 سبقاه . وقد رأى موقفها من انكسارها في الفصل الاول . فهل تراها استطاعت أن
 تحضى في نيل ثقة انكسارها الى الحد الذي يطوع لها عقد المهادنة المصرية الانكليزية
 مع حكومتها . وهل تراها وفقت الى جانب ذلك في سياستها الدولية حين معالجتها
 مسائلها التي ثارت أثناء قيامها في الحنك . هذا ما سنعرض له منذ الفصل الآتي :

الفصل الخامس

المسألة الدستورية والمعاهدة المصرية الانكليزية

اثر الانقلاب الدستوري في الموقف الحاضر — انكار الامة للدستور الجديد — غاية هذا الانقلاب — البرنامج الذي رسم للوزارة — الوزارة ومسألة الانتخابات — تردد الوزارة واضطرابها — تقصير مواعيد الاجراءات الانتخابية ومغزاه — الدعوة لشكرة تأجيل الانتخابات — انتخابات مجلس دمنهور البلدى — ظهور اثر المقاطعة فيها — مقال خطير للمورنن پوست عن الموقف السياسى — المستر هندرسون والبرلمان الصدى — وسائل الوزارة في اعداد الجداول الانتخابية — بوادر الفشل .

منذ اعترفت بريطانيا العظمى في تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ بانتهاء الحماية البريطانية على مصر وبأن مصر «دولة مستقلة ذات سيادة» ، لبثت تسوية التحفظات الاربعة التي تضمنها هذا التصريح ؛ مسألة المسائل في السياسة المصرية ، وبقيت من ذلك الحين موضع البحث والاخذ والرد بين مصر وانكلترا ، وتوالت عليها عدة مفاوضات رسمية ، بدأها المغفور له سعد باشا زغلول في صيف سنة ١٩٢٤ ؛ واستأنفها المغفور له ثروت باشا في اواخر سنة ١٩٢٧ ، فدولة فؤاد محمد محمود باشا في صيف سنة ١٩٢٩ ، فدولة مصطفى النحاس باشا في ربيع سنة ١٩٣٠ ، وانتهت هذه المفاوضات الى نتيجة حاسمة بوضع مشروع محمد محمود — هندرسون ، ثم بالمشروع المعدل له الذي انتهت اليه مفاوضات ربيع سنة ١٩٣٠ ولم يتم الاتفاق بشأنه ، بسبب الخلاف على تأجيل مسألة السودان وبعض مسائل ثانوية أخرى .

وكان طبيعياً أنه بعد قطع هذه المرحلة الكبيرة في سبيل تسوية المسائل المعلقة أن تجعل مصر وانكلترا كل نصب عينها التغلب على ما بقي من مصاعب يسيرة في سبيل الاتفاق بينهما . ولكن بينما كان هذا الامل يتردد في صدور جميع الساسة

المخلصين من التفرقين ؛ اذا بالوزارة الصديقة تجرى في شؤون الدولة على نحو ما وصفنا في الفصول السابقة ثم تنهى الى احداث الانقلاب في نظم الحكم ؛ فتلغى الدستور الذى استخلصته الامة المصرية في سنة ١٩٢٣ بحجة قلم ، ومخرج مكانه دستور اذهب بمعظم حقوق الامة وسلطانها الحقيقية ؛ ويجمع من الشواذ والمتناقضات ما افاضت في وصفه الاحزاب والصحف المعارضة ؛ ولا سيما جريدة السياسة المعطلة ، وما اشرنا الى طرف منه في صدر هذا الكتاب :

هذا العامل الجديد الذى خلقته الوزارة الصديقة بسياستها نحو الدستور ، أصبح ذا صلة قوية بالموقف السياسى بين مصر وانكلترا . ذلك أن من المسلم به أن أية معاهدة مصرية انكليزية لحل المسائل المعلقة بين البلدين لا يمكن أن تعقد الا مع الامة المصرية على يد برلمان يمثلها أصدق تمثيل ؛ ثم لا يمكن أن تنفذ الا في ظل نظام نيابى صحيح تبقى ارادة الامة متجلية فيه دائما ويلحظ فيه تحقيق المصالح الحيوية المترتبة على تنفيذ الاتفاق بروح الاخلاص وحسن القصد وتقدير الحقوق والواجبات المتبادلة . والحكومة البريطانية مازالت منذ وضع مشروع الاتفاق في سنة ١٩٢٩ تنوه بأهمية الاتفاق مع الامة المصرية ذاتها على يد « برلمان منتخب انتخاباً حراً » ، بل لقد عادت فأكدت في عهد الوزارة الصديقة هذه الحقيقة على لسان المستر هندرسون وزير الخارجية . ولهذا العامل أهمية كبرى في الموقف الحاضر ، والوزارة الصديقة ذاتها لا تستطيع أن تنكر أهمية هذا العامل ، بل تدرك في أعماق نفسها انه هو الحكم الفصل في عقد الاتفاق بين مصر وانكلترا ، وليكنها تقول ان الدستور وقانون الانتخاب الجديدين ، يكفلان تمثيل الامة تمثيلاً صحيحاً ، وان البرلمان الذى يقوم في ظلها ، يستطيع ان يتكلم باسم الامة ، وأن يبرم الاتفاق الذى تعقده الوزارة المستندة اليه مع انكلترا

على أن الامة ، وقد طالعت نصوص الدستور وشعرت بما تسلبها اياه من سلطات وحقوق كانت مؤكدة واضحة في دستور سنة ١٩٢٣ ؛ لم تردد في اظهار رأيها نحو الانقلاب الذى اجترأت الوزارة الصديقة على احداثه . ذلك أن الاحرار الدستوريين ، والوفد المصرى ، وهما الحزبان اللذان يمثلان الامة المصرية بالاجماع منذ ظهور الحركة القومية ؛ واللذان اضطلعوا بأعباء المفاوضات المختلفة مع انكلترا لتسوية المسائل المعلقة ، قد أصدر كل قراره ، غداة وقوع الانقلاب بدم الرضى بالدستور الجديد ، وبعدم الاشتراك في أية انتخابات تجرى في ظله

ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل أن جميع الهيئات والطوائف التي يعتد برأيها دائماً في مثل هذا الموقف ، كالحامين ، والأطباء ، والمهندسين ، والتجار ، وأعيان البلاد ، قد أبدوا جميعاً ، جماعات وأفراداً ، قرار الأحرار الدستوريين والوفد ، وعلى السوم ، فإن الأمة بأحزابها وديمقراطياتها المختلفة ، قد أكدت رأيها ، رغم كل ما اتخذته الوزارة الصديقة من أساليب القمع والمنع بمصادرة الاجتماعات والحريات ، بأنها لا ترضى لنفسها نظاماً يستلب منها كل السلطات الحقيقية ، ويجعلها أداة مسيرة مسخرة ويضعها تحت نظام شديد الأوتوقراطية

والواقع أن هنالك من الأدلة الحاسمة ما يدل على أن الوزارة الصديقة حينما أقدمت على أحداث هذا الانقلاب لم تكن تقصد أن تجري أية إصلاحات دستورية كما قالت وإنما تقصد أولاً وأخيراً ، أن تخلد في كراسي الحكم ، وأن تتخذ الدستور الجديد أداة تستر وراءه ، فتقيم من أشيائها ما تسميه بالبرلمان ، لتجري باسمه ما شئت في إقدار الأمة ومزاقها ومسايرها ، ولتجمل الأمة ظالماً تبعة هذه التصرفات . ولا يخفى صاحب الدولة إسماعيل صدق باشا أنه يقصد بالفعل إلى هذه النتيجة ؛ فمعتبر منذ اليوم أن وزارته هي وزارة المستقبل المستعدة إلى الأغلبية ؛ وما الدستور الجديد إلا وسيلة لهذه الغاية . وقد أفصح بحلاء عن هذه النية في هذه العبارة التي وردت في الخطاب الذي ألقاه في الجمعية العمومية لحزبه أي حزب الشعب : « على أننا مع ذلك نرحب ببدول من يعدل عن فكرة الابتعاد عن الانتخابات فرداً كان أو حزباً ، بل نود ذلك ونرحب به حتى يكون في البرلمان معارضة قوية ، لا ننا ونحن دستوريون حقاً ، نحب المعارضة ولا نهيبها ... » (١) فصدق باشا لا يخفى أنه يوقن منذ اليوم بأنه سيخرج حتماً من الانتخابات بأغلبية يستند إليها في البقاء في الحكم إلى أجل غير مسمى ؛ وإلى أن خصوصاً إذا دخلوا الانتخابات ، وجب حتماً أن يخرجوا بأغلبية تكون في البرلمان الجديد معارضة فقط . وتصرف الوزارة أزاء تشكيل اللجان الانتخابية ؛ وحرير جداول الانتخاب ؛ وعدم درج أسماء خصومها الأقوياء في دوائر الانتخاب ، يفصح عن نوع الانتخابات التي يمكن أن تجري في ظل هذا النظام ، وعمات دول الوزارة في الالتجاء إليه من الوسائل الشاذة المنافية لكل حق وقانون وحرية ؛ لتخرج من الانتخابات بالنتائج التي ترمى إليها .

(١) راجع العدد الأول من جريدة الشعب الصادر في ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠

ويجب ان نعلم ان الوزارة الصديقة تريد أن ترتب على الانتخابات نتيجة أخرى في منتهى الخطورة ، وهي محاولة الاضطلاع بمسألة المعاهدة . فهي تعتقد أنها متى استطاعت بوسائلها أن تخرج من الانتخابات بالاغلبية المنشودة وأن تقيم برلمانا من أشياءها تستر وراءه ، استطاعت في نفس الوقت أن تتعاقد مع انكلترا في شأن المسائل المعلقة ، وان توقع باسم الامة المصرية معاهدة مصرية انكليزية . هكذا وصف المستر سبندر برنامج صدقي باشا في مقالات نشرها حين زار مصر في اواخر سنة ١٩٣٠ ، وهكذا تقول جريدة صدقي باشا كل يوم . ولا ريب أن عقد اتفاق ثابت شريف مع انكلترا على ما يحقق آماني مصر هو غاية ينشدنها كل مصري مخلص ؛ ولكن من الأسف أن صدقي باشا وأشياعه لا يرون في عقد المعاهدة أكثر من وسيلة لبقائهم في الحكم بحجة تنفيذ أحكام المعاهدة التي تعتقد . وهذا التنفيذ قد يطول أعواما ، ومعنى ذلك ان مصالح مصر لا يمكن أن تصان في مثل هذه المعاهدة ولو نص على تحقيقها باللفظ ، لان وزارة تجعل غايتها الحكم دائما ، ولا تقدر المعاهدة بأكثر من وسيلة للبقاء في الحكم ؛ على نحو ما أرادت بوضع الدستور الجديد ؛ لا يمكن أن تؤمن على مصاير البلاد ومصالحها وهي في نظرها في المحل الثاني .

لهذا كانت الخطوة التي اتخذها الاحرار الدستوريون والوفد نحو مقاطعة الانتخابات التي قد يجربها صدقي باشا سعيها الى هذه الغاية موقفة غاية التوفيق . وقد اتخذ الاحرار الدستوريون والوفد هذه الخطوة وهم يصرون على تنفيذها لبواعث وطنية محضة ، لانهم يرونها وسيلة سلمية مشروعة تحول دون بغية الوزارة الصديقة في اتخاذ الانتخابات وتناججها وسيلة للعبث بإرادة الامة والاتجار بها في شأن المعاهدة . وقد أدرك صدقي باشا خطورة الاثر الذي يترتب على تنفيذ هذه الخطوة ، وأضحت لديه مسألة المسائل ، فهو يحاول قم الدعوة الى عدم الاشتراك في الانتخابات بكل الوسائل ، مهما بلغت من الشذوذ والعسف ؛ بل لقد نجست الوزارة ، على نحو ما ذاعته جريدة صدقي باشا بأن تجعل من الدعوة الى مقاطعة الانتخابات جريمة يعاقب عليها القانون ، ولكن الوزارة سرعان ما عادت فتركت هذه الفكرة لانها خشيت ان هي حققتها أن تقدم رتيقة بافلاس النظام الذي سنته وهو ما يزال في المهد ، وان كانت من جانبها تقاوم الدعوة باجراءات القمع غير الرسمية بكل ماوسعت واستطاعت .

ولسنا نبالغ اذا قلنا ان قرار الاحزاب المعارضة بمقاطعة الانتخابات كان
 أهم العوامل في تطور الموقف السياسي كله حتى لقد أخذت الوزارة الصديقة تتمهل
 ما استطاعت في اعداد جداول الانتخابات ، وأخذت بعض الصحف البريطانية
 المتصلة بها صلة وثيقة كجريدة الديلي تلغراف ، تجذ فكرة تأجيل الانتخابات
 طاماً أو شوه اعتذاراً بالازمة الاقتصادية ووجوب تفرغ الوزارة لمعالجتها . بل
 لقد هجست الوزارة أن ترجئها من طريق آخر الى أجل غير مسمى ؛ وان كانت
 تتظاهر دائماً بالرغبة في اجرائها . فقد صرح صدقي باشا في خطاب القاه في أشيائه
 عن مسألة الاتفاق بين مصر وانكلترا بما يأتي :

« ان الامم والحكومات لاتساق الى الاتفاق سواها بل لذلك ظروفه ومناسباته .
 وانا وان كنت أحرص منهم على الاتفاق وأكثر شففاً به أرى أننا يجب علينا
 أولاً أن نرتب بيتنا كما يقول الانكليز ترتيباً يجعل كل اتفاق ثابت الدوام موطن
 الاركان » (١)

ومعنى ذلك أنه اذا كان اجراء الانتخابات على ما تشتهي الوزارة الصديقة وسيلة
 لتكم في مسألة المعاهدة باسم مصر واتخاذها وسيلة للبقاء في الحكم ، فان ارجاء مسألة
 المعاهدة أيضاً وسيلة لعدم اجراء الانتخابات مادامت الوزارة مطمئنة الى البقاء
 في كراسيها . ولكن الوزارة الصديقة ليست على نحو ما بينا في فاتحة هذا الكتاب
 صاحبة الكلمة الاخيرة فيما يتصل بالموقف السياسي العام من الشؤون . والدستور
 والانتخابات والبرلمان كلها مما يفضل أشد الصلة بمسألة الاتفاق بين مصر
 وانكلترا . لذلك لم تمض أيام قلائل حتى رأينا الآية تنعكس ، ورأينا
 حديث الانتخابات ، والبرلمان ، ثم عقد المعاهدة يتردد بقوة . ورأينا المستر سبندر
 السياسي والصحفي البريطاني الكبير يعرض الموقف السياسي في مقالته التي نشرها
 على أثر زيارته الأخيرة لمصر في جريدته « النيوز كرونيكل » في بيان جديد واضح
 وفيه يصرح بالحقائق الآتية :

أولاً — انه اذا جرت انتخابات حرة حقيقية ، وأسفرت عن نيل اسماعيل
 صدق باشا للأغلبية فليس هنالك ما يمنع استئنافه للمفاوضات مع الحكومة
 البريطانية لعقد المعاهدة بين مصر وبريطانيا (٢)

(١) الشعب عدد ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠

(٢) راجع المثل الثاني من مقالات مستر سبندر (المقطر في ١٥ يناير سنة ١٩٣١)

ثانياً - ان برنامج صدق باشا كما صرح به المستر سبندر هو انه يريد أن
يجرى الانتخابات في أسرع وقت ممكن، فإذا نال الاغلبية، سافر الى لندن لاستئناف
المفاوضات، وهو أى صدق باشا واثق من أنه يستطيع تسوية المسائل المعلقة
والغود بمعاهدة مرضية (١)

والذين يعرفون مكانة المستر سبندر، وأثر آرائه وجهوده في تطور المسألة
المصرية، يدركون حق الادراك أن ماأذاعه في مقالاته المذكورة من البيانات
والحقائق إنما يعبر تعبيراً قوياً عن الحالة السياسية وعن تطور آراء بعض كبار ذوى
الشأن في تكليف هذه الحالة. وهؤلاء كانوا يرون المضي في التجربة التي رآى أن
يقوم بها صدق باشا، فتجرى الانتخابات وتنفذ التجربة خلال مايسميه المستر سبندر
«مهلة معقولة» تمنح للوزارة الصديقة، ليتبين ان كان صدق باشا يستطيع بوسائله
المعروفة أن يقيم الحجة على أن مقاطعة الانتخابات لم تنجح، وأن أغلبية الناخبين
اشتركت في التصويت، وانه خرج منها برلمان حر يستند فيه الى أغلبية كبيرة
والواقع انه لم تمض أيام قليلة على ظهور مقالات المستر سبندر، حتى اخذ
صدق باشا خطوة ذات مغزى كبير. ذلك انه بصفته وزيراً للداخلية أصدر قراراً
في ٢٧ يناير سنة ١٩٣١ بتقصير مواعيد الاجراءات الانتخابية، فجعلها تبدأ في
الخامس من شهر فبراير سنة ١٩٣١ وتنتهى جميعها في ٢١ مارس، فلا تستغرق
على هذا النحو أكثر من ستة أسابيع بعد أن كان واجبا حسب قانون الانتخاب
الجديد أن يبدأ عرض الجداول الانتخابية في أول يناير فلا تنتهى الاجراءات الا في
العاشر من ابريل (٢). وقد كان في هذا التصرف مفاجأة تلفت النظر خصوصاً بعد
ماأبدته الوزارة من بطء في تحرير الجداول الانتخابية، وبعد أن مضى شهر يناير
كله، وقد كان الواجب حسب القانون الجديد أن يبدأ عرض الجداول في مسهله.
ولكن الذين يفهمون حقائق الحالة، ويعرفون مبلغ استقلال الوزارة الصديقة
في الرأى والتصرف، لم تدهشهم هذه المفاجأة، خصوصاً بعد أن كشف المستر سبندر
في مقالاته عن الخطة التي وضعت وأريد أن تنفذ يد الوزارة الصديقة، وخلاصتها
أن تجرى انتخابات، يجب أن يخرج صدق باشا منها بأغلبية، ويقوم برلمان
يستند اليه في استئناف السير بالمعاهدة الى نهايتها. ولماذا لاطبق مثل هذه التجربة

(١) راجع المقال الثالث من مقالات المستر سبندر (المقطم ٢١ يناير سنة ١٩٣١)

(٢) راجع المواد ١١ وما بعدها من قانون الانتخاب الجديد

في مصر ، وقد طبقتها السياسية الانكليزية في العراق فاسفرت عن النجاح التام ،
 أجل قدم الى العراق مشروع معاهدة وضعتها وزارة المستعمرات ووصفت بأنها
 نظير المعاهدة المصرية المقترحة ثم أقيمت وزارة عراقية معروفة بميولها الانكليزية
 واجريت معها شبه مفاوضات ووقعت معاهدة ، ثم اجريت انتخابات جديدة بعد
 أن عدل الدستور وقانون الانتخاب على نحو ما حدث في مصر ، وأقيم برلمان قيل انه
 برلمان حريتمثل العراق . وفي الوقت الذي كانت فيه المعارضة تشتد وتضطرم في كل
 ناحية ، ولضم جميع الزعماء واهل الرأي ، وفي الوقت الذي كانت فيه المظاهرات
 والحوادث الدموية تقع في بغداد وغيرها من مدن العراق احتجاجا على المعاهدة
 اجتمع البرلمان وابرم المعاهدة الجديدة بأغلبية كبيرة ، واصبحت المعاهدة الجديدة
 وثيقة في يد انكلترا تؤيد الاحتلال البريطاني وتخلد وتنزع من العراق ارادتها وحقتها
 في الكفاح . فلماذا لا تنلق في مصر هذه التجربة بعينها ؟ وأشياح صدق باشا
 يجاهدون صراحة بأن ما وقع في العراق يمكن أن يقوم في مصر ، فيقوم منهم
 برلمان يبرم المعاهدة وينتهي الأمر

على أن هذه الخطوة التي اتخذها صدقي باشا لتقصير مواعيد الاجراءات
 الانتخابية لم تكن خاتمة المفاجآت والتطورات التي تدل على اضطراب السياسة التي
 أريد أن يتخذ صدقي باشا أداة لتنفيذها ، ذلك أنه رغم البدء في عرض الجدول
 الانتخابية من يوم ٥ فبراير تطبيقا للقرار الوزاري ، فإن الأنباء تردت مرة أخرى
 بأنه عدل عن اجراء الانتخابات في الظرف الحاضر . وتأيد هذا النبأ بما نشرته
 جريدة الديلي تلغراف لمراسلها في مصر ، من أن دوائر الأعمال ترى أن ترجل الانتخابات
 بل يؤجل استئناف الحياة النيابية بتاتا إلى حين ، نظرا لسوء الحالة الاقتصادية
 ولكي تستطيع الوزارة الصديقة معالجتها بعيدا عن قلق الحياة النيابية (١)
 وقد عودتنا جريدة الديلي تلغراف أن تكون دائما أوثق وأصدق المصادر المعبرة
 عن نيات صدقي باشا . وقد صرح صدقي باشا على أثر ذلك بأنه لا قيمة لهذه الاشاعات
 وامثالها ، وأن الأمور سائرة فيما يتعلق بالاجراءات الانتخابية في مجراها الطبيعي .
 لكن صدق باشا لم يجز أن يحدد لاجراء الانتخاب موعدا ما ولو بطريق الاحتمال .
 هذا في حين أن الاجراءات الانتخابية التمهيدية يجب أن تتم حسب القرار الوزاري في
 ٢ مارس سنة ١٩٣١ ، وعندئذ تستطيع الوزارة أن تستصدر الامر الملكي باجراء

(١) راجع جريدة الاهرام الصادرة في ١١ فبراير في باب التلغرافات الخصوصية.

الانتخابات بحيث يمكن إجراء الانتخابات الخمسينية في أوائل ابريل . وقد تساءل الناس عن السرفى هذه المفاجأة الجديدة ، ولاحظ بعض المطلعين على سير الموقف السياسى أن الترويج لفكرة العدول عن الانتخابات حدث غداة وقوع الانتخابات لمجلس دمنهور البلدى ، وامتناع الناخبين عن الاشتراك فى الانتخابات امتناعا شديدا ذعرت له الوزارة حتى أن نسبة الذين اشتركوا من الاهالى فى هذه الانتخابات لم تزد على عشرة فى المائة من مجموع الناخبين ؛ مع العلم بأن انتخابات المجالس البلدية ليست ذات لون سياسى . ومع ذلك فقد ظهر أثر تصميم الامة على مقاطعة الانتخابات فى هذا الحادث ظهوراً قوياً ، وقد ظهر ذعر الوزارة واضحا فيما اذاعته من البلاغات الرسمية بشأن هذا الحادث وفى تقرير مدير البحيرة الذى حاول فيه عبثاً أن يخفض صحة الارقام التى اذاعتها الصحف عن عدد الناخبين ومن اشترك منهم فى الانتخابات .

واليك الارقام التى اذاعتها الصحف مستخرجة من الجداول الرسمية :
بلغ عدد الناخبين الذين قيدوا فى الجداول لهذا العام ١١٦٥ ناخبا ، اشترك منهم فى الانتخابات ٤٥٤ ناخبا ، ومن هؤلاء ٣٨٠ مرظفا و ٧٤ فقط من الاهالى . واذاغت الوزارة على أثر ذلك بلاغا رسميا اعترفت فيه بأن الذين اشتركوا فى الانتخابات هم حقيقة ٤٥٤ ، ولكنها أرادت أن تخفف من رقم الحادث بمقارنة هذا الرقم بعدد من اشتركوا فى انتخابات مجلس دمنهور البلدى فى أعوام سابقة ثم اذاعت الوزارة أيضا نص تقرير تلقته من مدير البحيرة فى هذا الشأن لم ينكر فيه صحة هذا الرقم ولكنه فقط قال ان الذين اشتركوا من الموظفين والمستأجرين هم ٢٨٠ وأن الذين اشتركوا من الاهالى هم ١٧٤ لا ٧٤ (١)

وعلى أى حال فقد قمت انتخابات دمنهور فى اليوم الثامن من فبراير ، وفى اليوم العاشر ظهر مقال جريدة الديلى تلغراف عن احتمال تأجيل الانتخابات البرلمانية الصندقية بل لقد تأيد هذا الاحتمال ونحن نكتب هذه البطور بما هو أشد وأقوى ، فقد نشرت جريدة « المورنن بوست » لمكاتبها السياسى مقالا ذا مغزى خطير عن الحالة فى مصر وعما تتضمنه من الاحتمالات جاء فيه :

« ان بعض الوفدين أخذوا يسعون لاقناع النحاس باشا بالعدول عن التهديد بمقاطعة الانتخابات وأن المستر هندرسن يتوق جداً الى العدول عن هذه المقاطعة

(١) راجع هذه الاحصاءات والبلاغات فى الصحف التى صدرت فى أيام ١٢ و ١٣ و ١٤ فبراير

وهو يرجو أن تستأنف المفاوضات في المعاهدة، وأن تعقد المعاهدة على يد حكومة العمال الحاضرة. أما إذا أصر الوفد على خطة المقاطعة فإنه سيعتذر على المستر هندرسن أن يستأنف المفاوضات مع حكومة تكون منتخبة بواسطة عدد يسير من الناخبين. وقد سبق أن صرح المستر مكدونالد بأنه لا يسهل أن يمضى إلا المعاهدة التي تكون مقبولة من برلمان مصرى يذهب انتخاباً حراً» (١)

ونشرت جريدة المقطم في نفس العدد الذي نشرت فيه ترجمة هذا المقال في حليلة المنقرة الآتية تحت عنوان الانتخابات البرلمانية :

« يستدل بما رواه بعض الثقات أن الانتخابات البرلمانية لا تجرى إلا بعد أن تستوفى كل التدابير اللازمة لأجرائها من الآن إلى شهر نوفمبر الآتى إذ ليس ثم ما يوجب الإسراع فيها من جهة من كل الجهات التي فيها أمرها على ما يظهر بل الميل الغالب هو إلى التأني حتى يأتي البرلمان المنتظر مستكلاً للأوصاف والشروط التي يكون فيها القرار الذي يعول عليه ، والذي يعد فصل الخطاب في كل ما يصدر فيه» (٢)

وقد لاحظت بعض الدوائر الخليفة أن مقال المورن بوسست ظهر على أثر وصول المستر مري مدير القسم المصرى بوزارة الخارجية الانكليزية إلى لندن ، بعد أن لبث بضرو السودان بضع اسابيع كانت كل الدلائل تدل على أنه كان خلالها يدرس مع المندوب السامى والمستر سبندر حقائق الموقف الحالى

ولاريب أن ما تضمنه مقال المورن بوسست رنباً المقطم صريح في وقوع تطور فعلى خطير في البرنامج الذى وضع بادية بدء ، ومن الراضح أزاء هذه المفاجآت المتوالية التي شرحناها أن الموقف الحالى يتلخص فيما يأتى : أن التجربة التي اختبرت الوزارة الصديقة لأجرائها ومهدت لها بإلغاء الدستور ، وفرض هذا النظام العرفى على البلاد ، يشك اليوم أعظم الشك في نجاحها ، ويقع التردد في تنفيذها ، وإن الحكومة البريطانية اقتنعت بأن الوسائل التي يعتمد عليها صدقياً بأنها في اجراء ما يسميه بالانتخابات البرلمانية لا يخرج برلماناً جديراً بهذا الاسم . والواقع أن هذه الوسائل قد ظهرت بدايتها في تحرير الجداول الانتخابية ، فأن عشرات الألوف من الناخبين الذين ينتمون الى المعارضة تحذف أسماؤهم من جداول الانتخابات الإقليمية مما استوفوا شروط الاثبات بحجة أنهم لا يقيمون في الدوائر التي بها

(١) راجع جريدة المقطم الصادرة بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٣١ .

(٢) راجع العدد المذكور

مصالحهم وأملاكهم ، ثم هم يحذرون من جداول العاصمة وباقي المدن بحجة أن مصالحهم بالأقاليم ، كذلك يدرج النخبون الذين يستوفون شروط المندوبين ولكن يتمنون إلى المعارضة بطرق تحول دون انتخابهم مندوبين كان يحشر منهم عشرات في كشف خمسيني واحد ، ثم يوزع المندوبون الذين تعتمد الوزارة عليهم كل في كشف خمسيني خاص قد لا يدرج فيه معه غيره ممن استوفى الشروط وعند ما يجب انتخابه مندوبا حتما . والغرض من هذه الوسائل وأمثالها أن يظهر معنى وقع انتخاب ، أنه صوتت من الناخبين نسبة معتد بها ، وأن المقاطعة لم تؤثر في الحركة الانتخابية .

ولكن هذه الوسائل كلها كانت شهادة على النظام الصدقي لاله ، وأصبح من الواضح على ما تقرره المورن بوست ، أن الحكمة في اجراء الانتخاب هي اليوم للمعارضة . فاذا أصرت المعارضة على مقاطعة الانتخابات — وهي اليوم أشد ما تكون تسكيبا — فلن يقوم برلمان يستوفى شروط التمثيل الصحيح الذي تتطلبه الحكومة البريطانية لاستئناف المفاوضات وعقد المعاهدة . والواقع انه اذا كانت انكسارا بعد ان كانت تصر على عقد المعاهدة مع الامة المصرية ممثلة في برلمانها أصدق تمثيل ، قد اعتقدت أن المعاهدة يمكن أن تكون قصاصة ورق تفرض على مصر بأي الطرق ، فقد ظهر بطلان هذه النظرية واضحا جليا لان المسألة المصرية لا يمكن أن تحل بتوقيع وثيقة أو أكثر ، ولا زالت رغم ما وقع في شأنها من مفاوضات خيما بدأت من حيث أصرار مصر على تحقيق أمنائها تحقيقا فعليا صحيحا . ولقد قالت الاحزاب الممثلة لمصر كلها صريحة في ذلك ، فأعلنت أنها تشك في نزاهة أى اتفاق يفرض على مصر بهذه الوسيلة وصرح دولة محمد محمود باشا رئيس حزب الاحرار الدستوريين في خطاب بسط فيه وجهة نظر حزبه في الموقف الحالي ، بأن الاحرار الدستوريين هم أول من ينقض أى اتفاق يعقد في ظل مثل هذا النظام الاوتوقراطي (١)

ان مصر لن تكون هي الخاسرة في مثل هذه الصفقة اذا تحتم أن تفرض عليها على يد الوزارة الصدقية ، لأنها تعرف عندئذ باجل برهان أن انكسارا قد عدلت عن سياسة التفاهم والوفاق الخالصين ، وآثرت في النهاية سياسة الارغام والقوة ، وعندئذ تسترد مصر كل حريتها في وضع الخطة التي تراها كفيلة بصيانة حقوقها ومصالحها . ولكن طوائف الاحوال كلها تدل كاقدم منا على انهيار هذه السياسة الخاطئة التي ولدت ميتة في المهد

(١) راجع الخطاب الذي ألقاه صاحب الدولة محمد محمود باشا في نادي الاحرار الدستوريين في يوم ٩ يناير سنة ١٩٣١ ، ونشرته جريدة « الاحرار الدستوريون » في العاشر منه

الفصل السادس

مسألة الحدود المصرية

الاعتداء على الاراضى المصرية واحتلال واحة الكفرة — جمود
الوزارة الصديقة ازاء الاعتداء — تحطى الحكومة البريطانية لمصر —
المساومة في باريس ولندن على اراض مصرية — نتائج الموقف

الآن وقد بينا موقف الوزارة الصديقة نحو مسألة الاتفاق بين مصر وبريطانيه
العظمى ، وهى مسألة المسائل فى شئون مصر الخارجية ، نعرض الى الشطر الثانى
من هذا البحث ، وهو موقف الوزارة الصديقة نحو الشئون الخارجية الاخرى
ونحو علائق مصر بباقى الدول بصفة عامة ، والواقع ان لوزارة الصديقة واجهت
فى الفترة الاخيرة طائفة كبيرة من هذه الشئون ، ومنها ما يرتبط أشد الارتباط
بسلامة الاراضى المصرية وحقوق السيادة المصرية .

واذا أردنا أن نعلم بأى روح تتف الوزارة الصديقة من هذه الشئون الخطيرة
فيكفى أن نذكر موقعها اليوم ازاء مسألة الحدود الغربية . فقد احتلت القوات
الايطالية الطرابلسية فى أواخر شهر يناير المنصرم واحة الكفرة الواقعة داخل
الحدود المصرية فى الجنوب الغربى مما يلى التقاء السودان ، وبينما تتوانى
الانباء ونحن نكتب هذه السطور بأن المفاوضات تدور بين إيطاليا وانكلترا
وفرنسا ، فى لندن أو باريس أو روم ، على تسوية هذه المشكلة (١) وبينما تتساوم
الدول الثلاث فى شأن قطعة من الاراضى المصرية ، اذا بالوزارة الصديقة تلزم
الصمت المطبق كأن الامر لا يعنى الحكومة المصرية ، وكأن احتلال القوات الاجنبية
لشطر من الاراضى المصرية يعتبر من الامور الطبيعية المحضة .
ولولم تكن البلاد تجوز اليوم هذه الظروف العصيبة التى أوقعها فيها الوزارة

(١) راجع الاهرام الصادرة فى ٩ فبراير سنة ١٩٣٠ فى باب التلغرافات
الخصوصية .

الصدقية ، ولو لم تكن تعصف بها ربح الطغيان الغاشم ، لكان لهذا الاعتداء على أراضيها اليوم شأن آخر ، ولدوت صيحة الخطر في البلاد ، ولملت الحكومة القائمة على الوقوف بكل ما استطاعت في وجه الدولة المعتدية ، ولكن الوزارة الصدقية لم تكن حتى بالاحتجاج على هذا الاعتداء ، وسبل الاحتجاج أمامها عديدة ؛ وأقل ما كانت تجنيه مصر من رفع صوتها الرسمي بالاحتجاج على تصرف إيطاليا أن تسجل عليها هذا الاعتداء أمام الرأي العام الدولي وأمام عصبة الأمم . وأن تبين بوضوح أنها تحرص على سلامة أراضيها ، ولا ترضى اعتداء عليها أو مساومة في شأنها .

والواقع أن مشكلة الحدود الغربية ترجع الى سنوات قبل ذلك ، وكان من سوء الظالم أن واجهتها وزارة الخارجية المصرية ، ضعيفة بتخلى الأمة عن مؤازرتها مشغولة بقمع الحقوق والحريات العامة عن معالجة المشاكل الخارجية بروح الثقة والحرص على حقوق البلاد . وقد سويت مسألة الحدود الغربية بين مصر وإيطاليا منذ سنة ١٩٢٥ بمعاهدة خاصة نزع فيها من مصر واحة جنوب وما يتصل بها من الاراضي ، ولم تعوض مصر عن هذه الخسارة بشيء يذكر . وكان المتولى لعقد هذه المعاهدة الخاسرة عن مصر ، صاحب الدولة اسماعيل صدقي باشا الذي انتدبته الحكومة المصرية لرياسة اللجنة التي قامت بالمفاوضة عن مصر . وقد رفعت الأمة يوم وقعت هذه المعاهدة الخاسرة صوتها بالاحتجاج على ما سلخ من أراضيها ، ولكن الاحتجاج لم يفتن شيئا أمام الواقع ، وأبى البرلمان المصري أن يبرم المعاهدة ، ولكنها نفذت بالفعل ، واستولت إيطاليا منذ توقيعها على ما اختصت به من الاراضي ، ثم نفذت بالنسبة لمصر في سنة ١٩٢٩ بصفة فعلية حتى يقرها البرلمان في كل من البلدين ، ونزلت مصر على حكم الظروف القاهرة وارتضت رغما عنها بصفة مؤقتة ما رسمته المعاهدة لها من حدود جديدة .

ولكن الأمر لم يقف عندها هذا الحد ، ولم تنقطع القوات الإيطالية في طرابلس عن الاغارة على الحدود المصرية واقتحامها من آن لآخر واحتلال أراضيها بحجة مطاردة الفارين من الثوار الطرابلسيين . ومن يقرأ تقارير مصلحة الحدود الغربية يدرك فداحة هذا الاعتداء ومبلغ ما تبديه مصر نحوه من الاناة وسعة الصدر . وبلغ الاعتداء في الأشهر الأخيرة حداً لم يمكن الصبر عليه ، فاقتمحت الحدود المصرية في شهر سبتمبر الماضي بشناعة ، واحتلت نقاط عديدة داخل

الأراضي المصرية ، وذاعت أنباء هذه الحوادث في مصر وفي الخارج . وانتظروا أن تبدي الوزارة الصديقة نحو هذه المسألة الخطيرة ما تستحق من عناية واهتمام . وتناولت جريدة السياسة المعطلة ، ثم شتيقتها « الأحرار الدستوريون » هذا المشكل بقوة ، وناشدتا الوزارة الصديقة أن تأخذ في معالجة المسألة بحزم وشجاعة خصوصاً وإنما مسألة قومية محضة لا علاقة لها بالخلاف الحزبي ، وطالبتا الوزارة أن تصرح بما يمكن التصريح به من تفاصيل النزاع وما اتخذته الوزارة لصون حقوق مصر تظميناً للأمة واستمداً لتأييدها في مثل هذا الحادث القومي . ولكن صدق باشا أجاب على هذه الدعة التي لم يملها غير الواجب الوطني المحض بالسخرية ، وبأن العرف الدولي لا يسمح بإذاعة شيء عن المشاكل القائمة قبل تسويتها

وها هي الأمة تجني اليوم نتائج ما أبدته الوزارة الصديقة من ضعف وتفريط في معالجة هذا المشكل بل هذه الكارثة القومية . ذلك أن إيطاليا تسعى منذ أعوام بعيدة إلى تسوية حدودها الطرابلسية على حساب مصر ، وإلى السيطرة على طرق القوافل الممتدة من مصر نحو الغرب ، ثم إلى شمال السودان الغربي تحقيقاً لأغراض حربية وتجارية . وقد حققت بعض غايتها بعقد المعاهدة المصرية والاستيلاء على واحة جغبوب . وما زالت تترقب القرض لدفع حدود برقة نحو مصر شرقاً ؛ ولا تردد عن اقتحام الأراضي المصرية حتى أخذ النزاع صبغة رسمية بين مصر وإيطاليا في الأشهر الأخيرة ، وكان على وزارة صدق باشا أن تضطلع بتسوية هذا النزاع وأن تعمل لصون حقوق مصر . ولكن بينما وقعت الوزارة الصديقة موقف الجرد والخور ؛ ومع أنها ارتضت أضراراً بحقوق مصر أن يطبق نظام جوازات السفر على اللاجئين من الطرابلسيين إلى الحدود المصرية متنازلة بذلك عن حقها الدولي في حماية اللاجئين إليها ، تتول مع هذا الضعف والتفريط ، وبينما تنتظر الوزارة الصديقة ناعمة البالرد الحكومة الإيطالية على مذكراتها واقتراحاتها المضيعة لحقوق مصر ، إذا بالقوات الإيطالية تحتقر الحدود المصرية من جهة الجنوب الغربي ، وإذا بها تحتل واحة السكفرة التي يدخل شطر كبير منها في الأراضي المصرية وأشنع من هذا كله ؛ وأشد جرحاً لكرامة البلاد ، أن تدور الآن المفاوضات بين إيطاليا وفرنسا وانكلترا ؛ لتسوية هذا النزاع الذي يتعلق بالاعتداء على أرض مصرية ؛ بينما تلزم الحكومة المصرية أزماء الصمت المطبق وتكتفي

بتلاوة أنبائه كما تتلوها نحن في الصحف . ولعل الوزارة الصديقة تدعن في ذلك الموقف لما تظن أنه منطبق على التحفظ الثاني من تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ وهو الذي ينص على احتفاظ انكلترا بحق « الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل اجنبي بالذات أو بالواسطة » ، فهي لذلك تلزم الصمت وتجنب كل تدخل أو احتجاج أو كلام في شأن هذا الاعتداء الخطير الذي وقع من ايطاليا على الاراضى المصرية . فان كانت الوزارة الصديقة ترى أن تلجأ الى هذا التفسير في تبرير موقفها الغريب ، فلها تقدم بذلك الى بريطانيا العظمى أشنع سلاح لهدم استقلال البلاد ؛ ونجنى على كل ما كسبته مصر بتصريح فبراير شر جنائية ، وتجعله هباء وعثا . ذلك أن التحفظ المشار اليه لا يعنى الا حالة الحرب الفعلية ؛ ولا يعنى على أى حال أن تهدر شخصية مصر الدولية بتاتا ، وانما يراد به أن تقوم انكلترا في مثل هذه الحالة بالاشتراك الى جانب مصر في دفع الاعتداء ، وجوهر تصريح فبراير هو اعتراف بريطانيا العظمى بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، فالتحفظات المعلقة يجب أن تقصر في أضيق الحدود ، وقد بدأت مصر بتناول الامريدها بالتفاوض مع ايطاليا لتسوية مشا كل الحدود الغربية بعد ان عقدت معها معاهدة خاصة بذلك منذ سنة ١٩٢٩ ؛ وقدمت الوزارة الصديقة الى ايطاليا عدة مذكرات في هذا الشأن وانتهت معها الى حلول مائزالت قيد البحث ؛ فما معنى أن تقف الوزارة الصديقة اليوم جامدة صامته ازاء هذا الاعتداء المسلح الذي ارتكبه ايطاليا على الاراضى المصرية ؟ وهل تدخل انكلترا معناه أن تعنى شخصية مصر وأن تترك سلامة اراضيها وهن مفاوضات تجري في باريس أو لندن بعيدا عن رأيها وتدخلها ؟ ان فرنسا تتدخل طرفا ثالثا في النزاع مع انكلترا ، وايطاليا ، لأن واحة الكفرة تشرف على حدود السودان الفرنسى ، فكيف تبقى مصر وهى صاحبة الحق الاصيل ومالكة الارض الممتدى عليها بعيدة عن النزاع ؟

ولكن هذا هو الموقف الذى ارتضته الوزارة الصديقة لمصر ازاء هذه المسألة الخطيرة . فهي حتى كتابة هذه السطور باقية على صمتها وجودها . بينما تعزز القوات الايطالية مراكزها في واحة الكفرة ، وبينما تجري المساومات في لندن وباريس ورومه على تسوية الحدود على حساب الاراضى المصرية . وهو موقف ما كانت لترضيه اية وزارة مصرية تقدر الحقوق القومية قدرها ؛ وتسهر على حمايتها ورعايتها في حدود الطاقة ، وتستمد عزمها من عطف البلاد وتأييدها خصوصا

في مثل هذه المواقف القومية الخطيرة التي يختفي أراءها كل نزاع حزبي
ثم أن هذا التفريط الصارخ في حقوق البلاد لا يتف أثره عند الحناية على ما
كسبته مصر بتصریح قبراير وعند الحد من استقلالها الذي تضمنه هذا التصريح
حداً بعيد المدى، ولكنه يتعدى ذلك الى التأثير على مركز مصر الدولي فيما عقده
من المعاهدات المؤكدة لهذا الاستقلال . فمصر طرف مرقع لميثاق تحريم الحرب أو
ميثاق كيلوج الذي ينص على تسوية المشاكل الدولية بطريق التحكيم، كما أن إيطاليا
طرف فيه أيضاً . وقد كان في وسع مصر أن تلتجأ الى نصوص هذا الميثاق ، سواء
في هذا الطرف أو غيره ؛ ولكن محلى الوزارة الصديقة عن التدخل لحماية الاراضى
المصرية وتركها شخصية مصر الدولية تغنى في شخصية انكلترا على هذا النحو ، فيه
التضاء المبرم على كل ما كسبته مصر لتأكيد استقلالها وشخصيتها الدولية بهذا
الميثاق وغيره من المعاهدات المماثلة له

الفصل السابع

مسألة التحكيم بين مصر وأمريكا

أصل المسألة — رفض الورة المحمدية لمبدأ التحكيم — قبوله على يد الوزارة الوفدية — تنظيم الوزارة الصديقة للتحكيم — اضاعتها الحقوق بمصر في إثارة الدفوع الشككية — اعذار الوزارة — تطور المسألة — اعتراض الدول

على أن هذا الموقف المريب الذي لزمته الوزارة الصديقة أزاء الاعتداء الاجنبى على الاراضى المصرية ليس كل ما ارتكبته في حق السيادة القومية ، فهناك سلسلة أخرى من التصرفات الشاذة قامت بها هذه الوزارة أزاء شئون البلاد الخارجية ؛ وخلالها مع الدول ، كلها تقرط في حقوق البلاد وانتقاص من سيادتها وتعريض بكرامتها القرمية .

وقد كان تصرف الوزارة في تنظيم التحكيم بين مصر وأمريكا من أخطر المسائل الذى طبع فيها صدق باشا وزملاؤه موقف مصر أزاء حقوقها القومية بطايم التفريط والتهاون والنزول على ارادة النفوذ الأجنبى . وقد نشأت هذه المسألة منذ أعوام عن حكم أصدره القضاء المختلط لمصلحة الحكومة المصرية ضد أحد الرعايا الأمريكيين . ولم يكن الموضوع في ذاته أو بالنسبة للحقوق المتعلقة به خطيراً بحيث يترك أثراً عميقاً في علائق مصر وأمريكا ، ولكن سنرى أنه انتهى بأن أصبح مدار هذه العلائق ؛ وبأن جاء حله ماساً بالسيادة المصرية في صميمها . واليك أصل الوقائع :

رفع جورج سالم وهو سورى أمريكى تمعية قضية على الحكومة المصرية أمام القضاء المختلط يطالبها بتعويض قدره نحو تسعين ألف جنيه بحجة أن السلطات المصرية حجزت مستندات أملاكه بين سنتى ١٩١٨ و ١٩٢١ فأضاعت بذلك عليه فرصة التصرف فيها بالأثمان العالية . وبعد أدوار ومرافعات طويلة حكمت المحكمة

المختلطة برفض دعواه ، فاستأنف الحكم أمام محكمة الاستئناف المختلطة ، وبعد ادوار طويلة أيضاً ، أيدت محكمة الاستئناف حكم الرفض الابتدائي في سنة ١٩٢٦ ، وبهذا أصبح حكم الرفض نهائياً . ولكن جورج سالم لم يرتض حكم القضاء ولجأ الى الحكومة الامريكية ، فتدخلت في الامر خلافاً لكل عرف ومبدأ . ومع أن الامر يتعلق هنا بحكم نهائي أصدره قضاء شبه دولي وفيه يمثل أمريكا أقوى تمثيل ، فان الحكومة الامريكية طالبت على يد مفوضيتها في مصر الى الحكومة المصرية أن تقوم بدفع التعويض المطلوب لجورج سالم بحجة أن الاجراءات التي اتبعت في القضية لم تطبق كما ينبغي . ولكن الوزارات المصرية المتعاقبة أثبت أن تصني الى وجهة نظر غربية كهذه ، وأخيراً بعد اصرار والحاف من الحكومة الامريكية ، عرضت الحكومة المصرية في عهد وزارة صاحب الدولة محمد محمود باشا حلاً وسطاً وذلك بأن يرفع جورج سالم التماساً باعادة النظر في دعواه أمام القضاء المختلط ، ولا تعارض الحكومة المصرية في هذا التماس من الوجهة الشككية وبذلك يعطى المدعى فرصة جديدة لاثبات دعواه ، ويبقى حكم القضاء محترماً ، وحقوق مصر مصونة . ولكن أمريكا رفضت هذا الحل على ما فيه من مجاملة وتساهل . وأصررت على أن تعرض المسألة للتحكيم أمام محكمة العدل الدولية أو هيئة أخرى تعين بالاتفاق ، واصررت الوزارة المحمدية من جانبها على رفض هذا الاقتراح لما فيه من مساس ظاهر بحقوق السيادة المصرية ولأنه يرتب على مصر سابقة خطيرة لا يمكن أن تنجو في المستقبل من اعبائها أمام الدول جميعاً .

وظلت المسألة بين الاخذ والرد حيناً ، وأمريكا تصر على وجهة نظرها اصراراً غريباً حتى انتهى الأمر بأن قبلت الحكومة المصرية مبدأ التحكيم في أوائل يونيه سنة ١٩٣٠ في عهد الوزارة الوفدية وقبل استقالتها بأيام قلائل . وقد كان قبول التحكيم خطأ دبلوماسياً كبيراً ، ولكن كان في الامكان مع ذلك أن تخفف نتائج العملية بتنظيم التحكيم على قواعد تصان باحقوق السيادة المصرية . وكانت هذه مهمة الوزارة الصديقة ؛ وكان واجبا عليها أن تلزم في تأديتها منتهى الحذر والحرص ، ولكن الوزارة الصديقة ، بالدفاع عنها في سياسة ترضية الدول مهما كانت هذه الترضية ضارة بحقوق مصر ، ارتكبت في تنظيم التحكيم اخطاء ضاعفت مضاره . وقد انتهت المفاوضات التي دارت في هذا الشأن بين الحكومتين المصرية والامريكية في ٢٠ يناير سنة ١٩٣١ بتوقيع بروتوكول التحكيم بين الفريقين ، واذاعته . وحدد

موضوع التحكيم بنص المادة الثالثة من البروتوكول وهو الآتي مأخوذاً من النص الرسمي الذي اذاعته الوزارة :

« المسائل التي ينظر فيها مجلس التحكيم هي :

أولاً — مسؤولية حكومة مصر الملكية بناء على مبادئ القانون والعدالة عن تعويض حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بسبب المعاملة التي عومل بها جورج . ج . سالم من رعايا أمريكا

ثانياً — اذا وجد مجلس التحكيم أن هنالك محلاً للمسؤولية فإهو المبلغ الذي يجب على حكومة مصر الملكية عدلاً أن تدفعه الى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل التسوية التامة للتعويض » (١)

فكان في قبول الوزارة الصديقة لهذا النص قضاء مبرماً على كل التحركات التي كان يمكن اتخاذها في ميثاق التحكيم لتقييد مبدأ التحكيم ذاته وحصر مضاره في أضيق الحدود ؛ ذلك لأن الوزارة أغفلت المسألة الشككية الهامة التي كان واجباً ان تبحث قبل كل شيء ، وهي : — هل يصح التحكيم شكلاً في مسألة صدر فيها حكم قضائي نهائي من سلطة قضائية تعترف أمريكا بها وتمثل فيها ؟ أما البحث في المسؤولية فهو أمر يتعلق بالموضوع مباشرة ولا علاقة له بالشكل لأن المسؤولية أمر مادي فإذا ثبتت فتقدير التعويض مسألة ثانوية . ولو أن الوزارة الصديقة حرصت على اثبات هذا الدفع الفرعي في ميثاق التحكيم لكان في اثباته تخفيف كبير للنتائج التي تترتب على اجراء التحكيم . فلوقوف مصر الى اقامة الدليل على صحة هذا الدفع الفرعي ، وقضت المحكمة بعدم قبول التحكيم شكلاً لانتهاج النزاع في المهد ولم تبق حاجة للسير فيه . أما تنظيم التحكيم في الموضوع مباشرة ، فهو اخطر ما في هذه الساقطة على حقوق مصر ؛ لان مصر بقبول هذا المبدأ أصبحت اليوم ملزمة بقبوله أمام كل دولة أخرى ترى الالتجاء اليه لتحقيق مصالح رعاياها ؛ وأصبح في ميسور كل أجنبي أن يبدأ بمقاضاة الحكومة أمام القضاء المختلط ، فإذا حكم له كان بها وإذا خسر دعواه لجأت حكومته الى الطرق الدبلوماسية ، وعرض النزاع على التحكيم مرة أخرى

ومعنى ذلك واضح ، وهو أن التحكيم على هذا النحو هو أولاً انكار سلطة القضاء المختلط من جانب الدول مع انه سلاحها في تأييد الامتيازات الاجنبية

(١) راجع نص البروتوكول الرسمي في جريدة الشعب الصادرة في ٢٤ يناير سنة ١٩٣١

ومم أنها مثله فيه ، وذلك فقط حين يتعلق الامر بمصلحة لها في هذا الانكار ، ثم هو غل جديد يوضع في عنق مصر ، وحق ارتفاق جديد ينشأ للدول على حساب السيادة المصرية . فليس في رسم مصر بعد اليوم أن تمارض شكلاً في اجراء التحكيم ، مع أن هذا الدفم كان لها ملاذ النجاة كما أرغمتها الظروف على قبول مبدأ التحكيم

وقد حملت جريدة « الاحرار الدستوريون » حملة صادقة على الوزارة في هذه المسألة وكان لها فضل شرحها وفضح ما ارتكبهت الوزارة في شأنها من اخطاء تضر بحقوق السيادة المصرية أكبر الضرر (١) ، وأيدت وجهات نظرها بالوثائق والنصوص تأييداً قوياً اضطرت ازاء الوزارة أن تصدر بلاغاً رسمياً مطولاً للرد عليها (٢) على أن البلاغ الرسمي لم ينف شيئاً من الوثائق والنصوص المستندة ، وإنما أرجع مسؤولية قبول التحكيم الى الوزارة الوفسدية ، ولم يردداً على المسألة الشككية التي أثارها « جريدة الاحرار الدستوريون » بأكثر من أن الوزارة احتفظت بحق ائارة جميع الدفوع التي تراها في المذكرات التي تبودلت قبل عقد البروتوكول . وفي نفس الوقت أفضى وزير الخارجية بتصريح في ذلك الشأن الى جريدة المقطم قال فيه :

« توليت شعرون وزارة الخارجية فوجدت نفسي أمام الامر الواقع فيما يتعلق بعرض القضية على هيئة التحكيم ، فأخذت أعالج المسألة عن طريق اقناع الحكومة الأمريكية بقبول نظريتنا وهي حق الحكومة المصرية في تقديم كل ما عندها من دفوع فرعية وغيرها ، كان الامر يعرض على محكمة عادية كل من طرفي الخصوم فيها حر في تقديم ما يمين له من دفوع في الشكل قبل الدخول في الموضوع . والمحكمة تفصل بما تراه ، فتوصلت والله الحمد في اتمام هذه المسألة ، وسنتقدم الى المحكمة غير مقيدين بأي قيد فيما نريد تقديمه من دفوع فرعية » (٣)

على أن الوزارة لم تنشر أية وثيقة تؤيد ماورد في البلاغ الرسمي ، ثم في تصريح وزير الخارجية من احتفاظ الوزارة بحقوق مصر في ائارة الدفوع الشككية . والواقع أن البروتوكول وهو قانون المتعاقدين لا يشير الى شيء من ذلك ، فتكون الحقيقة

(١) راجع جريدة الاحرار الدستوريون « اعداد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ يناير سنة ١٩٣١ .

(٢) راجع هذا البلاغ الرسمي في جريدة الاهرام الصادرة في ٢٤ يناير سنة ١٩٣١

(٣) نشر هذا التصريح في مقطم ٢٤ يناير سنة ١٩٣١ :

المرّة هي أن الوزارة الصديقة اضاعت بخطئها وتقرّبطها وتهاونها على مصر حقوقها
لاضاعتها اكبر الاثر في الانتقاص من حقوق السيادة المصرية ، وفي ترتيب سابقة
من اخطر السوابق تستطيع الدول أن تجعل منها سلاحا خطيرا للافتئات على هذه
السيادة والخدمتها .

بل لقد انتهت المسألة ، ونحن نكتب هذه السطور ، الى طور جديد ، وأخذت
نتائج هذا الخطأ الدبلوماسي الخطير ، الذي بدأت بارتكابه الوزارة الوفدية ،
ثم أتمته وأكده الوزارة الصديقة ، تبدو في علائق مصر مع الدول بصورة عملية .
فإن الحكومة المصرية لم تكده تنته من تعيين المحكم الذي يمثلها في مجلس التحكيم ،
ومن الاتفاق على الحكم المرحح ، حتى أخذت بوادر الاعتراض على هذه التسوية تبدو
في الدوائر السياسية ؛ وقد ظهر الاعتراض أولا في القضاء المختلط الاعلى ذاته ، لأن
التسوية التي تمت ، تمس سيادته في الصميم ، وتجعل أحكامه النهائية عرضة للنقض ،
ثم انتقلت الى الدوائر السياسية الممثلة دولها في المحاكم المختلطة ، ونشرت الاهرام
الصادرة في ٢٥ فبراير نبذة عن مسألة التحكيم بين مصر وامريكا جاء فيها .

« والذي يدور على بعض الالسنه أن المسألة قد تأخذ دوراً سياسيا خطيرا
في المقامات السياسية الدولية لأن التحكيم في حكم نهائي صادر من محكمة عليا دولية
وان تكن بالاسم والشكل مصرية ، يس تلك المحاكم في وجودها وكيانها ، وهذا
ما تريد الدول المحافظة عليه كل المحافظة .

« وقد كان يدور في بعض المقامات أن الجمعية العمومية للمحكمة المختلطة هي
التي تتصدى لهذا الموضوع ولكنه رأى بعد ذلك أن هذا الامر خارج عن
اختصاصها لانه امر سياسى أكثر منه قضائى .

« ووصل الينا أن بعض المقامات الامريكية ترى حل الاشكال والتفادى عن
المباحثات السياسية وسواها وعن النتائج التي قد تنتج عنها أو لا تنتج باجراء الصلح
مباشرة بين الحكومة المصرية وجورج سالم ذاته ؛ وذلك بأن تبرع الحكومة
لجورج سالم ذاته بمبلغ من المال فتعلن الحكومة الامريكية بعد ذلك رضاها
عن الحل »

فإن صح هذا كله ، والدلائل تؤيد صحته ، كان تصرف الحكومة المصرية
في هذه المسألة جناية مزدوجة على حقوق البلاد ، لانه فضلا عما اقترن به من تهريب
ومسليم ، فانه يقدم للدول ذوات الامتيازات سلاحا للتدخل في شئوننا ما كان

— أغنى مصر عن تقديمه ؛ ولكن الوزارة الصديقة في اعتدادها بنفسها واندفاعها
 في رضىة المصالح الاجنبية ؛ لم تأبه بنصح أو اعتراض ؛ وقد اعترضنا في «الاحرار
 الدستوريون» ونصحتنا فاستخفت بما قلنا ، فجاءت المصادرة وتريد وجهات نظرها ،
 وتلقى على الوزارة الصديقة درسا قاسيا ، وتسفه تصرفها ، وتعرضه للنقض .
 على أنه لا ريب أن مصر ؛ متى انهارت هذه التسوية الخاطئة التي أصابت
 حقوقها وسيادتها ، تغتم غنا لا ريب في خطورته وهو التحرر من مبدأ التحكم
 وما يترتب عليه من انتائخ الضارة التي بينها ، وإن كان مما يدعو الى الاسف أن
 يحجب هذا التحرر عن طريق غير مرغوب فيه ؛ وهو تدخل الدول في شؤون مصر .

الفصل الثامن

مناصب القضاء المختلط

الامتيازات الاجنبية — سقوطها بالنسبة لبعض الدول — حالة روسيا
حق مصر في منصب القاضيين الروسين — موقف الدول وموقف
الوزارة — الحل الصحيح — تقرير الوزارة في حقوق مصر .

وثلاثة المسائل الخارجية التي أفصحت الوزارة الصديقة فيها عن ميولها الاجنبية؛
وكان تصرفها فيها تقريراً في حقوق السيادة القومية هي مسألة مناصب القضاء المختلط .
أن المحاكم المختلطة ورغم كونها مصرية بالاسم تصدر أحكامها باسم صاحب الجلالة
ملك مصر ، ورغم أن الحق في تعيين قضائها يرجع صورة الى الحكومة المصرية ،
إما هي رمز قوى للتدخل الاجنبى في سيادة مصر ، وهي الاداة الفعالة لتوثيق
أغلال الامتيازات الاجنبية في عنق مصر . ولنا ننكر أن الامتيازات الاجنبية
قد آلت الى الدول بتمتضي طائفة من المعاهدات العتيقة التي عقدت باسم مصر ،
وأن إنشاء المحاكم المختلطة أريد به تسوية حالة كانت شديدة التعقيد . ولكن التقدم
العظيم الذى قطعت مصر خلال نصف القرن الاخير ؛ والتطورات السياسية الهامة
التي جازتها وانتهت باعتراف انكترا باستقلالها في فبراير سنة ١٩٢٢ ، والاحوال
الجديدة التي ترتبت على هذا الانقلاب في مركز مصر الدولي ، كل ذلك قد جعل
من الامتيازات الاجنبية حالة معقدة شديدة الشذوذ ، وحمل الساسة المصريين ،
منذ بدأت المناويزات الاولى لتسوية القضية المصرية في سنة ١٩٢٠ الى أن وضع
مشروع الاتفاق الاخير في سنة ١٩٢٩ ، على الاهتمام بمسألة الامتيازات الاجنبية
والسعى الى تعديلها والى تخفيف عبء الضغط القادح الذى يرتبه الاجانب لانفسهم
باسم هذه الامتيازات . على صميم السيادة المصرية القضائية .

على أن مصر من جهة أخرى قد كسبت بفعل التطورات الدولية حقوقاً تخفف
بعض الشيء من عبء الامتيازات الاجنبية . مثال ذلك ما كسبته بتمتضي المواد
١٤٨ و١٤٩ و١٥٠ من معاهدة فرساي من تنازل المانيا عن جميع الحقوق

والامتيازات التي كانت لها في مصر قبل سنة ١٩١٤ ، ومن النص على حرية مصر في وضع النظام الذي يطبق على الرعايا الالمان في مصر ، وما كسبته أيضا بالنص على مثل ذلك بالنسبة لامبراطورية النمسا والمجر في معاهدة سان جرمان ، ثم ما ترتب على عقد المعاهدة المصرية الفارسية في سنة ١٩٢٩ التي قبلت فارس بمقتضاها أن تتنازل عن امتيازاتها في مصر . وهناك مثال رابع ، وهو حالة روسيا السوفيتية ، وهي الحالة التي تتعلق بموضوعنا ، وخلاصتها أنه لما كانت الصلات الدولية قد قطعت بين مصر وروسيا منذ زوال النظام القيصري وقيام حكومة السوفيت ، ولما كانت مصر لا تعترف بروسيا السوفيتية ، كما أن روسيا لا تعترف بمصر ، وليست بينهما أية علاقة دولية رسمية ، فإن كل المعاهدات القديمة التي كانت بينهما قبل الحرب ومنها معاهدات الامتيازات قد سقطت واطل مفعولها قانوناً وعملاً ، وأصبح الرعايا الروس في مصر كالرعايا المحليين سواء بسواء من حيث الخضوع للقضاء الأدنى والقوانين المحلية . والحكومة المصرية تأخذ بهذه النظرية منذ أعوام ، وتعامل الرعايا الروس معاملة الرعايا المحليين في كل شيء مذ الفت التمثيل القنصلي الروسي الذي تركته قائماً حتى سنة ١٩٢٣ .

ليس لروسيا والروس اذا أية امتيازات أجنبية ، بيد أنه كان لروسيا أيام قيام الصلات الدولية بينها وبين مصر ؛ أي قبل الحرب ، قاضيان روسيان في القضاء المختلط يمثلانها فيه كباقي الدول ذوات الامتيازات . وقد بقي هذان القاضيان رغم سقوط المعاهدات القديمة وانقطاع الصلات بين مصر وروسيا ، استبقتهما الحكومة المصرية ، بصفة شخصية وإنسانية . وفي شهر نوفمبر الماضي (سنة ١٩٣٠) توفى أحدهما ، وهو المسيو مولوستوف الذي كان وكيلاً للحكومة المصرية الكلية المختلطة ، فوضعت عندئذ مسألة ملء منصبه موضع البحث ، وتنافست الدول في المطالبة بهذا المنصب ، يشجعها على ذلك ما تراه من ميول الوزارة الصديقة نحو ارضاء المصالح الأجنبية على مثل لم تشهده البلاد من قبل . بل لقد جرّوت دول لا امتيازات لها كتركيا على المطالبة بهذا المنصب . والنظرية الدولية والقانونية السليمة هي أن منصب القاضيين الروسيين أصبحا من حق مصر بعد زوال امتيازات روسيا ، فإذا كانت الحكومة المصرية قد استبقت هذين القاضيين الى اليوم لبواعث شخصية وإنسانية ، فليس في ذلك ما يرتب أي حق للدول في المطالبة بمنصب القاضى المتوفى . ولهذا ، ولما كانت المحاكم المختلطة كما قدمنا عملاً على

سيادة مصر القضائية ؛ كان واجبا على مصر ألا تدع فرصة للتخفيف من هذا العب
بقدر الممكن في حدود المعاهدات والقواعد المرحية . وخلو منصب في القضاء
المختلط مسلم بأنه من حق مصر فرصة يجب انتهازها وعدم التفريط فيها بأي حال .
ولكن الوزارة الصديقة ، يدعها استرضاء المصالح الاجنبية دائما ، وضعت طلب
الدول موضع البحث وشجعها بذلك على أن تلحف كل منها في المطالبة
بالمنصب الخالي

وكانت جريدة السياسة ، ثم شتيقتها « الأحرار الدستوريون » أول صبرت
ارتفع ضد تصرف الوزارة في هذه المسألة ، فبينما أن منصبى القاضيين الروسين
من حق مصر وحدها ، وليس للدول أن تطالب بأيهما ، وحتا الوزارة بشدة على
أن تتف من الدول موقف الحزم ؛ وألا تردد في رفض طلبها جميعا . ولما كانت
لائحة ترتيب المحاكم المختلطة تقضى بحمل الأغلبية للقضاة الأجانب في دوائر القضاء
المختلط ؛ وكانت الدوائر الكلية تتألف من قاضيين أجنيين ، وذلك مصرى .
فقد احتجت الوزارة بذلك النص لتبرر موقفها ، وصرح صدق باشا أن الحكومة
المصرية لا تستطيع الا أن تعين مكان القاضى الروسى المتوفى أجنياً نزولا على أحكام
لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ؛ على أن الاحتجاج بهذا النص لم يكن له موضع
لأن الحل الذى اقترحه على الوزارة هو أن تلغى الدائرة التى خلا فيها المنصب
برمتها ، بمعنى أنه يلغى منصب القاضى الروسى الباقى ؛ ويلغى منصب القاضى الوطنى ،
وبذلك تلغى الدائرة كلها ؛ وليس في ذلك ما يخالف فصوص اللائحة ولا القواعد
المرعية أو يمس الاغلبية الاجنبية بحال . ولكن الوزارة عادت مع ذلك فاحتجت
بأن كثرة العمل فى المحاكم المختلطة تحول دون الأخذ بهذا الحل . وهو أيضاً عذر
لا موضع له ، لانه لا ريب أن عبء التقاضى أمام القضاء المختلط قد خف نوعاً ؛
مذ ساحت من اختصاصه قضايا الروس والفرس ومن اليهم من الاجانب الذين
فقدوا الامتيازات الاجنبية

والخلاصة أن موقف الوزارة في هذه المسألة كان منافياً لحقوق مصر . فهى
قد استمعت الى مناقشة الدول وتدخلها فيما هو حق خالص مصر ، وانتهت من هذه
المناقشات بأن قررت اعطاء المنصب الخالى الى فرنسا . وقرأ ونحن نكتب هذه
السطور أنها أعدت مذكرة بتعيين قاض فرنسى فى المنصب الخالى ؛ وهكذا يحمل
الوزارة الصديقة مصر عبئاً جديداً فى سبيل النفوذ الاجنبى ، وتقر بهذا التصرف

نظرية الدول في امتلاك المناصب التي يشغلها الاجانب ولو آلت بفعل التطورات الدولية الى مصر ، وتساعد بذلك على تحديد صرح القضاء المختلط ، بحيث اذا انتهى حق دولة من الدول ذوات الامتيازات في تمثيلها في المحاكم المختلطة سواء بالتعقد مع مصر أو بأية وسيلة دولية أخرى ، أصبح في امكان الدول الاخرى دائماً أن تطالب بالمناصب التي كانت لهذه الدولة فيبقى عبء القضاء المختلط أبد الدهر على حاله ، وبقى دائماً في دور لا نهاية له . هذا هو المبدأ الخطر الذي سنته الوزارة بتصرفها الخاطيء في هذه المسألة . على أن الوزارة حتى أزاء الدول التي رفضت مطالبتها بالمنصب الحالي ، كالنمسا و هولندا ، قد ارتكبت خطأ آخر ، فهي قد بنت طلب الرفض بالنسبة للنمسا على أنه ليس لهذه الدولة من الرعايا والمصالح في مصر ، ما يقتضى تمثيلها في القضاء المختلط ، وبالنسبة لهولندا على أن حالة رعاياها ومصلحتها لا تقتضى الزيادة في عدد المناصب التي لها ، أو بعبارة أخرى قد فتحت الباب لهذه الدول أن تعود من وقت لا آخر فتطالب مصر بمثل هذا الطاب متى زاد عدد رعاياها وكثرت مصالحها .

هذا ، ولموقف الوزارة آثار معنوية أخرى تضر بهيبة مصر الدولية وبقضية الامتيازات الاجنبية . ذلك أن الحكومة المصرية منذ سنة ١٩٢٧ ، قد بذلت لدى الدول ذوات الامتيازات جهوداً كثيرة لاقتناعها بوجود النظر في تعديل نظام الامتيازات الحالي وتخفيف وطأته الى حدود معقولة . وقد استطاعت أن تمهد الجو لقبول نظريتها لدى معظم الدول . ولما وضع مشروع المعاهدة المصرية الانكليزية في سنة ١٩٢٩ اتخذت مسألة تعديل الامتيازات فيه حيزاً كبيراً ، فتفريط الوزارة الصديقة اليوم وتم اونها أزاء مسألة مناصب القضاء المختلط ، ونزولها على مطالب الدول فيما هو حق خالص لمصر ، يعكس الآلية ، ويطبع سياسة مصر في هذه المسألة بالضعف والترجع ، ويشجع العناصر المعارضة لتعديل الامتيازات على مضاعفة مساعيها لوضع الصعاب في طريق مصر

الفصل التاسع

علائق مصر والحجاز

مجدد المحادثات في شأنها - موقف الحكومة المصرية

من الانصاف أن نقول أن الصعاب التي تعتور علائق مصر والحجاز ترجع إلى ما قبل عهد الوزارة الصديقية بأعوام، فليس في موقف الوزارة شيء جديد يغير وجه هذه العلائق : غير أن المسألة قد عرضت للوزارة الحاضرة بصورة تدعو إلى معالجتها بكثير من الاهتمام والعناية ؛ وإلى وضع حد لحالة شاذة لم تقم أسبابها حتى اليوم تمام الفهم

وذلك أن حكومة الحجاز ونجد قد عادت فأعربت عن رغبتها بصورة قرينة في تنظيم العلائق الرسمية بينها وبين مصر ، وفي تسوية المشاكل المعلقة بين البلدين . وتجلت هذه الرغبة أولاً في خطاب رقيق كتبه جلالة ابن السعود ملك نجد والحجاز إلى جلالة ملك مصر ، وحمله فنصل مصر في جده حين قدومه إلى مصر في نوفمبر الماضي . وفي هذا الخطاب ؛ على ما أذاعته الصحف يومئذ ، يعرب فيه جلالة ابن السعود عن حبه وإعجابه بمصر وجلالة ملكها . وثانياً في التصريحات التي القاهها جلالة ابن السعود إلى فنصل مصر في جدة ، وخلاصتها أنه يرغب رغبة صادقة في عقد الوفاق بينه وبين مصر بروح المودة والتساهل ؛ وأنه يرغب في الاستعانة بالمصريين في الحجاز لتنفيذ برنامجه الاصلاحى . وترتب على ذلك أن تردد الحديث ثمانية في مسألة العلائق المصرية الحجازية ، وأذاعت الصحف عن ذلك تفصيلات كثيرة ، تدل على أن الأمل في هذه المرة كان معقوداً حقيقة بتسوية المشاكل وأحكام الصفاء بين البلدين

والواقع أن النزاع بين مصر والحجاز يتجدد كل عام تقريباً في موسم الحج وكان آخر نزاع وقع في هذا الشأن في مثل هذا الوقت من العام الماضي حيث اتهرتت السلطات الحجازية لدخول البعثة الطيبة المصرية شروطاً أبها مصر في الهدأ منها ألا تصطحب البعثة سيارات التي اذتادت أن تصطحبها في كل عام ، وألا ترفع

العلم المصرى على مراكزها وغير ذلك . ولكن الحكومة المصرية اضطرت في
 آخر الامر أن تقبل هذه الشروط أو معظمها . والمعروف أن لمصر قنصل في جدة
 يزاول أعماله بصفة رسمية في حدود المستطاع ، كما أن للحجاز وكالة في مصر يزاول
 أعمالها على هذا النحى . غير أن هذه الحالة الشاذة ، مهما اقترن بها من حسن التصدد
 من الجانبين ، يجعل هذا التمثيل أعرج ناقصاً ، ويجعل القيام بمهامه من أشق الامور
 لذلك عاد الامل ، لعود الحديث في المسألة في نوفمبر الماضى ، بأن تسوى هذه
 الحالة الشاذة وان تنظم علائق مصر والحجاز على قواعد رسمية تكفل الحقوق
 والمصالح المتبالة ، وأن تعترف مصر أخيراً بالصفة الشرعية لمملكة نجد
 والحجاز ، كما تعترف هذه الحكومة المصرية لأن الاعتراف المتبادل لم يقم
 حتى اليوم بين البلدين . ولكن الغريب في الأمر كله ، أن وزارة صدق باشا
 رغم هذا الجو الحسن الذى هيأته رسالة الملك الودادى الى ملك مصر ، استقبلت
 المسألة بفتور ظاهر ، ومع أنها اعربت على لسان وزير الخارجية ، أن الحكومة
 المصرية تتوق الى الاتفاق ، فانه كلما ذاعت الانباء بمحدث مفاوضات في المسألة أو
 بقدوم المحادثات ، أو غير ذلك ، سارعت الوزارة بتكذيب هذه الانباء ، واعلنت
 لمتهمجة التظنم أنه لم تقع مفاوضات ولا محادثات بين مصر والحجاز . وقد أثار هذا
 الموقف الذى لم تفهم الى اليوم أسبابه ددشة في جميع الدوائر ، خصوصاً وأن
 المسائل المتعلقة بين مصر والحجاز ليست من المشاكل الدولية الخطيرة التى يتعذر
 تسويتها . فهذه المسائل ، لا تخرج عن مسألة الحمل المصرى وما تعلق بإرساله من
 اجراءات ورسوم ، ومسألة اوقاف الحرمين واشرف مصر على اتفاقها وجوها ،
 ومسألة التكنية المصرية ، والبعثة الطبية المصرية ، ومعاملة الحجاج المصريين ، وبعض
 مسائل ثانوية أخرى . وانه ما فيها جميعاً ، هو اعتراف مصر والحجاز كل بالآخرى
 اعترافاً رسمياً دولياً ، وهو أساس تنظيم العلائق وتنمية الشؤون كلها . وهو على
 ما يظهر عقدة العقد . على أننا لانستطيع أن ندرك السر في ذلك كله ، لأن معظم
 الدول وبينها بريطانيا العظمى قد اعترفت بصفة الحكومة النجدية الحجازية الجديدة
 وانشأت لديها التمثيل السياسى والقنصلى ، فلماذا ندرى ماذا يمنع مصر من اقتناء
 هذه الخطوة الطبيعية ازاء بلاد تربطها بها منذ القرون صلات وروابط تاريخية
 ودينية واجتماعية لا تنكر اهميتها . هذا فضلاً عن أنه ليس لدى الحكومة النجدية
 الحجازية ، فيما نعلم أى مانع من مبادلة مصر هذا الاعتراف فى الحال .

ان موقف الحكومة المصرية في هذه المسألة لا يزال لغزاً ، وسيبقى كذلك حتى
تسبب هذه العقبات الخفية التي تصطدم بها كل محاولة للاتفاق بين مصر والحجاز .
وقد أزعج موسم الحج هذا العام ؛ ولم تتخذ الحكومة المصرية بعد أية خطوة
لتسوية الشؤون المتعلقة بذلك . واكبر الظن أن النزاع الذي يقع كل عام بشأن البعثة
الطبية المصرية ومعاملة الحجاج المصريين ؛ سيدجدد هذا العام أيضاً . هذا اذا
لم تر الحكومة المصرية أن تحظر الحج على رعاياها بشاناً . على انه مما لا يزال يدعو
الى التفؤل ؛ ما أذيع من أن الخطاب الذي بعث به جلالة ملك مصر الى جلالة
ابن السعود ؛ على يد قنصل مصر ؛ رداً على خطابه ؛ كان له احسن الاثر في الدوائر
البيعية الحجازية ؛ وأن قنصل مصر قد زود بتعليمات للعمل على معالجة المسائل
المختلفة عليها ؛ ومحاولة التوفيق بين وجهات النظر المختلفة . وأخيراً ما قرأناه
ونحن نكتب هذه السطور من تعيين الحكومة المصرية لقنصل مصري جديد
للحجاز من الدرجة الاولى . فعمل في ذلك كله ما يؤذن بأن ولاية الامر
قد انتهوا أخيراً بعقد النية على معالجة هذه المسألة الخطيرة بما تستحق من
العناية والاهتمام .

الفصل العاشر

النفوذ الاجنبى فى نواحي التعليم والثقافة
معهد التربية - سياسة التعليم القومى - مسألة دار الكتب

وأخيراً لم يقف عطف الوزارة الصديقة على المصالح والدوائر الاجنبية عند شئون السياسة والمال ، بل تعداها الى شئون التعليم والثقافة . فقد رأينا التيار الذى دفع الوزارة الى استرضاء الدول الاجنبية ولو على حساب الحقوق القومية يدفع وزارة المعارف أيضاً الى العمل على عود النفوذ الاجنبى فى دوائر التعليم والثقافة . ولقد بدأ وزير المعارف الحالى عمله فى غمر التقاليد والاساليب القديمة التى كانت تجرى عليها السياسة البريطانية من قبل ، أيام كانت مسيطرة على شئون التعليم ، فإتفق المدارس فى وجه الطلبة بحجة عدم وجود الاماكن الكافية ، وأراد أن يحصر التعليم العالى فى ضيق حدود . ولكن الصحافة وفى مقدمتها جريدة السياسة ، استطاعت بحملاتها المتواصلة على هذه السياسة الرجعية أن ترد وزارة المعارف الى شئ من الصواب ، وأن تقتنعها بافصاح الاماكن فى المدارس العالية والثانوية الى أكبر عدد ممكن من الطلاب

على أن هذا التصرف لم يلبث الا ريثما بدأت حملات الصحافة على وزارة المعارف . ولم يكد موسم الدخول فى المدارس ينتضى حتى رأينا هذه الوزارة تأخذ بسياسة غريبة لم تفكر فى الأخذ بها أية وزارة معارف سابقة منذ استقلال البلاد . ذلك انها طادت بكل مآلها تقسح للنفوذ الاجنبى أن يتدخل فى شئون التعليم والثقافة بل أن يسيطر عليه . وبلغ ظهور هذه السياسة أشده فى عدة مسائل نذكر منها بوجه خاص :

مدير أجنى لمعهد التربية

أولاً - تعيين مدير أجنى لمعهد التربية وهو الذى سيتولى تخرج المعلمين والمربين فى المستقبل ، وليس من ريب فى أنه مهما كان فضل العلماء الاجانب ومهما كانت خبرتهم بشئون التربية ، فانهم يطبعون نظم التعليم التى يتولونها بطابع أجنى ، ولا يخفى ما فى ذلك من الخطر على تكوين الثقافة القومية . وقد كان فى وسم وزارة

المعارف أن تكتفى في تنظيم معهد التربية بالانفتاح بما ورد في تقرير الاستاذين
كلا باريد ومان اللذين انتدبا من قبل لبحث نظم التعليم ووضع برنامج معهد التربية
الاجانب في لجنة التعليم القومي

ثانياً — اختيار عدة من الاجانب ليكونوا أعضاء في اللجنة التي انتدبت
لوضع سياسة التعليم القومي . فقد شعرت وزارة المعارف أن نظم التعليم والتربية
قد اضطربت في العهد الاخير اضطراباً شديداً لما توالى عليها من التغيير والتبديل
فارادت أن تحاول وضع سياسة ثابتة تجرى عليها في شئون التعليم والتربية . ولكن
طريق العلاج الذي سلكته كان شراً من الداء ذاته . ذلك لأن وزير المعارف ،
انتدب بين أعضاء هذه اللجنة ثلاثة من الاجانب ليشاركوا في أعمالها ، هم مدير الجامعة
الامريكية الذي استبدل بعد ثمانية باحداً سائدة هذه الجامعة ، ومدير مدرسة اللبسية
الفرنسية ، ومدير كلية فيكتوريا الانكليزية ، وكذلك أشرك فيها سورى متمصر .
وهؤلاء الاعضاء الاجانب يديرون في مصر معاهد أجنبية للتربية تعمل بكل ما في
وسعها وبنفوذ الدول التي تنتمي اليها على نشر الثقافة الأجنبية في البلاد وتتنافس
في ذلك منافسة ظاهرة ، وهي وأمثالها من المعاهد الأجنبية ، تريد بما تبذله في البلاد
من جهود أن تقسح المجال لتنفيذ الدول التي تنتمي اليها بتكوين بيئات من
الناشئة والمتعلمين . يشربون بروح النفوذ الاجنبى . فاشراك هؤلاء الاساتذة
الاجانب في لجنة مصرية مهمتها أن تضع سياسة عامة للتعليم القومي ، تصف شاذ
ينافى الغاية القومية التي أنيطت باللجنة ، لأن آراء الاعضاء الاجانب لا بد أن
تتجه الى طبع هذه الغاية بطابع أجنبى ، وهو أول ما يجب ابعاده واقضاء عليه اذا
أريد أن يصل التعليم في هذه البلاد الى تحقيق المثل القومية الخالصة

وقد أدركت وزارة المعارف شذوذ هذا التصرف ، وشعرت بما أثاره من
دهشة واستياء ، فحاول الوزير في آخر لحظة أن يعمل الاعضاء الاجانب في اللجنة
أقلية بأن ينتدب عدداً آخرين من الاعضاء الوطنيين ، ولكنه لم يكن موفقاً لأن
الذين انتدبهم أخيراً ليسوا من رجال التعليم والتربية ، والاعضاء الاجانب هم
الاحصائيون في هذه الشؤون ، وهم الذين تغلب آراؤهم دائماً مثل هذه الظروف

مسألة دار السكتب

ثالثاً — وقد ظهر تأثر وزارة المعارف بالنفوذ الأجنبى قوياً واضحاً مسألة

دار الكتب ، حيث اتجهت رغبتها خفاً ودوون مبرر معروف الى تعيين مدير أجنبي
لدار الكتب المصرية . والمعروف ان ادارة هذه الدار كانت بيد الأجانب حتى
سنة ١٩١٤ ، فلم تستفد من ادارتهم بل حدث في عهدهم أمور وظواهر لا تدعو
الى الارتياح والطمأنينة على مستقبل الدار . ومنذ سنة ١٩١٥ أسندت الادارة الى
المصريين فتقدمت الدار في عهدهم تقدماً واضحاً ، وان كانت لا تزال بحاجة الى
ضروب شتى من الإصلاح . لكن الإصلاح لا يقتضى أن تعود الدار الى الوصاية
الأجنبية ، توجهها طبقاً لاهوائهم او تطبعها كما كانت بالطابع الاجنبى

والامر في هذه المسألة لا يقف عند منصب الادارة ذاته ، وما اذا كان واجبا
أن يسند الى رطبى أو أجنبي ، بل هو أجل وأخطر من ذلك بكثير . ذلك أن
دار الكتب ليست الا منعاً من منابم الثقافة القومية العامة يجب أن يكون
تعهده والإشراف عليه بحيث يتجه الى تحقيق غايات الثقافة القومية وحاجة البلاد
منها على ما ينبغي . ومن المحقق أن الادارة الأجنبية بالغة ما بلغت كفايتها في التنظيم
والترتيب ، لا يمكن أن تنزل عند تحقيق هذه الغاية ، بل لا تستطيع أن تتركها
لأنها تحتاج في ادراكها الى شعور قومي خالص لا يتوفر الا في مصرى . أما مسألة
الإصلاح من حيث هي فلا علاقة لها بإدارة الدار ، ومن الممكن أن نعالج على
حدة . وأهم ما فيها هو تنظيم القهارس وتنسيقها بطرق محدثة . وهذه مهمة لا شك
أن دار الكتب في حاجة اليها ، على أن عناصر التجديد والإصلاح قد وجدت في
الدار أيضاً ، فيين موظفيها اليوم بعض الاختصاصيين في هذا الفن من المصريين
وقد كان تنظيم القهارس هو الحجة التي ساقها وزير المعارف ليبرر
بها تعيين المدير الأجنبي . على أن حملات الصحف وصوت الرأي العام كانت
أقوى من رغبة الوزارة في ارضاء ناحية من نواحي النفوذ الأجنبي ، فقد
اضطرت الوزارة الى التراجع في هذه المسألة ولو مؤقتاً ، وانتهى الامر الى الاكتفاء
بالنظر في تعيين اختصاصي اجمى يعاون في اصلاح القهارس لمدة محدودة والايام
منصب المدير ، وبذا نجت دار الكتب من خطر العود الى الوصاية الأجنبية
وهكذا نرى أن تأثر الوزارة الصديقة بالنفوذ الاجنبى لم يقف عند شئون
السياسة والاقتصاد ، بل تعداها الى شئون الثقافة العامة ومحاولة وضعها تحت النفوذ
الاجنبى كما كانت قبل الحرب . والثقافة العامة من أهم العناصر في تكوين الغايات
القومية التي هي دعامة كل ما يمكن أن تطلع اليه أمة ناشئة كصر من عظمة وتقدم .

فالوزارة الصديقة اذ تحارب هذه الغايات بمحاربة العوامل التي تؤدي الى تكوينها،
انما تحاول أن تضرب حركة مصر القومية في صميمها. غير أننا نعتقد أن ما تضطرم
به مصر من حيوية وقومية أمتن من أن تؤثر فيه مثل هذه المحاولات، وستخرج
مصر بأذن الله ظافرة من هذه الغمار، عما قريب

الفصل الحادى عشر

خاتمة وتائج

الغاية من هذا الكتاب — الوزارة وانكترا والاجانب
الانقلاب الدستورى وسياسة الاتفاق بين مصر وانكترا — اعتراف
صدقى باشا بفشل تجربته — دستور سنة ١٩٢٣ وتنقيذه — الصراحة
هى وسيلة حل المسائل المعقدة بين مصر وانكترا.

لعل قارئ فصول هذا الكتاب قد لاحظ اما تساؤلنا اطرافا دون أخرى من
تصرفات وزارة اسماعيل صدقى باشا وأنا تركنا بعض الازارات جانبنا من غير أن
نفرض لها بكلمة . ولعله كذلك لاحظ أن الحكمة فى هذا ترجع الى الغاية التى من
أجلها وضع الكتاب . فنحن انما قصدنا الى ما يتصل بالانقلاب الدستورى من
تصرفات الوزارة . فأما ما خلا هذا الانقلاب من شؤون الادارة الحكومية العادية فلم
يكن موضع بحثنا ولا تأريخنا . ومن ثم اقتصرنا على الاطوار التى مرت بها الوزارة والقوى
التى استندت اليها وما دفعته ثمتا للاستناد الى هذه القوى . فهى قد استندت بدء
قيامها الى تأييد الانكليز المحليين ورجال المال الاجانب فى مصر ؛ ثم وجدت
لتصرفاتها مبرراً من حفظ النظام بسبب حوادث يوليو سنة ١٩٣٠ . مما جعلها تصل
الى تأييد الحكومة الانكليزية فى لندن والى تأييد المعتدلين من المصريين الذين
يعتقدون أن الاضطراب فى مصر ليس من مصلحتها . وفى هذه الاثناء وجدت
الوزارة فى كثير من رجال المال الاجانب فى مصر وفى انكترا عوناً راسخاً لها
جعلها تقدم على احداث الانقلاب الدستورى الذى كانت معتزدة احدثه منذ
تأليفها . وهى كانت تعلم قبل احداث الانقلاب أن الدستوريين لن يستطيعوا
تأييدها متى هو وقع . لذلك مهدت لانشاء حزب سمته من بعد حزب الشعب .
على أن الاحرار الدستوريين والوفد المصرى أعلنوا مقاطعة أية انتخابات تجرى فى
ظل دستور وزارة صدقى باشا وأعلنوا بذلك اعراض الامة كلها خلا عدداً محدوداً
جداً منها عن قبول هذا النظام وسيلة للحكم فى مصر : وكان من جراء ذلك أن

تأجلت الانتخابات في مصر في انتظار حل يخرج بالبلاد من الازمة الدستورية ويعيد فيها جواً سياسياً طبيعياً بدل الجو القاتل المحمل بالذعر والذي لا مصلحة لأحد في بقاءه.

ولم يكن عجيباً أن توازن المصالح المالية الاجنبية وزارة صدقي باشا مادامت تعلم انها بحاجة الى مؤازرتها وتأييدها . فهذه المصالح المالية بحاجة الى الاستقرار والطمأنينة في البلاد كي تستثمر وتستغل مواردها وهي لذلك تؤيد كل حكومة قائمة تكفل لها الاستقرار والطمأنينة . وهي شدة تأييدها للوزارات الضعيفة التي تستعيز بتأييدها عن تأييد المصريين لانها تحصل دائماً من الوزارة على ثمن هذا التأييد مضاعفاً . وقد مر القارئ بناءً من هذا في حديثنا عن الشركات الاجنبية التي انشئت وعن شركات الاحتكار التي خلقت وعن وضع جانب غير قليل من مرافق الأمة المصرية ونشاط أبنائها في يد رأس المال الاجنبي يوجهه كما توحى له به مصالحه وكما توحى له به السياسة التي تتأثر بهذه المصالح وتؤثر فيها .

وتأييد المصالح المالية الاجنبية ذو قيمة عند الوزارات التي لا تجد سنداً من المصريين ولا سنداً ذاتياً من نفسها لأن هذه المصالح تستند الى الامتيازات الاجنبية وتستند كثير من الامتيازات الى التحفظ الثالث من تحفظات انكترافي تصرح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . ومنذ أعلن هذا التصريح الى وقتنا الحاضر لم تستند الحكومة البريطانية في كل خلاف حدث بينها وبين مصر على غيره من التحفظات فيما خلا اذارها في سنة ١٩٢٤ على أثر مقتل السردار سرستاك باشا وما خلا أزمة الجيش التي لم يعرف أحد لها في الحقيقة مدى ولا سبباً . فأما ما سوى ذلك مما تمسكت به سكترا من قل اعلان التصريح ومن بعده فلم يعد حماية أرواح الاجانب ومصالحهم . وهي حين وجهت تبليغ ١٦ يوليو سنة ١٩٣٠ الى كل من اسماعيل صدقي باشا ومصطفى النحاس باشا قد جعلت مسألة المحافظة على أرواح الاجانب ومصالحهم السبب الوحيد الذي يمكن أن يدعوها الى التدخل . فاذا بقيت هذه الارواح والمصالح بأمن من أن يصيبها شيء فالحكومة البريطانية على حد تعبير التبليغ المشار اليه تقف موقف الحياد التام الدقيق ولا تنوى أن تتخذ أداة لتعديل دستور مصر أو قانون الانتخاب فيها .

طبعي وهذه اهمية المصالح الاجنبية ورؤوس الاموال الاجنبية في مصر أن تحطب وزارة صدقي باشا ودها . فبإسمها استطاعت أن تحافظ على النظام بالقوة التي حافظت بها عليه . وبإسم هذه المحافظة وقفت الحكومة الانكليزية بإسم الحياد

الدقيق بينما ينفذ الموثقون الانكليز في الحكومة المصرية أوامر الوزارة المصرية
لأنهم مرؤوسون وواجب عليهم طاعة رؤسائهم . وفي خلال ذلك وباسم استقلال
مصر وسيادتها تلغى الوزارة الدستور الذى ينظم السيادة وتعلن أن مصر غير أهل
له فهى بطبيعة الحال غير أهل للاستقلال الذى تشد من زمان طويل . والوزارة ما
تقوم به من ذلك فى جانب حدها لا يتف معها من المصريين الا بعض ذوى المنافع وبعض
الموظفين الذين يرون الحياة الدستورية رقابة على السلط التنفيذية وموظفيها فهم
يودون لو تمت هذه الرقابة قدر المستطاع . اما الأمة كلها فتتف فى الجانب الآخر
تشهد هاته المأساة التى تتصيف من حقوقها وتتقطع من سيادتها وتعد نفسها بوسائلها
تتحول دون تنفيذ هذه الاغراض ودون اضاءة جهودها المستمرة منذ عصور
الممالك ومنذ الثورة المصرية ومنذ سنة ١٩١٩ .

هذا الموقف من الأجانب ومن الحكومة الانكليزية ومن الوزارة المصرية الى الفت
الدستور وقيدت السيادة اعتمادا الى تأييدها والموقف الذى يقابله من الأمة المصرية التى
لا ترضى عن تقييد سيادتها واستقلالها — هذا موقف لا ريب شاذ متنافر لا يمكنه تفاهم
ولا يمكن أن تقيمه الا قوة مادية هى القوة المسلحة . وقد كانت هذه القوة المسلحة
انكليزية الى سنة ١٩٢١ . فلما تغير الوضع القانونى لمركز مصر الدولى بانتهاء انكسار
جمايتها على مصر واعترافها با دولة مستقلة ذات سيادة كانت القوة المسلحة التى
تحفظ النظام هى القوة المصرية وكانت القوة المسلحة البريطانية قائمة فى مصر
للاشراف على تنفيذ الحفظات سنة ١٩٢٢ فى حدود التصريح الذى أعطىها . وحماية
أرواح الأجانب ومصالحهم هى أحد هذه التحفظات فيجب أن يحميها الجيش المصرى
بأمر الحكومة المصرية فان لم يتم بذلك اضطرت الحكومة الانكليزية للتدخل
سواء عن طريق جيش الاحتلال المقيم بمصر أو عن طريق البوارج تبعث بها الى
ميناء الاسكندرية على نحو ما حدث غير مرة ، وعلى نحو ما حدث فى اعقاب
حوادث الاسكندرية يوم ١٦ يوليو سنة ١٩٣٠ .

والحق أن الحاجة الى حماية الأجانب وأرواحهم ومصالحهم منذ اعلنت مصر
استقلالها الى حين كتابة هذا التاريخ لم تكن يوما بحاجة جدية الى قوة مسلحة .
ذلك بأن المصريين فى حرصهم على تحقيق استقلالهم لا نه حقهم الطبيعى وبعد الذى
ابلوه الى جانب الحلفاء فى الحرب الكبرى كانوا يرون المحافظة على سلامة الاجانب
بعض الوسائل التى يجب أن يقوموا بها دون حاجة الى الحكومة المصرية

وقواتها الى انكترا وجيرشها وأساطيلها وطياراتها . ومن أجل ذلك أدت بهم الحكة منذ سنة ١٩١٩ الى أن لا يجعلوا القوة المادية بأية صفة من الصفات أداة حركتهم القومية بل جعلوها نهضة سامية أساسها استدامة التعاون الذي كان بينهم وبين انكترا أثناء الحرب مع تحقيق مطالبهم التومية، ومظهرها الرأي العام وإرادة الأمة المتجلية فيه . أدت بهم الحكة الى هذا وإن لم يدر بخاطرهم يوما أن تتخذ حكمتهم سلما الى تأويلها بضعفهم وأن يعتبر التجاؤم للرسائل السامية في تجلية إرادة الأمة كلالا من الجهاد أو ساما دون تحقيق الاستقلال والسيادة . وقد اثبت تعاقب السنين بهم في إيمانهم بحقهم لم يترشحوا قط عن موقفهم وأنهم رغم المتاعب التي مرت بهم ظلوا مؤمنين بسياسة التفاهم والاتفاق مع انكترا على أساس المودة والتخالف ، وبسياسة التفاهم مع الدول ذات الشأن على تنظيم الامتيازات الاجنبية تنظيما يتفق ومتنضيات العصر الحاضر .

هذه حقيقة نعتقد أن الانكليز والاجانب يقرونها بأخلاص على أنها تعبيراً صادقا عن الواقع خلال هذه السنين الاثني عشرة التي ألتضت منذ سنة ١٩١٩ حتى الوقت الحاضر . وإذا كانت حوادث فردية قد وقعت أو كانت اغلاط ثانوية قد ارتكبت فلن يغير ذلك من هذا الواقع شيئا . وبإزائه ما يزال المصريون يعتقدون أن الأطوار المختلفة التي مرت بها المسألة المصرية والعقبات التي قامت في سبيل انتهائها الى غاية كانت منذ زار المنفور لما سعد زغلول باشا وعلى شعراوي باشا وسعادة عبد العزيز فهمي باشا المندوب السامي البريطاني في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ هي التي يراد حتى اليوم تحقيقها على الصورة التي عرضت يومئذ بها والتي أقرت بعد ذلك في المشروعات المختلفة على خلاف بين مصر وانكترا في التفاصيل انتهى أمره في مفاوضات محمد محمود باشا - هندرسن وفي مفاوضات حكومة النحاس باشا التي سبقت وزارة صديق باشا مع الوزارة الانكليزية . وقد لا يسوء انكترا أن تقرر الواقع من أنها هي التي كانت تقيم المشا كل من جانبها بين مصر وبينها أثر كل مفاوضة لا تنتهي الى ما تريد . على أن هاء المشا كل لم تترك أي ضعف أو حفيظة في نفوس المصريين ذوي البصر بالأمر . فلئن كانت تبعة عدم توفيق المفاوضات المختلفة في الانتهاء الى نتيجة حاسمة ترجع منذ سنة ١٩٢٧ الى أن مشروع الاتفاق الذي عرض لم يكن يحقق المطالب المصرية وعلى ذلك فليست مصر هي التي تحتلها الآن مقام في مصريين احزابها من خلاف وتناحر كان ذا أثر في عدم التوفيق مما يلقي على مصر بمقداره

حظا من التبعة . ولهذا لم يلبث محمد محمود باشا أن انتهى من مفاوضاته مع مستر
مندرسون الى مشروع اتفاق اعتبره خطوة صالحة في سبيل الاستقلال يمكن
الوقوف عندها ريثما يعهد تبادل صلات المودة والثقة بين الدولتين الى الخطوة التي
بعدها حتى أعلن في الخطاب الذي القاه بالاسكندرية أثر عوده من هذه المفاوضات
مانصه : « أن الأحزاب المختلفة لم تكن في وقت انقسامها بريئة من العيب ؛ وقد
يأخذ كل حزب على الآخر بحق أنه تجاوز منه حدود النضال المشروعة وأن هناته
نحوه قد خلقت كثيرا من المرارة والحفيظة . ولقد اعترف أن من كانوا أصدقاءنا
بالأمس يذكرون شيئا من هذه الهنات التي دفعت اليها حرارة النضال . ولكن
المناسبة أجل واعظم من أن نقف على هذه الذكريات تثيرها وننسى بها ما يجب علينا
في الوقت الحاضر من التصافي والتصافح »

وإذا كانت هذه الدعوة لم تؤت ثمرها يومئذ فإن الاطراف السريعة التي تعاقبت
على مصر بعدها أثبتت أنها هي وحدها صخرة النجاة وطريق السلم . وأن مشروع
الاتفاق الذي انتهى اليه محمد محمود باشا في سنة ١٩٢٩ كمشروع الاتفاق الذي أنهت
اليه حكومة الوفد بعده في سنة ١٩٣٠ يجب أن يكونا ؛ على حد قول محمد محمود
باشا في خطبته المشار اليها : « أيذانا بزوال الانقسامات الماضية التي لم يدها أساس
أو وجه أو عمل ، ولواء تضام حوله الصفوف وتتراس القلوب حتى تعود وحدة
الأمة رائعة كما كانت أول مرة . وقد نحسن الظن في هذه الآونة الرهيبة من حياة
أمتنا العزيزة فنزعم أن ما تحلل خلافتنا . انتساماتنا من الأقوال والافعال جزء من
بناء نهضتنا لائتدة الآن من البحث فيه أحقا كان أم باطلا وصوابا كان أم خطأ إذ
كان البناء كله قد أنتج هذا المشروع الذي ينظم أماني الأمة عقدا فائرا ويصورها
خلقا سويا » .

ولسنا ونحن نؤرخ لهذه الفترة التي تؤرخ لها من حياة مصر في مثل موقف
محمد محمود باشا في يوم عرضه مشروع المعاهدة الذي دعا الى قبوله فلا نذكر
ما ترتب على الخلافات والانقسامات من آثار كانت الفترة التي تؤرخ بعضها . فهذه
الانقسامات والخلافات التي تحمل حظا من تبعه عدم التوفيق في الانتهاء الى معاهدة
مرضية ثابتة مع انكثارا بحمل حظا أكبر من التبعة في الانقلاب الدستوري الذي
وقع بمصر . ولسنا نرى علينا كصريين أية خفاضة حين نذكر أن السبب الحقيقي
الذي أدى بهذه الخلافات الى أن تنتج ما أنتجت من آثار يرجع الى أن النصيب

الذاتي فيها تغلب في أكثر الاحايين على جانب المبدأ والعقيدة. وأن الموحدة والخفيضة
اللتين نشأتا عن ذلك تركتا في النفوس من الأثر ما جعلها تنفع في كثير من تصرفاتها اليها
أكثر مما تخضع لنور العقيدة ووحى المبدأ. ولنا نرى علينا كهؤرخين أية غضاضة
حين نذكر الحق من أن انكثرا ولها في الاتفاق مع مصر مصلحة قومية لا تقل عن
مصلحة مصر فيه لم تقف دائما من خلاف المصريين وانقسامهم موقفا الموفق لتسهيل
تمام الاتفاق ولا هي وقعت موقف المحايد حقا والذي لا ينصر طرفا من المصريين
على طرف بل وقعت في كثير من الاحايين موقفا مزدوجا يغري المصريين بعضهم
ببعض ويزيد الانقسام بينهم شدة وتناجحه استفحالا. ولنا ندري أن كان كل واحد
من الطرفين قد أدرك بعد كل ماضى من التجارب آثار هذه السياسة فوجه كل جهده
للاستفادة من هذه التجارب ورأى بصدق واخلاص أن يعود الى طريق يلتقيان
فيه عند معاهدة توقع وتنفيذ أمينين لها السيادة الصحيحة. والحوادث التي تلى
صدور هذا الكتاب هي وحدها التي يمكن أن تقصر هذا. لكن رجاءنا أن يكون
هذا الادراك من جانب الطرفين تاما لئتمكننا من التعاون في المستقبل كي يؤدي كل
واجباته الدولية التي يفرضها الاتفاق بينهما ولتعمل انكثرا ولتعمل مصر لازدياد
روابط المودة والثقة التي تنشأ عن هذا الاتفاق لمصلحتها الدولية المشتركة.

لقد أشرنا خلال هذا الكتاب الى مدار بأذهان البعض من أن انكثرا تريد
بالتجربة الدستورية التي نجرب على يد وزارة صدقي أن تفرض على مصر الاتفاق
الذي ارضاه محمد محمود باشا وقبل الوفد أسسه وأكثر نصوصه وعدل بعض النصوص
الآخري على نحو ما فرضت اتفاقها في العراق لأنها تريد أن يكون تنفيذه على صورة
خاصة لا تتفق مع استقلال مصر وسيادتها وتتفق مع ما يضيق النظام الذي وضعه
صدقي باشا من حرياتهما. وسواء أصح هذا الذي دار بأذهان البعض أم لم يصح
فمنحسب انجلترا اقتنعت اقتناعا تاما بأن التجربة التي يحاول صدقي باشا فرضها على
مصر قد قضى عليها بالقمع. وصدقي باشا نفسه يعترف بهذا اعترافا صريحا. فقد
أشرنا في الفصل الاول من هذا الكتاب الى أنه كان قد رفع الحصار عن النادي
السعدي بمشورة من مستر سيندر ثم عاد فرد هذا الحصار. فلما سئل صدقي باشا
في ذلك كان جوابه «أنه أصدر أمره بذلك لأن التسهيل الذي حدث كانت من نتائج
استقدام وفود من مختلف الجهات ليخطب فيهم النحاس باشا مما ترتب عليه وقوع
مظاهرات والثناء خطب مثيرة للخواطر كما استعملت تلك الاجتماعات لحض الناس

على أن يقسموا على مقاطعة الانتخابات وهذا أمر فيه من القيام في وجه الانظمة المعمول بها في البلاد ما لا يمكن تشجيعه بتسهيل تلك الاجتهادات »
هذا الجواب صريح في فزعه من مقاطعة الانتخابات اتباعا لقرار الوفد المصري والاحرار الدستوريين . وهو يدل صراحة على أن أى انتخابات حرة لا يمكن أن تجرى في مصر في ظل هذا النظام . وهو يدل صراحة كذلك على أنه من غير وسائل زائفة ومصطنعة ، طبع كشف الانتخابات أهونها ، فلن يقدم على الانتخابات في مصر كلها ألف أو ألقا ناخب من مليونين . فإذا سير بالتجربة مع ذلك كله الى غايتها وامكن أن تصطنع صورة لبرلمان تستند اليه حكومة من الحكومات لتكون تلك الصورة هي المثال للسيادة المصرية فنحسب أن قيام هذا الصرح من الورق لن يدل على قبول المصريين هذه الحال النظامية الجديدة ولن يدل على أن أى اتفاق يعقد بين مصر والمجملات في ظله يكون أحسن حظاً من الحماية التي فرضت على مصر في سنة ١٩١٤ ثم لم تمض الا سنتان على ختام الحرب حتى اعترفت انكلترا بأنها علاقة غير مرضية بينها وبين مصر

لنعلم أن بعض الانكيز الصادق الاخلاص لسياسة الاتفاق بين مصر وانكلترا يد كرون ان الحكم الدستوري في مصر لم يثبت صلاحه وأنه أدى الى طغيان نيابى تستر وراءه أو قراطية ثلاثة أشخاص أو اربعة وأنه لذلك جدير بأن يعرض الاتفاق بين مصر وانكلترا الى مثل النتائج الذى يتعرض لها اذا هو عقد مع حكومة لا تستند الى أغلبية برلمان منتخب انتخاباً حراً . وقد يجده هؤلاء في بعض مامر من الحوادث بمصر خلال السنوات السبع الاخيرة ما يحارون أن يؤيدوا به رأيهم . لكننا نسمح هؤلاء عذرا اذ نقول لهم أن الحوادث تشهد بان ما يمكن أن يعزى الى الحكم النيابى في مصر من اغلاط ليس مرجعه الى الحكم النيابى نفسه . ولا الى كمال سلطة الامة مصورة في دستور سنة ١٩٢٣ ؛ وانما الحقيقة ان هذه الاغلاط مرجعها الى لا طوار التي مرت بهذا الحكم النيابى والتي عصفت به مرات متوالية . وأول طور من هذا نخلي سعد زغلول باشا عن رئاسة الحكومة في سنة ١٩٢٤ على أثر مقتل السردار سر سناك باشا . فلوان الوزارة التي تولت الحكم بعد ذلك تقدمت الى البرلمان مباشرة تطلب اليه الثقة ولم تلجأ الى طريق التأجيل فالحل ثم لم تلجأ بعد ذلك الى ما لجأت اليه من اجراءات اذن لنظم الحكم النيابى نفسه ولكن اليوم في مصر على صورة أدنى الى الكمال منه في أهم كثيرة . لكن الخطأ يدفع الى الخطأ والتورط يدعوى الى التورط من جانب

ومن الآخر. والاطوار التي مر الحكم النيابي بها والأخطار التي تعرض لها جعلت الأمة تنظر اليه على أنه غاية يجب السعي لتحقيقها وثبتت قدمها أولاً ثم الاستفادة منها بعد ذلك. والحكم النيابي المقرر لسيادة الأمة كاملة لا ينجو من الأخطار إلا بعد أن يستقر ويثبت وبعد أن ينظر الناس اليه نظرة المتقدر لما في عمل القائمين به من خير وشر ومن تقع ضرر وفقدان فيهم والرغبة فيهم أو الرغبة عنهم. ويؤكد تتوازن في البرلمان الكفقات ويتجه كل يريد أن يثبت جذارة المبادئ التي يعتقد بأن تسود وتسمر بدل أن يجعل من الحياة النيابية مصورة في صورة أو في أخرى موضع جهاده من طريق القوة المادية لامن طريق المبادئ والتشريع باسمها على نحو ما قرره الدساتير وما يقضى به التداول الحر في عمل السلطات المختلفة وفي عمل كل سلطة منها ولو أن الحياة النيابية الصحيحة أتت لها في مصر أن تستقر لصبرت هي نفسها وقت خبثها ولرأينا صوراً أخرى لما تنطوي عليه داة الحكم أثناء ادائها عملها في مصر. ولكن أول ما رأينا من ذلك انفصال السلطات بعضها عن بعض لا تحكم واحدتها في الأخرى ولا تخضع احداها للثانية خضوعاً يعرضها في أداء واجباتها الى تنكب العدل والابتعاد عن عادته. ثم رأينا كذلك تقرير قدر من اللامركزية يخفف من افئدت أية وزارة من الوزارات بسلطتها على السلطة التشريعية أو السلطة القضائية ويحد من استبدادها بموظفيها. وما تقول في نظام لسبع سنوات وتقرير اللامركزية فيه على أقوى صورة بنص المادة ١٣٢ منه التي تجرى « بأن تعتبر المديريات والمدن والقرى فيما يختص بمباشرة حقوقها شخصاً معنوية وفقاً للقانون احكام بالشروط التي يقررها القانون، وتمثلها مجالس المديريات والمجالس البلدية المختلفة، ويمين القانون حدود اختصاصها » ومع ذلك والى اليرم ما تزال القوانين التي تنظم مجالس المديريات والمجالس البلدية والمجالس القروية في دور وضع مشروعاتها تمهيداً لعرضها على هيئة التشريعية، كما انه لما يوضع الى اليوم نظام لترقية القضاة وتعليمهم يجعلهم يتأمن من تحكم وزير الحفانية ومجلس الوزراء ويمهد في نفس الوقت لكفالة عدم العزل والنقل، ولما تقر الضمانات الكافية التي تجعل الموظفين مطمئنين في ادائهم أعمالهم الى أنهم غير معرضين الى الفصل أو التشريد بسبب رأيهم السياسي. ولما يجعل الموظفين القنين من الاستقلال ما يباعد بينهم وبين زعازع السياسة وأهواء الساسة. ولو ان هاته السنوات السبع التي انقضت منذ افتتاح البرلمان الأول في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ كان نظام الحكم فيها نظاماً نايباً لرأينا ذلك كله

يتم ولرأينا الاغلاط والاختطاء التي ارتكبت تجد من رد الفعل بسببها عند الرأي العام ما يقتضى القاعين بالحكم أيًا كان الحزب السياسي الذي ينتمون اليه أن يعملوا في حدود العدل وأن يقتضوا بحزبيهم إلى أن تكون مبدأ لا شهوة وأن يعملوا المصلحة العامة في مختلف مرافق الدولة وأنهم الأول وأن يكون ما يحققونه هذه المصلحة هو ما يتقدمون به للأمة طالبين تقبها بسببه.

على أنه إذا لم يكن ذلك قد تم فإن الميزات العنيفة التي صادفها الأمة في السبع السنوات الماضية جعلتها تدرك تمام الإدراك ضرورة قيام النظام النيابي فيها على أساس متين ثابت تتعاون فيه المعارضة مع الحكومة من طريق النقد للمصاحبة العامة لا تدبى الخاص، وضرورة الفصل بين السلطات وتنظيم اللامركزية تنظيمًا يكفل لكل فرد أكبر ما يكفله له الدستور والقانون من حرية. وهذا هو ما يتحدث الناس به جميعاً على اختلاف أحزابهم فيما خلا هؤلاء الذين لا يرون مصر أهلاً لدستورها الذي ارتضته في سنة ١٩٢٣. وهم يتحدثون به ويعادون أنفسهم سيصلون إلى تحقيقه لأن سيادة مصر لا تتحقق إلا به ولأن الاتفاق بينهما وبين انكلترا لا يمكن أن يقوم إلا على أساسه إذا أريد أن يكون اتفاقاً مشروعاً ثابتاً. والذين أشرفوا عليهم من الانكليز الصادق الاخلاص لسياسة الاتفاق بين مصر وانكلترا يحسون هذا فيما نعمتد ويرون ما على انكلترا من تبعة في تداعى سياسة الاتفاق إذا هي ظلت تعاون على المضي في التجربة التي أتت إلى وزارة اسماعيل صادق باشا أن تقوم بها. وهم يعلمون كذلك أن عبارة الحياد الدقيق التي كررتها الحكومة الانكليزية بازاء الانقلاب الدستوري الذي حدث في مصر لا تزيد على أنها صيغة من الصيغ معناها الحقيقي أنها تنظر بعين العطف إلى ما حدث وترى تأييده من غير أن يكون ظاهرة بنفسها في الميدان. فإن الحكومة التي رفضت أن تجري في مصر انتخاب على غير طريقة القانون المباشر في سنة ١٩٢٩ والتي أبت أن تسمح بالمراس بالدمستور المصري لأنه لم يصدر في سنة ١٩٢٣ إلا بعد رأيها ومشورتها لا يمكن أن يكون لحيادها في هذا الموضوع نفسه معنى إلا أنها تقتضت سياستها الأولى وعدلت عنها. وكيف يفسر الحياد من جانب دولة محتلة بقواتها العسكرية أرض دولة أخرى معتبرة لنفسها حق التداخل في شؤونها لأسباب تتسع وتضيق حسب مشيئتها هي في تفسير التحفظات التي أوردتها على اعترافها باستقلال مصر. والوثيقة التي أعلنت فيها انكلترا تبليغ الحياد الدقيق في ١٦ يوليو سنة ١٩٣٠

تنص على أنها لا تتداخل إلا إذا تعرضت مصالح الأجانب وأموالهم للخطر .
أف يكون معنى هذا أن المصريين إذا أرادوا حملها على التدخل تعرضوا للمصالح
الأجنبية ؟ وأي مقدار من التعرض يأتى يكتفى لكي تتدخل ؟ وإذا هي تدخلت
فهي يكون تدخلها مساس بنظام الحكم في مصر ؟ أم هي تتدخل لتقر الأمن في
نصابه وتزيل ما يهدد مصالح الأجانب ، ثم يبقى هذا النظام الذي لا يرضاه الأمة
المصرية مفروضاً عليها وتكون انكساراً مع ذلك في نطاق الحياد الدقيق الذي
تحدث عنه ؟

الصراحة هي الوسيلة الوحيدة لحل مشكلة مصر بحل المسائل المتعلقة بين انكسار
وبينها حلاً مطمئن مصر إليه ويصبح بذلك علاقة مرضية بين الدولتين . والصراحة
تقتضى مواجهة الواقع . والواقع ما سبق بيانه . فليس أحد في مصر من أية طبقة
من طبقاتها ألا يرى عبارة الحياد الدقيق التي جعلتها انكساراً سياسيتها بعيدة عن أن
يكون لها مدلولها الفلفي أو أن تحول بين انكسار والاشتراك في تفاصيل
السياسة المصرية . واهتمام الرأي العام الانكليزي بشؤون مصر عن طريق صحافته
وحجى مستر مري رئيس القسم المصري بوزارة الخارجية البريطانية ومستر سبندر
عضو لجنة ملتر التي وضعت أول مشروع بين مصر وانكسار وغيرهما من كبار
الانكليز المشتغلين بالسياسة المصرية والذين لهم في توجيهها رأى معدود يزيد هذه
العقيدة قوة وإن كانت بغير حاجة الى مزيد لأنها تتفق تمام الاتفاق مع الواقع الذي
يراه الناس جميعاً بأعينهم . واثبت ذلك الآن من ذلك حادث وقع في أغسطس سنة ١٩٣٠
أنار من قلق الوزارة وأنصارها أشده . ذلك حين دعا السير بوسى لورين المندوب السامي
البريطاني مصطفى النحاس باشا والاستاذ محمود فهمي النقراشي لتناول طعام الغداء على دأئته
يوم الاثنين ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٠ . في ذلك اليوم كنت ترى الوفدين فرحين غاية
الفرح يعلنون في كل مكان أن الوزارة سقطت أو رشبكة أن تسقط وكنت ترى
الوزراء والمتصلين بهم تصطك ركبهم هلعاً وفرقاً . وعلى أثر هذا الغداء نشرت جريدة
السياسة وكانت يومئذ تعضد صدقي باشا مقالاً عنوانه (مآذبة المندوب السامي وما
يزعمون من مغزها السياسي) انحت فيه بأشد اللائمة على هذا التصرف المزدوج
واحتبرته خروجاً من انكسار على حيادها . وقد اغتبط صدقي باشا لهذا المقال اغتباطاً
جعله يحدث تقونيا من الاسكندرية الى رئيس تحرير السياسة بالقاهرة ليبدى له
انجابه بالمقال . ودارت بين الوزارة ودار المندوب السامي مفاوضات بشأن هذا الغداء

أعلن بعدها أن الدار لم تجمل لدعوتها رئيس الوفد وأحد أعضائه أية صبغة سياسية ودعا السير برسي لورين اسماعيل صدقي باشا بذرره لتناول طعام الغداء يوم الأربعاء ٢٠ أغسطس لنزول كل أثر لغداء الوفدين يمكن أن يبقى . كذلك يفهم صدقي باشا وانصاره الحياد وكذلك يفهمه غيره . ولهم جميعا العذر من فهمهم هذا . فكيف يفهم حياد انكيترا والجيش المصري في يدها وقوات الاحتلال البريطاني قائمة في مصر . وما دامت هذه هي الظروف فلا يمكن أن يصدق أحد في انكيترا أو في مصر أن كلمة الحياد التي تعلن لها مدلولها الصحيح أو أنها تعبر عن معنى إلا أن انكيترا تريد أن لا تحتل بصفة مباشرة تبعة ما يقع في مصر وإن كانت لا تأبى عند الضرورة أن تؤيده كما لا تأبى عند الضرورة أن تعلن عدم الرضى عنه

هذه سياسة تقتضها الصراحة ، وهي بعد سياسة لا يمكن أن تدوم ولا تحل مشكلا . والصراحة كما قدمنا هي الوسيلة الوحيدة لحل مشكلة مصر بحل المسائل المتعلقة بين انكيترا وبينها حلا مرضاه مصر . ولن يكون ذلك بتوقيع وثيقة بدعوى أن محمد محمود باشا ومصطفى النحاس باشا ارتضيها لأن هذه الوثيقة لا تريد على رؤوس مسائل تحتاج في تنفيذها إلى تفاصيل لما يتم الاتفاق عليها . والتنفيذ في الاتفاقات الدولية هو كل شيء . ولنا نحن الذين نقول هذا . بل يقوله سير برسي لورين في بيان رسمي نشرته الصحف المصرية في يوم ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩ جاء فيه ما نصه : « أن قواعد سياسة حكومة صاحب الجلالة البريطانية إزاء مصر أصبحت فيما أعتمد مفهومة بوجه عام من البريطانيين المقيمين في هذه البلاد ومن المصريين أنفسهم ، غير أنني ليس لدى مثل هذه الثقة من أن التطبيق العملي لهذه السياسة قد فهم كما فهمت السياسة نفسها .

« تطالب مصر بحقوق إدارة شؤونها على الطريقة التي تراها ، وتقبل سلفا أن تحمل كامل التبعية لقيام بهذا الواجب . ولم تكن بريطانيا من أمد بعيد تتف عند هذا الرغبة في أن تقبل مصر هذه التبعية وتنهض بأعبائها ، بل كانت ترغب فعلا في أن تقوم بها . وإذا كانت تمت أي تغيير في موقف بريطانيا فذلك أن الحكومة البريطانية الحاضرة قد تقدمت في صوغ اقتراحاتها صوب تحقيق مطالب مصر إلى ما لم تقدم إليه الحكومات السابقة . وفي الحق لقد وصلت إلى غاية ما تستطيع أن توصي البرلمان البريطاني بقبوله « على أن هناك نقطة أرغب في إيضاحها تماما . تلك هي أن المعاهدة الوحيدة التي لها قيمة حقيقية في نظر بريطانيا والتي يكون تمت أمل حقيقي في أن تكون ثابتة نهائية

هي المعاهدة التي تعتمد مصر الحرة وبرضى المصريين المطلق من كل قيد . ولا شأن للحكومة البريطانية بالوزن السياسي الداخلي للوزارة المصرية التي توقع معها المعاهدة . وكل ما ترغب فيه هو أن تعرف أن الأمة المصرية تؤيد حكومتها في امضاء المعاهدة . تلك هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق ما ترمى اليه الحكومة البريطانية مخصصة من اقامة العلاقات البريطانية المصرية على أساس ثابت مستمر من حسن النية والمودة والتفاهم والتعاون المتبادلين مع ضمان المعاونة المتبادلة التي تعتبر جوهر المحالفة .

- « ان امضاء وثيقة أو ابرام معاهدة من الحوادث الهامة . لكنها أصبحت في العصر الحاضر غير كافية في تعامل الأمم مع بعضها بواسطة حكوماتها ، وان كانت الأمم نفسها هي التي احتارتها ، بل يجب أن تقترن ارادة تنفيذ المعاهدة بالرغبة في امضاؤها وانما تكون لهذه الارادة ثمرتها اذا أملتها روح من تبادل الثقة وتبادل الاحترام وفهم كل فريق للاغراض المشتركة التي عقدت المعاهدة من أجلها . ولهذا صرحت الحكومة البريطانية بموقفها في جلاء و نزاهة .

« وقد استرعى نظري ما آتته في قادة الرأي المصريين ، رغم قصر اتصال بهم ، من تقدير قوى دقيق لمشاكل التي يجب على كل من بريطانيا ومصر أن تحلها حلا والقوائد التي تجنيانها من التفاهم الوثيق بينهما . وهذا يشجعني كثيراً على الاعتقاد بان هؤلاء القادة سيوجهون ، بحكمة ، الشعب الذي يمثلون مصيره والذي سيكون حكمه في الموضوع حاسماً . »

هذا البيان كاف في الدلالة على أن أي اتفاق يعقد في ظل نظام لا ترضاه مصر انما يزداد تنفيذه على كره من مصر وعلى يد حكومة لا ترضاه . وسياسة هذا البيان البريطاني هي التي كانت مدار المفاوضات المصرية الانكليزية منذ سنة ١٩٢٠ الى الوقت الحاضر . وما يزال المصريون يعتقدون بأنها وحدها السياسة التي يمكن أن تثمر اتفاقاً ترضاه مصر . فاما السياسة التي تحاول أن تتعامل مع غير الأمة المصرية بقبولها النظام الذي وضعته وزارة صدقي باشا فسياسة اكراد مصر ولذلك يرفضها المصريون . وما نحسب الانكباب الذين يؤيدونها يستطيعون ان يقولوا باخلاص انها الوسيلة لاقرار الطمأنينة في مصر أو أنهم يتنفذونها لمخلصات من تبعات ما يصيبها . فاما السياسة التي كانت متبعة بالاتفاق بين الدولتين والتي أقرت مبادئها الرئيسية منذ قدمت لجنة ملتر تقريرها للحكومة البريطانية فهي التي وجدها

تكفل اقرار الطمانينة لمصلحة مصر ولمصلحة انكلترا ولمصلحة الاجانب المقيمين
 بمصر ولمصلحة السلام العام . وهؤلاء الانكليز الذين اشرنا الى صدق اخلاصهم
 في تأييد سياسة الاتفاق يقدرون هذا كما تقدره . وكل رجل يفكر في المسألة بنزاهة
 ومن غير أن يأثر بمصالح الساعة وأهوائها يرى أن ليس غيره سبيل لتوطيد دعائم
 الطمانينة في مصر . فهل يتغلب أنصار هذه السياسة ؟ أم يتغلب أنصار سياسة اكراد
 الأمة المصرية على غير ما تريد ؟ لأن قدر هؤلاء أن يتغلبوا فغير أن تأخذ انكلترا
 الأمر بيدها وأن تظهر أمام العالم في ثوبها الحق ببدل ثوب الحياد الذي يشف عما
 تحته . فاما ان يتغلب أنصار الاتفاق مع الأمة المصرية وطاد مصر دستورها وقام
 النظام فيها على أسسه البرلمانية الصحيحة وتقرر فصل السلطات فصلا حقيقيا بالفعل
 وتقررت اللا مركزية الواجبة لتكفالة حقوق الافراد والموظفين وحريةهم واقترب
 ذلك كله يترقيم الاتفاق بين الأمة المصرية وانكلترا فقد أن لمصر وللعالم أن
 يشهد في مصر فجر عهد جديد هو عهد النور والحرية والحق ، وقد آن للسلام أن يتهبج
 بأن تحققت على الارض آية جديدة للسلام ؟

فهرست

صفحة

مقدمة ٣

الفصل الاول — بين مصر ولندن ٩

استقالة الوزارة الوفدية . دواعي التعجيل بقبول استقالتها . ترشيح المصالح المالية الاجنبية لصدقي باشا . تأييد الظروف المحلية للترشيح . موقف الانجليز في مصر وموقفهم في لندن . الانجليز والدستور . الانجليز والمعاهدة . مساعي الوزارة الصديقة في إنجلترا . علة التوفيق فيها . الدستور وقانون الانتخاب ومتى عرض على الحكومة البريطانية تعديلهما . الحزب الجديد وكيف تألف . مبادئه والاعتراض عليها . لحساب من قامت الوزارة وقصدت لمهمته .

٢٢ الفصل الثاني — المسألة الدستورية والحريات العامة

نتائج اعتماد الوزارة على غير الامة . بين الوزارة والبرلمان . التأجيل والثقة . الركنا ن الدستوريان . ٢١ يولييه وما كان يجب فعله . الوزارة ومهدة الامن . حرية الصحافة . تفسير المادة ١٥ من الدستور . تعطيل حرية الاجتماع . الدستور الجديد وسلطة الامة . قانون المطبوعات الملغى وتطبيقه . حرية الاجتماعات الخاصة . اجتماعات نقابة المحامين .

٤ الفصل الثالث — أساليب الحكم المتبعة

التجسس السياسي . صدقي باشا ومحمد محمود باشا . الكيد لخصوم الوزارة . التهم التي توجه اليهم . العمد واستقالاتهم ومحاکمتهم . ضريبة الخفراء كعقوبة . تأليف حزب الشعب . طريقة الحكم والامن العام . بيع المواشي . القضاء وحالة القضاة الى المعاش .

٦٣ الفصل الرابع — اشئون الاقتصادية

الأزمة وأسبابها . الانقلاب الدستوري وأثره . القطن . البنك الزراعي . الفيلاء . ريجي السكر . ارهاق الادارة للاهالي . الفقر . اضطراب الوزارة في سياستها المالية . الموظفون ومرتباتهم . الشركات .

٩ الفصل الخامس — المسألة الدستورية والمعاهدة المصرية الانجليزية

صفحة

أثر الانقلاب الدستوري في المرقف الحاضر . انكار الأمة للدستور الجديد . غاية هذا الانقلاب . البرنامج الذي رسم للوزارة . الوزارة ومسألة الانتخابات . تردد الوزارة واضطرابها . تقصير مواعيد الاجراءات الانتخابية ومقرها . الدعوة لفكرة تأجيل الانتخابات . انتخابات مجلس دمنهور البلدي . ظهور أثر المقاطعة فيها . مقال خطير للورن بوسست عن الموقف السياسي . المنتر هندرسون والبرلمان الصديقي . وسائل الوزارة في اعداد الجداول الانتخابية . بوادر الفشل .

١٠٠ الفصل السادس — مسألة الحدود القريبة

الاعتداء على الاراضي المصرية واحتلال واحة الكفرة . جهود الوزارة الصديقة ازاء الاعتداء . تخطي الحكومة البريطانية لمصر . المساومة في باريس ولندن على اراض مصرية . نتائج الموقف .

١٠٥ الفصل السابع — مسألة التحكيم بين مصر وأمريكا

أصل المسألة . رفض الوزارة المحمدية لمبدأ التحكيم . قبوله لدى الوزارة الوفدية . تنظيم الوزارة الصديقة للتحكيم . اضعافها لحقوق مصر في اثاره الدفع الشككية . أعذار الوزارة . تطور المسألة . اعراض الدول

١١١ الفصل الثامن — مناصب القضاء المختلط

الامتيازات الاجنبية . سقوطها بالنسبة لبعض الدول . حالة روسيا . حق مصر في منصب التاضيين الروسين . موقف الدول وموقف الوزارة لحل الصحيح . تقييد الوزارة في حقوق مصر

١١٥ الفصل التاسع — علائق مصر والحجاز

تحدد المحادثات في شأنها . موقف الحكومة المصرية

١١٨ الفصل العاشر — النفوذ الاجنبي في نواحي التعليم والثقافة

معهد التربية . سياسة التعليم القومي . مسألة دار الكتب

١٢٢ الفصل الحادي عشر — خاتمة ونتائج

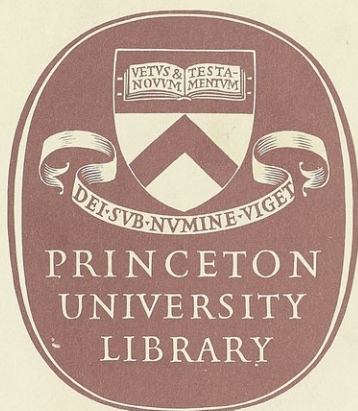
الغاية من هذا الكتاب . الوزارة وانكثارا والاجانب . الانقلاب الدستوري وسياسة الاتفاق بين مصر وانكثارا . اعتراف صديقي باشا بفشل تجربته . دستور سنة ١٩٢٣ وتنفيذه . الصراحة هي وسيلة حل المسائل الملقة بين مصر وانكثارا

FRONT



*Restored through
a grant from*

The Cartwright Foundation



A30

